الأمم المتحدة

A/75/6 (Sect. 20)

الجمعية العامة

Distr.: General
1 April 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البندان 141 و 142 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب 20
التنمية الاقتصادية في أوروبا

البرنامج 17

التنمية الاقتصادية في أوروبا

* A/75/50.

080520 280420 20-05019 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

تصدير 3

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019** 4

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021*** 74

المرفقات

الأول – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021 96

الثاني – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة 97

الثالث – موجز التغيرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي . . . 101

** تمشـــيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشـــيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصـــلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

منذ أن توليت قيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2017، قمنا بتبسيط عمل اللجنة من أجل تيسير التنمية الاقتصادية في المنطقة وتعزيز التكامل الوثيق بين اقتصاداتها، وبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحسين حياة المواطنين في دولنا الأعضاء. وقد وفرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إطارا متينا لتنفيذ ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دعم الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي سبيل النهوض بهذا العمل في منطقتنا، تستمد اللجنة قدرتها على عقد الاجتماعات من نحو 200 من الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، ومن القدرة على تسخير الدراية الفنية لدى ما يقرب من 000 18 خبير من ذوي الخبرات المتعددة القطاعات. ومن خلال قاعدة معيارية واسعة تشمل 59 اتفاقية نقل، و5 اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، ونحو 590 معياراً وتوصية بشأن تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية والجودة الزراعية والإحصاءات والطاقة المستدامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، أصبحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تشكل بالنسبة للمنطقة مركزاً للمعرفة يضم خبرات عابرة للحدود. ونحن نتعاون بنشاط مع شركاء منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وقد وقّعت اللجنة على جميع أطر الأمم المتحدة الـ 17 للتعاون في مجال التنمية المستدامة في المنطقة، وهي تتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومع الشركاء الآخرين للتعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير التعاون التقني حسب الطلب لدولنا الأعضاء.

واسمحوا لي أن أشاطركم نتيجة مشجعة واحدة لما قمنا به مؤخرا من أعمال تسهم في إنقاذ الأرواح. فقد وضع المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات، الذي يتلقى الخدمات من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لائحة الأمم المتحدة المتعلقة بالنظم المتطورة لمكابح الطوارئ (AEBS) بالنسبة للسيارات، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2020. وهذه اللائحة من شأنها، وفقا لتقديرات المفوضية الاوروبية، إنقاذ حياة أكثر من 000 1 شخص سنويا داخل الاتحاد الأوروبي وحده. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي واليابان أن النظم الخاضعة لهذه اللائحة ستصبح إلزامية لجميع السيارات الجديدة والمركبات التجارية الخفيفة (ستكون إلزامية في الاتحاد الأوروبي اعتبارا من 6 تموز/يوليه 2022). وهذا يعني أن أكثر من 15 مليون سيارة جديدة في الاتحاد الأوروبي (بيانات مبيعات عام 2018) وأكثر من 4 ملايين سيارة جديدة في اليابان (بيانات مبيعات عام 2018) سيتم سنويا تجهيزها بهذه التكنولوجيا المنقذة للحياة. وهذا مجرد مثال واحد على كيفية عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل تحسين حياة المواطنين في منطقتنا وخارجها.

وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها 279/72، التأكيد على دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، وشددت على ضرورة مواصلة الجهود لكفالة أن يكون هذا النظام مهيأ لتحقيق الغرض المنشود منه في دعم تنفيذ خطة عام 2030. وفي عام 2021، سيتيح تنفيذ مبادرة الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة فرصة فريدة لزيادة فعالية الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أقرت الدول الأعضاء بأهمية القوة الفريدة التي تمتلكها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوصفها هيئة معنية بوضع المعايير ومنبرا لتعزيز التواؤم والتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي ولتقديم المساعدة التقنية القائمة على الطلب.

والغرض من هذه الإصلاحات هو زيادة أثر الجهود الإنمائية على الصعيد القطري وتركيزه. وفي عام 2021، سوف تستفيد اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خبرتها الداخلية لتحقيق الانتقال التحويلي اللازم لبلوغ الأهداف الطموحة الواردة في خطة عام 2030 وذلك عن طريق تعزيز المزيد من أوجه التآزر الداخلية الشاملة لعدة قطاعات وتعزيز شبكتها من الشراكات المعرفية مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. وفي هذا السياق، لا تزال اللجنة الاقتصادية لأوروبا ملتزمة بالمساعدة في التعجيل بالتنمية المستدامة في بلدان منطقتها.

(توقيع) أولغا **ألغاييروفا**
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

20-1 تقع على عاتق اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولية تيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين دولها الأعضاء، وتعزيز التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي في منطقتها الاقليمية. وتستمد اللجنة ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بشأن مجالات منها خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة ونتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة في عام 2005 (القراران 38/2006 و 1/2013 على التوالي) وقرار المجلس 36 (د-4). ولا تزال منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تواجه تحديات اقتصادية وبيئية في معالجة التعقيدات المتصلة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهي تحديات لا تزال تشكل مصدر قلق رئيسي للدول الأعضاء. وتوفر اللجنة محفلا حكوميا دوليا إقليميا تتصدى من خلاله لهذه التحديات بجملة إجراءات من بينها تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتشجيع الحراك المستدام في المنطقة الاقليمية وتيسير التجارة والتكامل الاقتصادي وحماية البيئة وضمان إمدادات الطاقة التي تتسم بالمرونة والكفاءة وتعزيز القدرة على قياس التنمية المستدامة والتصدي للآثار المترتبة على الاتجاهات الديمغرافية. ويستند عمل اللجنة إلى العديد من اتفاقياتها وقواعدها وأفضل ممارساتها التي توفر حلولا مستدامة لجملة من المشاكل بما فيها المشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية. وإلى جانب العمل كمنبر للحكومات ولأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التعاون على وضع الصكوك القانونية وصياغة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا مساعدة تقنية متخصصة وقائمة على الطلب لبناء قدرات البلدان على تنفيذ هذه الصكوك والسياسات وأفضل الممارسات وتيسير تطبيقها. والدعم الذي تقدمه اللجنة بهدف تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة يُقدَّم أيضا من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمشاريع ضمن إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

20-2 تهدف استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة اللجنة. وتستند استراتيجية البرنامج إلى تنفيذ المهام المترابطة الأساسية التي تتسق مع الولايات التشريعية المنوطة باللجنة، وهي: الحوار بشأن السياسات، والعمل المعياري، والتعاون التقني. وتمشيا مع مبادئ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، ستوفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لدى تنفيذ استراتيجيتها في عام 2021، منبرا محايدا لإجراء حوار سياساتي من أجل معالجة القضايا العابرة للحدود والمشتركة بين عدة بلدان، وكذا القضايا الاقتصادية والبيئية الإقليمية فيما بين الدول الأعضاء الـ 56 في اللجنة. وسيركز العمل المعياري للبرنامج على وضع صكوك وقواعد ومعايير قانونية دولية وتنفيذها، إلى جانب تحديد ونشر أفضل الممارسات المتَّبعة داخل المنطقة وخارجها. ومن خلال التعاون التقني في مجالات خبرته، سيقدم البرنامج المشورة المتكاملة في مجال السياسات والدعم المعياري وبناء القدرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

20-3 وتتماشى أعمال البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا مع أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. وترسي الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة، لا سيما اللجنة نفسها ولجانها القطاعية، الأساس للدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الحكومات الوطنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في السعي إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عقد المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة سنوياً، توفر اللجنة محفلا على نطاق المنظمة يتيح لأصحاب المصلحة المتعددين متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعلم من الأقران وتبادل الحلول العملية سعيا لتحقيق هذه الأهداف.

ويتواءم عمل اللجنة أيضا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 والخطة الحضرية الجديدة.

20-4 وتُنفَّذ استراتيجية البرنامج من خلال نهج متكامل في تحقيق التنمية المستدامة، يستفيد من أوجه التآزر بين العمل الذي يركز على النتائج الذي تضطلع به برامجها الفرعية الثمانية، وهي البيئة؛ والنقل؛ والإحصاءات؛ والتعاون والتكامل الاقتصاديان؛ والطاقة المستدامة؛ والتجارة؛ والغابات والصناعات الحرجية؛ والإسكان وإدارة الأراضي والسكان.

20-5 وتأخذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنهجها المتكامل في تقديم المشورة السياساتية وبناء القدرات ضمن قطاعات متعددة، وذلك من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات فيما بين برامجها الفرعية الثمانية المعنية بأربعة مجالات مترابطة يتلاقى فيها العديد من أهداف التنمية المستدامة، وهذه المجالات هي: (أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ (ب) والمدن المستدامة والذكية؛ (ج) والحراك المستدام والربط الذكي؛ (د) وقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا التعاون سيمكن اللجنة من تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر القائمة وزيادة كفاءة عملها وتحقيق أثر مضاعف لإجراءاتها الرامية إلى دعم البلدان في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

20-6 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2021 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تواصل الدول الأعضاء دعم عمل اللجنة، وأن تولي أولوية عالية للتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) وأن تكون لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني الإرادة السياسية للتعاون في تنفيذ الصكوك القانونية للجنة وقواعدها ومعاييرها؛

(ج) وأن تظل التبرعات متاحة.

20-7 وتراعي اللجنة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية وفي منجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويهدف عملها في هذا المجال إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2021، ستدرج جميع اللجان القطاعية التي تتولى إدارة البرامج الفرعية للجنة مراعاة تعميم المنظور الجنساني في خطط عملها، وسيتم تقييم جميع مشاريع التعاون التقني للجنة في مقابل أثرها الجنساني، وستواصل اللجنة عملها المتعلق بالمسائل الجنسانية والاقتصادية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة من منطقة وسط آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي 6 العمل على وضع معايير مراعية للمنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في وضع هذه المعايير وتمثيل مصالحها فيها. وسيستمر العمل المتعلق بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية في تحسين رصد المساواة بين الجنسين بجميع أبعادها في جميع أنحاء المنطقة.

20-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستستفيد اللجنة الاقتصادية لأوروبا نت تعاونها الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وستعزز اللجنة أيضاً شراكاتها مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والدوائر الأكاديمية من أجل تيسير الحوار السياساتي للجنة وعملها المعياري، ولإشراك تلك الهيئات في تنفيذ الدول الأعضاء لخطة عام 2030.

20-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا الاضطلاع بدور رئيسي في التنسيق بين الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن خلال استضافة اجتماع منظومة الأمم المتحدة الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى مباشرة بعد عقد المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة، ستواصل اللجنة تعزيز التعاون فيما بين كيانات الأمم

المتحدة الإقليمية وشركائها على معالجة المسائل السياساتية الإقليمية والشاملة وتوفير منظورات إقليمية على الصعيد العالمي. وستواصل اللجنة أيضا شراكاتها الاستراتيجية التي أقيمت مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات المالية الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي. وسيتم التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى من خلال المبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة من أجل تعزيز إدارة المعارف. ويشكل برنامجُ الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، الذي تشترك اللجنة في تنفيذه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الإطارَ الرئيسي للتعاون مع سائر أصحاب المصلحة المعنيين في وسط آسيا. وعلى الصعيد القطري، ستواصل اللجنة تعزيز جهودها باعتبارها جزءا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية السبعة عشر في المنطقة وذلك من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وبغية للوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب. كما سيعزز البرنامجُ التعاون الأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الولايات التشريعية

20-10 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

288/66 المستقبل الذي نصبو إليه

10/67 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

290/67 شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية

277/69 إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

133/70 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

221/70 الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

14/71 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

16/71 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

162/71 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

243/71 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

230/72 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

234/72 دور المرأة في التنمية

237/72 التعاون فيما بين بلدان الجنوب

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

10/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

13/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

14/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

16/73 التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

195/73 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

231/73 الحد من مخاطر الكوارث

236/73 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

46/1998	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	1/2013	نتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام 2005
38/2006	خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا والصلاحيات المنقحة للجنة		

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

A (64)	أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا	A (68)	البيان الرفيع المستوى
A (65)	نتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام 2005	B (68)	تمديد ولاية المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة
A (66)	تأييد البيان الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة المتوقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا		

المنجزات المستهدفة

20-11 ويعرض الجدول 20-1 قائمة بالمنجزات المستهدفة الشاملة بالنسبة للفترة 2019-2021، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-1

المنجزات المستهدفة الشاملة بالنسبة للفترة 2019-2021، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**28**	**35**	**23**	**33**
1 - وثائق اللجنة الاقتصادية لأوروبا	6	6	–	10
2 - وثائق الاجتماعات المتصلة بمتابعة المؤتمرات العالمية أو بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات	4	11	3	3
3 - وثائق اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا	18	18	20	20
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	**23**	**21**	**13**	**19**
4 - اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا	4	4	–	4
5 - الاجتماعات المتصلة بمتابعة المؤتمرات العالمية أو بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات	7	7	3	3
6 - اجتماعات اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا	7	6	5	7
7 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية وبأهداف التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	2	1	2	2
8 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
9 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
10 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**28**	**–**	**28**	**28**
11 - دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص (رائدات الأعمال) بشأن ريادة المرأة للأعمال الحرة	28	–	28	28

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	–	**3**	**3**
12 - منشور عن تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الإقليمي	1	–	1	1
13 - منشور عن تسخير المنظور الجنساني في تحقيق التنمية المستدامة	1	–	1	1
14 - منشور عن التعاون التقني لتنفيذ خطة عام 2030	–	–	1	–
15 - التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: الخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان التي تنفذ عملية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وبرنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة"

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المجموعة السنوية من المواد الإعلامية والترويجية (الأقراص المضغوطة، والمطويات، واللافتات، واللوحات، والملصقات، والبطاقات البريدية)؛ ومجموعة الأفلام السنوية عن أنشطة اللجنة

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: المجموعة السنوية من الرسائل الإخبارية الأسبوعية للجنة (1)؛ والمجموعة السنوية من المؤتمرات الصحفية المتعلقة بأنشطة اللجنة (1)؛ والمجموعة السنوية من النشرات الصحفية المتعلقة بأنشطة اللجنة (1)

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وتعهُّد الموقع الشبكي للجنة التنفيذية، والموقع الشبكي للقضايا الجنسانية، والموقع الشبكي لأنشطة التعاون التقني؛ وتحديث وتعهُّد الموقع الشبكي الذي يتيح الوصول إلى المعلومات والوثائق ذات الصلة باللجنة الاقتصادية لأوروبا ككل؛ ومجموعة الأخبار السنوية عن أنشطة اللجنة في وسائط التواصل الاجتماعي

أنشطة التقييم

20-12 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2021 بالتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام 2019:

(أ) التقييم الذاتي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (على مستوى البرامج)؛

(ب) التقييم الذاتي لاستعراضات الأداء البيئي (البرنامج الفرعي 1)؛

(ج) التقييم الذاتي للدعم الذي تقدمه اللجنة من أجل النهوض بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس في الدول الأعضاء (البرنامج الفرعي 6).

20-13 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2021 نتائج التقييمات الذاتية المشار إليها في الفقرة أعلاه. وعلى مستوى البرامج، صيغت 30 توصية ملموسة وقابلة للتنفيذ لتحسين جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبالنسبة للبرنامج الفرعي 1، أفضى تقييم استعراضات الأداء البيئي بأمور من بينها أن تزيد وحدة استعراض الأداء البيئي من دور هذه الاستعراضات في دعم تحقيق ورصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة باستعراض الأداء البيئي. وقبلت اللجنة هذه التوصية، وستبدأ في عام 2020 في تنقيح تركيب فصول استعراضات الأداء البيئي من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة على نحو أعمق ومتماسك، وتصميم أنشطة ومواد تدريبية بشأن تنمية القدرات لدعم البلدان في تنفيذها للتوصيات ذات الصلة (يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 1، الفقرات 20-27 إلى 20-30). وبالنسبة للبرنامج الفرعي 6، أوصى تقييم الدعم الذي تقدمه اللجنة للنهوض بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس في الدول الأعضاء بجملة أمور منها تحديث عمل الفرقة العاملة التابعة للجنة والمعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس وتجسيده، بما يتماشى مع خطة عام 2030. وقبلت اللجنة هذه التوصية، وستساعد أمانةُ الفرقة العاملة المكتبَ في إعداد اختصاصات مستكملة للمناقشة في دورة الفرقة العاملة لعام 2020، وللاستعراض اللاحق الذي

ستجريه اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2021. وستواصل اللجنة تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها وفي التوجيهات السياساتية المتعلقة بها. ومنذ عام 2017، دأبت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إبلاغ اللجنة التنفيذية سنويا بالنتائج الرئيسية للتقييمات. ويتضمن التقرير السنوي عن التقييم موجزات للتقييمات وللخطط والتوصيات الرئيسية بغية اتخاذ إجراءات في المستقبل.

20-14 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2021:

(أ) استعراض تعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع القطاع الخاص (على مستوى البرامج)؛

(ب) التقييمات الذاتية للمشاريع الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في نهاية دوراتها.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
البيئة

الهدف

20-15 الهدف الذي يُسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الحوكمة والأداء في مجال البيئة من أجل الحفاظ على البيئة والصحة.

الاستراتيجية

20-16 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة للحوار الدولي بشأن السياسات والأعمال المعيارية وبناء القدرات وتعميم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجالات جودة الهواء، والمياه، والسلامة في أماكن العمل، والمشاركة العامة، وتقييم الأثر، والرصد والتقييم البيئيين، والأداء البيئي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج الشواغل البيئية في الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل الأربعة المترابطة للجنة الاقتصادية لأوروبا، المبيّنة في الفقرة 20-5 أعلاه.

20-17 وللمساهمة في تحسين الحوكمة والأداء البيئيين من أجل الحفاظ على البيئة والصحة، سيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية والإقليمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق دعم الحكومات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن البيئة تمثل أحد أبعاد التنمية المستدامة. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم وتعزيز تنفيذ البلدان لاتفاقات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 6 (المياه النقية وخدمات الصرف الصحي)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 15 (الحياة على البر)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وإضافة إلى ذلك، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم وتعزيز تنفيذ البلدان للأدوات السياساتية للجنة التي تشمل برنامج استعراض الأداء البيئي للجنة الذي يسهم أساسا في تحقيق الأهداف 6 و 11 و 12 و 13 و 15؛ وبرنامج اللجنة الخاصة بالرصد والتقييم البيئيين الذي يسهم أساسا في تحقيق الهدف 17؛ واستراتيجية اللجنة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة التي تسهم في تحقيق الهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 12؛ وبرنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة الذي يسهم أساسا في تحقيق الأهداف 3 و 11 و 13 و 17. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم وتعزيز تبادل المعلومات (مثلا من خلال نظام المعلومات البيئية المشتركة) والخبرات والممارسات الجيدة في منطقة اللجنة، وهو ما يتوقع أن

يؤدي إلى تعزيز إدماج الشواغل البيئية في السياسات القطاعية في الدول الأعضاء في اللجنة. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة، التي يتوقع أن تؤدي إلى تعزيز التعاون عبر الحدود بين البلدان والتعاون الفعال على الصعيدين الدولي والوطني.

18-20 وللمساهمة في تحسين الحوكمة والأداء البيئيين من أجل الحفاظ على البيئة والصحة، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا إجراء استعراضات للأداء البيئي، ومساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات الواردة في تلك الاستعراضات، ورصد أثر التوصيات على السياسات الوطنية. وباستخدام نهج قطري قائم على الاحتياجات، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان في وضع السياسات البيئية وفي أنشطة الرصد والتقييم والحوكمة المتصلة بها، مع التركيز على البلدان الواقعة في القوقاز ووسط آسيا وشرق وجنوب شرق أوروبا، بما في ذلك عن طريق توفير منبر حكومي دولي لتقرير السياسات وصنع القرارات بأسلوب تمثيلي، وتنظيم حلقات العمل والمناسبات التدريبية، وتقديم الخدمات الاستشارية، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى تعزيز قدرات البلدان على وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات البيئية على نحو فعال. وسيتعاون البرنامج الفرعي كذلك مع البلدان المهتمة من غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لا سيما البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المفتوحة أمام العالم من أجل الانضمام إليها.

19-20 وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات ما يلي: (أ) وضع خرائط طريق عملية من سلسلة "من الأقوال إلى الأفعال" لتوجيه واضعي السياسات والأفرقة العاملة التقنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الأعمال المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، لا سيما فيما يتعلق بالكوارث المتصلة بالمياه والتعاون عبر الحدود، وما يتعلق بالأخطار التي من صنع الإنسان والأخطار التكنولوجية؛ (ب) واستعراض منتصف المدة لإنشاء نظام معلومات بيئية مشترك في أوروبا ووسط آسيا، استنادا إلى التقييمات الذاتية للدول الأعضاء بالنسبة لمؤشرات بيئية مختارة؛ (ج) واستعراضات تحليل الثغرات المتعلقة بإنشاء النظام، والبيانات والمعلومات البيئية لتغطية إنتاج المؤشرات البيئية الإقليمية أو الدولية لسبعة بلدان في وسط آسيا والقوقاز وجنوب شرق أوروبا؛ (د) وإحراز تقدم في الدول الأعضاء في اللجنة نحو التحول إلى اعتماد نقل أكثر مراعاة للبيئة والصحة بفضل الدراسات التي أجريت في إطار برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة، والتي سلطت الضوء على ما يتيحه التشجيع على استعمال الدراجات الهوائية ووسائل النقل العام من إمكانيات لإيجاد فرص العمل، وعلى حلقات العمل المتعلقة بسباق التناوب التي نُظمت في ريميني، إيطاليا، وفي قازان، الاتحاد الروسي، في عام 2019، والتي استمرت في توفير الصلة بين المستويين الوطني والمحلي؛ (هـ) وخفض استهلاك الوقود، وبالتالي خفض مستويات التلوث والنفقات باستخدام أساليب القيادة المراعية للبيئة، الذي هو بمثابة نتيجة أخرى تحققت في بعض بلدان الأعضاء في اللجنة، مثل النمسا، من خلال شراكات برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة؛ (و) وتعزيز اتفاقات التعاون عبر الحدود في أحواض المياه العابرة للحدود من خلال انضمام البلدان الأولى من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي تشاد والسنغال، وإعلان الاهتمام من جانب 15 بلدا آخر من خارج منطقة عموم أوروبا خلال الدورة الثامنة لاجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، التي عقدت في أستانا(نور سلطان حاليا) في الفترة من 10 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بالتصديق على الاتفاقية؛ (ز) ووضع التزامات ملزمة قانوناً بخفض الانبعاثات لعام 2020 وما بعده فيما يتعلق بملوثات الهواء الرئيسية (وهي ثنائي أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، والنشادر، والمركبات العضوية المتطايرة، والجسيمات الدقيقة)ـــ وذلك مع بدء العمل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي 18 بلدا من بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، بالتعديلات على بروتوكول اتفاقية عام 1979 للتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود المتعلق بالحد من التحمض واتخام المياه بالمغذيات وطبقة الأوزون الأرضية، التي تم التفاوض بشأنها بموجب اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود واعتمدت في عام 2012.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-20 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بنظم الرصد والتقييم في مجال البيئة في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا، على نحو ما تدل عليه الزيادة في النسبة المئوية لتنفيذ الدول الأعضاء لتوصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الرصد البيئي، من 54 في المائة في الفترة 2016-2017 إلى 77 في المائة في الفترة 2018-2019، وهو ما يتجاوز الهدف المتوخى لفترة السنتين 2018-2019 الذي حُدد في نسبة 52 في المائة. وتؤكد التقييمات الذاتية على ضوء مؤشرات مختارة، التي تجريها البلدان لجهودها الوطنية من أجل إنشاء نظام المعلومات البيئية المشترك، أنّ العديد من الدول واصلت مواءمة تدفقات البيانات ذات الصلة وتحسين نوعية المؤشرات البيئية المختارة منذ عام 2016. وتكشف النتائج أن موضوع "تلوث الهواء ونضوب الأوزون" سجل أعلى درجات الأداء، متبوعا بموضوعي "التنوع البيولوجي" و "الماء". وفي الوقت نفسه، يحتاج استخدام المؤشرات في الإبلاغ عن حالة البيئة إلى التحسين. وقد أبرزت جميع البلدان تقريبا أنّ هناك حدودا فيما يتعلق بمقارنة تدفقات البيانات عبر المناطق دون الإقليمية أو فيما بين البلدان. ولذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود لمواءمة تدفقات البيانات عبر المنطقة، وذلك من أجل تقرير السياسات بشكل سليم، والوفاء بالتزامات الإبلاغ، واستخدام البيانات في التقييمات المواضيعية على مختلف المستويات الجغرافية، مثل استخدامها بشأن النظم الإيكولوجية أو أحواض الأنهار العابرة للحدود.

الأداء البرنامجي في عام 2019: أربعون عاما من التعاون تؤدي إلى تحسين نوعية الهواء في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

21-20 عام 2019 كان بمثابة الذكرى السنوية الأربعين لبدء نفاذ الاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود في عام 1979. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، يسرت اللجنة إجراء المفاوضات في إطار الاتفاقية، وعقدت اجتماعات للبلدان من أجل مناقشة السياسات الرامية إلى الحد من تلوث الهواء، والتفاوض على تحديد أهداف جديدة لخفض الانبعاثات. وساعد الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لتنفيذ الاتفاقية على تطوير القانون البيئي الدولي، وهيّأ الإطار الأساسي للتحكم في الأضرار التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة من جراء التلوث الجوي العابر للحدود والحد منها. وقد أدى الجهد الجماعي الذي بذلته اللجنة والأطراف في الاتفاقية إلى تخفيض انبعاثات سلسلة من المواد الضارة في المنطقة منذ عام 1990 بنسبة تصل إلى 80 في المائة. فعلى سبيل المثال، أدى انخفاض انبعاثات الكبريت إلى تحسن جودة التربة الحرجية. وقد أوجدت واجهة التفاعل بين العلوم والسياسات، التي أُنشئت بموجب الاتفاقية، فهماً علمياً مشتركاً فيما بين الأطراف.

22-20 وفي عام 2019، ناقشت الأطراف المعالم البارزة التي تحققت في إطار اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، واستعرضت التقدم المحرز في المنطقة واتفقت على رؤى بشأن تطوير الاتفاقية في المستقبل. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أُعلن خلال مناسبة رفيعة المستوى عن إطلاق المنتدى العالمي للتعاون بشأن الهواء النقي. ومع ذلك، ستظل أنشطة تنمية القدرات محور تركيز رئيسي من أجل تعزيز المهارات وتحسين استخدام القدرات القائمة، وتبادل الدروس المستفادة ونقل المعارف المتصلة برصد جودة الهواء، وقوائم جرد الانبعاثات والتوقعات بشأنها واستراتيجيات خفضها، بما يتيح للبلدان اعتماد أفضل التقنيات المتاحة وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بخفض الانبعاثات. وقد ساعد برنامج بناء القدرات، الذي تديره الأمانة بدعم من عدة أطراف، البلدانَ على وضع قوائم جرد للانبعاثات وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وعلى تحليل وتحديد الثغرات في تشريعاتها الوطنية ذات الصلة بإدارة جودة الهواء. ولا تزال زيادة الوعي بأهمية التصدي لتلوث الهواء من أجل الصحة والبيئة وتوافر الأدوات الفعالة من حيث التكلفة للقيام بذلك من الأمور الأساسية. وقد ساعدت إجراءات باتومي من أجل هواء أنقى على زيادة الوعي على الصعيد السياسي بالحاجة إلى تحسين جودة الهواء، وألهمت الإجراءات الوطنية، وشجعت على زيادة التعاون داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

20-23 وتشكل الأعمال المنفذة في إطار اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود عامل إسناد للجهود التي تبذلها البلدان من أجل الحفاظ على معدل مرتفع من الإبلاغ، وذلك عن طريق تيسير تبادل التجارب ونقل المعارف. فهي تساعد البلدان على تطوير الخبرات في وضع قوائم جرد الانبعاثات، مما يعزز قدرتها على الإبلاغ ويؤدي في نفس الوقت إلى إدخال تحسينات فيما يتعلق بجودة الهواء. وقد مكنت أنشطة تنمية القدرات من تحقيق معدل مستقر ومرتفع للإبلاغ بشأن قوائم جرد الانبعاثات من جانب الأطراف في الاتفاقية خلال السنوات الخمس الماضية.

20-24 كما تدعم الأعمال المنفذة في إطار اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود الجهود التي تبذلها البلدان لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبوجه خاص الهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على البر)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وذلك عن طريق الحد من تلوث الهواء من خلال تحديد الأهداف والحدود القصوى للانبعاثات بالنسبة لملوثات الهواء، وتوفير إطار ملزم قانوناً للحد من الطيف الأوسع نطاقا لملوثات المناخ القصيرة الأجل، وتوفير منبر إقليمي لتبادل المعارف والخبرات.

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

20-25 أسهم هذا العمل في تحسين الحوكمة والأداء البيئيين من أجل حماية البيئة والصحة، وذلك كما يتضح من البلدان التي أبلغ أكثر من 90 في المائة منها عن انخفاض لانبعاثات ملوثات الهواء في المنطقة، وعلى النحو المبين في قوائم جرد الانبعاثات التي قدمتها البلدان حتى عام 2019، والتي ساعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضعها. ويتيح الإبلاغ المنتظم من جانب البلدان عن قوائم جرد انبعاثاتها تقييم اتجاهات خفض الانبعاثات واستراتيجيات مراقبتها دعماً لوضع السياسات واتخاذ القرارات على نحو مستنير. وفي هذا الصدد، تضمن تقرير التقييم العلمي لعام 2016 الذي أعدته اللجنة تفاصيل تبين كيف انخفضت تركيزات المواد الجسيمية في مواقع القياس الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي الثلث بين عامي 2000 و 2012 وبنسبة 4 في المائة في كندا. وأصبح الآن عدد الأيام التي تتجاوز المستوى التوجيهي لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتركيزات الأوزون يقل بنحو 20 في المائة عما كان عليه في عام 1990. وتشمل الفوائد الأخرى، التي أمكن تحقيقها بتحسين الحوكمة البيئية، الفصل بين اتجاهات النمو الاقتصادي وتلوث الهواء، مما حال دون حدوث 000 600 حالة وفاة مبكرة سنويا. فقد زاد متوسط العمر المتوقع بمقدار 12 شهرا، وذلك بفضل تخفيض الانبعاثات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إطار اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، لا يزال تلوث الهواء في المنطقة يسبب مشاكل بيئية وصحية كبيرة، ولا تزال تظهر تحديات جديدة.

الشكل الأول من الباب 20

مقياس الأداء: البلدان، من أصل 51 طرفاً، التي أبلغت عن انخفاض انبعاثات ملوثات الهواء بموجب الاتفاقية

(بالنسب المئوية)

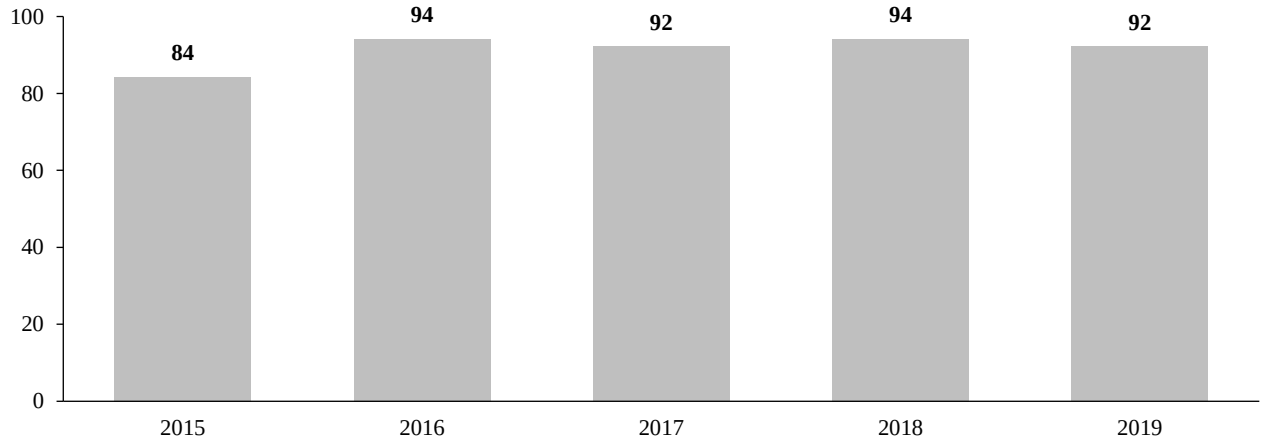

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

20-26 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على نشر المبادئ التوجيهية على نطاق واسع وتطبيقها على القرارات المتعلقة بتمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، وهو ما يتوقع إثباته من مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، هناك مقياس أداء بديل يعكس ما أقرته الجمعية العامة على مستوى البرامج الفرعية، في قرارها 251/74، من سرد برنامجي يتألف فقط من الأهداف.

الجدول 20-2

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	عدم وجود توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	إعداد توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	اعتماد توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	نشر التوجيهات بشأن تمديد عمر محطات الطاقة النووية على نطاق واسع وتطبيقها من جانب البلدان

النتيجة 2: تعزيز الأداء البيئي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (نتيجة جديدة)

20-27 ما فتئ البرنامج الفرعي يدعم البلدان في تحسين حوكمتها وأدائها البيئيين عن طريق إجراء استعراضات للأداء البيئي، ومساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات الواردة في تلك الاستعراضات، ورصد أثر التوصيات على السياسات الوطنية. ومنذ بداية الدورة الثالثة من الاستعراضات في عام 2012، طلبت 16 من البلدان إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا إجراء استعراض لأدائها

البيئي. وخلال الفترة 2012-2017، أُجريت استعراضات للدورة الثالثة في جمهورية مولدوفا (عام 2013)، والجبل الأسود (عام 2014)، وصربيا (عام 2014)، وجورجيا (عام 2015)، وبيلاروس (عام 2015)، وطاجيكستان (عام 2017)، وألبانيا (عام 2017)، والبوسنة والهرسك (عام 2017). وفي عام 2018، أُجريت استعراضات للدورة الثالثة في كازاخستان ومقدونيا الشمالية. وشرعت أوزبكستان ورومانيا في إجراء استعراضاتها بشأن الأداء البيئي في عام 2019. ووردت طلبات لإجراء مزيد من الاستعراضات من أذربيجان وأوكرانيا والمغرب، ومن المتوقع إجراء هذه الاستعراضات في الفترة 2020-2021. وهي تستغرق من 12 إلى 18 شهراً لإنجازها، ثم تُنشر في السنة التالية.

20-28 وقد اجتذبت الكفاءة والفعالية في منهجية استعراض الأداء البيئي انتباه البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مما أدى إلى ورود طلبات بنقل الخبرة التقنية من اللجنة إلى اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وكان المغرب أول بلد خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أجرت له اللجنة استعراضا في عام 2012 بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تلته منغوليا في عام 2017 بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

20-29 وتركز استعراضات الأداء البيئي في الدورة الثالثة على الحوكمة البيئية والتمويل في سياق الاقتصاد الأخضر، وعلى تعاون البلدان مع المجتمع الدولي، وتعميم مراعاة المنظور البيئي في القطاعات ذات الأولوية. ويساعد البرنامج الفرعي، أحيانا وعند الطلب، البلدان المستعرَضة في جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في استعراضاتها، عن طريق تنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية تركز على مواضيع محددة تتناولها استعراضات الأداء البيئي (مثل البيئة والنقل، أو البيئة والطاقة) وأنشطة تنمية القدرات على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

20-30 ومنذ عام 2017، أصبحت استعراضات الأداء البيئي تتناول أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة. وتتيح الاستعراضات إمكانية تناول ما يصل إلى 137 من الغايات المتصلة بجميع أهداف التنمية المستدامة. ويتم تحديد الغايات المشمولة بالاستعراض بحسب محتوى كل استعراض، والاستعراض بدوره يتم تحديده بالتشاور مع الحكومة المعنية. ولئن تم تناول الغايات المعنية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ضمن الاستعراضات التي أجريت منذ عام 2017، فإنّ الأهداف التي أُستعرضت أكثر من غيرها هي الهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 15 (الحياة على البر)[1].

التحدي الداخلي والاستجابة

20-31 التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي يتمثل، كما جاء في تقييم عام 2019 لبرنامج استعراض الأداء البيئي، الذي أُجري بناء على طلب اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في وضع نهج أكثر فعالية وتنظيما لدعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل بلوغ ورصد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي تشملها الاستعراضات. واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي مع فريق الخبراء المعني باستعراضات الأداء البيئي التابع للجنة على تنقيح هيكل الفصول من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر عمقا واتساقا، وتصميم أنشطة ومواد تدريبية لتنمية القدرات دعما للبلدان في تنفيذها للتوصيات ذات الصلة، وتوسيع نطاق التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات الدولية.

التقدم المتوقع نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

20-32 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين الحوكمة البيئية للحفاظ على البيئة والصحة في البلدان المستعرَضة، وهو ما يمكن إثباته من خلال عدد أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة التي تشملها استعراضات الأداء البيئي. ويوضح الشكل

(1) يمكن الاطلاع على أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المستعرضة على الرابط: www.unece.org/env/epr.

الثاني من الباب 20 أهداف التنمية المستدامة التي شملتها استعراضات الأداء البيئي في البلدان المستعرضة منذ عام 2017. وسيتوقف عدد الغايات التي ستشملها الاستعراضات المقبلة على المواضيع التي تختارها البلدان المعنية لاستعراضاتها، ولكن من المتوقع أن تظل قريبة من ثلث جميع الغايات البالغ عددها 169 غاية ضمن خطة عام 2030.

الشكل الثاني من الباب 20

مقياس الأداء: عدد غايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المشمولة باستعراضات الأداء البيئي

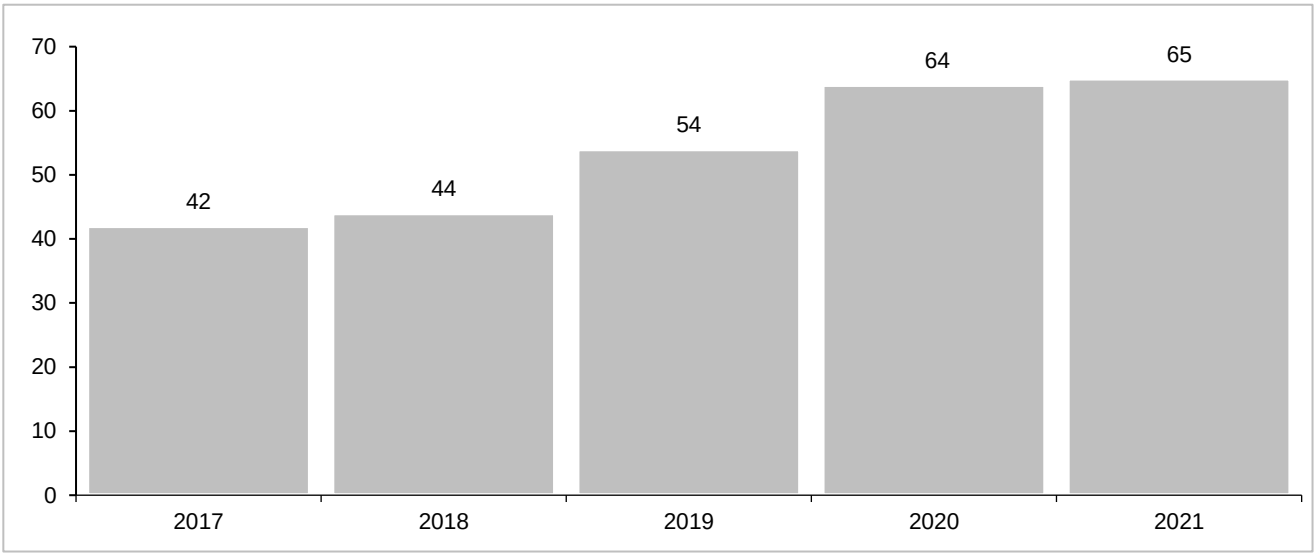

الولايات التشريعية

20-33 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

2994 (د-27) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية

47/193 الاحتفال بيوم المياه العالمي

68/62 النظر في منع الضرر العابر للحدود الناجم عن أنشطة خطرة وتوزيع الخسارة في حالة وقوع ذلك الضرر

200/64 الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

291/67 الصرف الصحي للجميع

172/69 حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل

215/69 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه

235/69 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

169/70 حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

209/70 عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)

222/71 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

313/71 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

222/72 التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

226/73 استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

CEP/AC.13/2005/2	تقرير الاجتماع الرفيع المستوى لوزارتي التعليم والبيئة (عام 2005) الذي اعتمد استراتيجية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة
ECE/BELGRADE.CONF/2007/4/Add.1	بيان وزراء التعليم والبيئة في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، المعتمد في الدورة المشتركة بشأن التعليم من أجل التنمية في المؤتمر الوزاري السادس المعنون "النهوض بالبيئة في أوروبا"، 2007
ECE/AC.21/2014/2	تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، 2014
ECE/ASTANA.CONF/2011/2/Add.1	الإعلان "الحرص على المياه من الحرص على البيئة!"، 2011، الصادر عن وزراء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري السابع، المعنون "النهوض بالبيئة في اوروبا"،2011
ECE/BATUMI.CONF/2016/2/Add.1	الإعلان: "أكثر اخضرارا، أنظف، أذكى!" أصدره الوزراء من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، 2016
ECE/BATUMI.CONF/2016/2/Add.2	بيان باتومي الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى لوزارات التعليم والبيئة في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، 2016

القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة الاقتصادية لأوروبا

ECE/EB.AIR/144، و Add.1 و Add.2	تقرير الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود عن دورتها التاسعة والثلاثين
ECE/MP.PRTR/2017/6، و Add.1	تقرير اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها الملحق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها عن دورته الثالثة
ECE/MP.PP/2017/2، و Add.1	تقرير اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) عن دورته السادسة
ECE/MP.PP/2017/16-ECE/MP.PRTR/2017/2، و Add.1	تقرير الجزء المشترك الرفيع المستوى من اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) عن دورته السادسة، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها عن دورته الثالثة، وإعلان بودفا بشأن الديمقراطية البيئية من أجل مستقبلنا المستدام، الذي اعتمده اجتماعا الأطراف
ECE/MP.EIA/23-ECE/MP.EIA/SEA/7، و Add.1 و Add.2 و Add.3	تقرير اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي عن دورته السابعة، واجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي عن دورته الثالثة
ECE/MP.EIA/27-ECE/MP.EIA/SEA/1، و Add.1	تقرير اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، واجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي عن دوراتهما الوسيطة
ECE/CP.TEIA/38، و Add.1	تقرير مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية في دورته العاشرة
ECE/MP.WAT/54، و Add.1 و Add.2	تقرير اجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية عن أعمال دورته الثامنة، بما في ذلك استراتيجية تنفيذ هذه الاتفاقية على الصعيد العالمي
ECE/MP.WH/19، و Add.1 و Add.2	تقرير اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق بالاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية عن دورته الخامسة

المنجزات المستهدفة

34-20 ترد في الجدول 20-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**231**	**160**	**211**	**190**
1 - وثائق لجنة السياسات البيئية، والهيئات الفرعية	85	35	82	30
2 - وثائق اجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، وهيئاته الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة، وهيئاته الفرعية	34	22	8	30
3 - وثائق اجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية، وهيئاته الفرعية	-	-	18	-
4 - وثائق الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، وهيئاته الفرعية	34	39	34	34
5 - وثائق اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، وهيئاته الفرعية، واجتماع الأطراف في الاتفاقية بوصفه اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق باستراتيجية التقييم البيئي، الملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، وهيئاته الفرعية	22	29	24	10
6 - وثائق اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، وهيئاته الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، الملحق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، وهيئاته الفرعية	45	26	38	71
7 - وثائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، وهيئاته الفرعية	11	9	7	4
8 - وثائق اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة	لا ينطبق[أ]	لا ينطبق	لا ينطبق	11
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**283**	**240**	**251**	**243**
9 - اجتماعات لجنة السياسات البيئية، وهيئاتها الفرعية	50	32	40	30
10 - اجتماعات الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية والهيئات الفرعية، واجتماعات الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة، والهيئات الفرعية	57	47	47	48
11 - اجتماعات مؤتمر الأطراف في المتعلقة بالآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية، والهيئات الفرعية	21	14	30	17
12 - اجتماعات الهيئة التنفيذية لاتفاقية اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، والهيئات الفرعية	30	34	30	31
13 - اجتماعات الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، والهيئات الفرعية، واجتماعات الأطراف في الاتفاقية بوصفها اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي، الملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، وهيئات الفرعية	50	39	33	34
14 - اجتماعات الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها والهيئات الفرعية واجتماعات الأطراف في البروتوكول بشأن سجل إطلاق الملوثات ونقلها، وهيئاته الفرعية	69	69	67	74
15 - جلسات الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، والهيئات الفرعية	6	5	4	3
16 - اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة	لا ينطبق[ب]	لا ينطبق	لا ينطبق	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**46**	**84**	**48**	**71**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
17 - حلقات العمل المتعلقة بالمسائل البيئية، بما في ذلك نوعية الهواء، والمياه، والسلامة الصناعية، والمشاركة العامة، والتقييم البيئي، والرصد والأداء والتعليم من أجل التنمية المستدامة، للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأغراض تحسين الإدارة والأداء البيئيين	46	84	48	71
المنشورات (عدد المنشورات)	**14**	**9**	**11**	**11**
18 - التوجيهات وموجزات السياسات ومنشورات الممارسات السليمة بشأن المسائل البيئية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي	8	7	6	6
19 - التقارير المرحلية واستعراضات الأداء بشأن المسائل البيئية	2	2	2	2
20 - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي، بعد دخول التعديلات حيز التنفيذ	1	–	1	1
21 - المنشورات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي	3	–	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية بشأن المياه والطاقة والمسائل البيئية الأخرى إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة من الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى (6)

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: استعراض الأداء البيئي (الموجزات (2) والملامح الرئيسية (2))؛ والرسالة الإخبارية الإلكترونية للفريق العامل المعني بالرصد والتقييم البيئيين.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن المسائل البيئية (5)

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وصيانة الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي

(أ) في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، أدرجت البيانات المتعلقة بوثائق اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار الإنجاز المستهدف 1 - وثائق لجنة السياسات البيئية وهيئاتها الفرعية.

(ب) في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، أدرجت البيانات المتعلقة باجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار الإنجاز المستهدف 9 - وثائق لجنة السياسات البيئية وهيئاتها الفرعية.

البرنامج الفرعي 2
النقل

الهدف

20-35 يتمثل الهدف الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي في النهوض بنظام النقل الداخلي المستدام إقليمياً وعالمياً (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط) عن طريق زيادة سلامته ونظافته وكفاءته وتقليل تكلفته فيما يتعلق بنقل البضائع وتنقل الأشخاص على حد سواء.

الاستراتيجية

20-36 يسهر برنامج العمل الذي اعتمدته لجنة النقل الداخلي على تنفيذ البرنامج الفرعي للنقل التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، وذلك من خلال دوره المنصوص عليه في استراتيجية اللجنة حتى عام 2030 (انظر ECE/TRANS/288/Add.2)، والمتمثل في كونه منتدى الأمم المتحدة للنقل الداخلي للمساعدة على تلبية الاحتياجات الإقليمية والعالمية في مجال النقل الداخلي بفعالية. ويعزز البرنامج الفرعي نظم النقل المستدامة إقليميا وعالميا وذلك بوسائل منها الأفرقة العاملة العشرين التابعة للجنة النقل

الداخلي، واللجان الإدارية الأربع عشرة، ولجنة الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأكثر من 50 شبكة رسمية وغير رسمية تضم زهاء 000 6 خبير مسجل.

20-37 وتتمثل الركيزة الأساسية لعمله في إدارة الإطار التنظيمي الدولي للنقل الداخلي الذي يشمل حاليا 59 صكا قانونيا من صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة والتلوث والكفاءة والفعالية (الوظيفة المعيارية)، وذلك بوضع صكوك قانونية جديدة وتحديث الصكوك القانونية القائمة، حسب الاقتضاء.

20-38 وبناء على طلب الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة، يقدم البرنامج الفرعي خدماته للمنتدى المؤسسي لصالح الحكومات الوطنية والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة في قطاع النقل، بغية الحفاظ على هذا الإطار التنظيمي الذي تكمله الأنشطة في مجال الحوارات السياساتية والعمل التحليلي والمساعدة التقنية وبناء القدرات. ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في المجالات الأربعة المترابطة كلها التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي: التنقل المستدام والربط الذكي؛ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والمدن المستدامة والذكية؛ ورصد أهداف التنمية المستدامة وقياسها.

20-39 وللإسهام في النهوض بنظام النقل الداخلي المستدام إقليمياً وعالمياً (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط) عن طريق زيادة سلامته ونظافته وكفاءته وتقليل تكلفته فيما يتعلق بنقل البضائع وتنقل الأشخاص على حد سواء، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) تكثيف أنشطته في مجال وضع المعايير والتنظيم بوصفه منتدى الأمم المتحدة لاتفاقيات النقل الداخلي، وذلك بالحرص على أن تظل هذه الاتفاقات مستكملة ومفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تدعم هذه الأنشطة الحكومات في إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 3 و 6 و 7 و 8 و 9 و 11 و 12 و 13؛

(ب) العمل على ضمان ما يلي: '1' أن تواكب وظائفه التنظيمية التكنولوجيات المتطورة التي تقود الابتكار في مجال النقل – ولا سيما في مجالات أنظمة النقل الذكية، والمركبات الذاتية القيادة، والرقمنة، '2' ألا تفضي مختلف عمليات تعديل الاتفاقيات بأنواعها إلى التجزؤ، '3' تجنب مخاطر إعاقة التقدم بسبب التنظيم السابق لأوانه؛

(ج) توفير منتدى للحوار بشأن السياسات حتى يتم استعراض التحديات الناشئة في مجال النقل الداخلي، وتقديم مقترحات لتحسين الهياكل الأساسية وتشغيلها في الدورة السنوية للجنة النقل الداخلي؛

(د) توفير منتدى مؤسسي يدعم الربط الإقليمي والأقاليمي، أو يضع مبادرات أو اتفاقات أو ممرات جديدة أو يستفيد من الموجودة منها، وهو الأمر الذي سيؤدي بحسب التوقعات إلى تدفقات عبر الحدود أكثر كفاءة للسلع والأشخاص؛

20-40 ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسينات في النقل الداخلي، وتفضي إلى وجود نظم تتسم بمزيد من السلامة والنظافة والكفاءة وبتكلفة أقل للجهات المستفيدة الرئيسية من البرنامج الفرعي، وهي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف متعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل الداخلي.

20-41 وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال وضع إطار تنظيمي معزز لنظم النقل الداخلي المستدامة، يشمل ما يلي: (أ) اعتماد 100 من لوائح الأمم المتحدة الجديدة بشأن المركبات وتحديث اللوائح القائمة، وهو ما يسهم في اتباع لجنة النقل الداخلي لنهج شامل فيما يخص السلامة على الطرق، علاوة على اعتماد لائحتين من لوائح الأمم المتحدة التقنية العالمية بشأن السيارات الكهربائية والدراجات التي تعمل بالطاقة الكهربائية بهدف تعزيز خفض انبعاثات الكربون الناجمة عن وسائط النقل؛ وهذه التغييرات التنظيمية ملزمة قانونا، وهي تؤثر على الإنتاج العالمي للمركبات، ولها بذلك أثر مباشر على السلامة على الطرق والأداء البيئي؛ (ب) واعتماد أحكام بشأن نقل البضائع الخطرة لأغراض الاتفاق الأوروبي المتعلق بنقل البضائع الخطرة

بالطرق المائية الداخلية، والتي تركز على تعزيز الحماية من الانفجارات على متن السفن التي تُبحر في الطرق المائية الداخلية؛ (ج) واعتماد مجموعة التعديلات على الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية، التي تعالج مسائل السلامة والبيئة الناشئة الناجمة عن التطوير المتزايد لنقل بطاريات الليثيوم واستخدامها وللمركبات التي تعمل بالوقود النظيف (مثل الغاز الطبيعي المسال أو المضغوط أو خلايا الوقود الهيدروجيني)؛ (د) وتسريع حوسبة نظام النقل الدولي بالطرق البرية، أي نظام النقل الدولي الإلكتروني بالطرق البرية، الذي أدى إلى زيادة جاذبية النظام في البلدان ذات الاقتصادات السريعة النمو وتلك التي تسعى إلى الوصول إلى تطبيق إدارة خالية من المعاملات الورقية. وقد أقامت المشاريع التجريبية في عمليات نظام النقل الدولي الإلكتروني بالطرق البرية بين جمهورية إيران الإسلامية وتركيا وكذلك بين جورجيا وتركيا الدليل على نجاح هذا النظام في أداء وظائفه في بيئة واقعية. وأثبتت زيادة انضمام بلدان آسيا والشرق الأوسط إلى الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي فعالية هذه الأنشطة. ومن بين الأطراف المتعاقدة المنضمة إليها مؤخرا باكستان والصين والهند، وهي بلدان تضم لوحدها 40 في المائة من سكان العالم.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-42 تحققت النتيجة المقررة لعام 2019، المتمثلة في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للنقل الدولي البري (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط)، والهياكل الأساسية للنقل، وتيسير عبور الحدود، ونقل البضائع الخطرة، وتصنيع المركبات، وتوفير الخدمات الأخرى المتصلة بالنقل، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وذلك بدليل اعتماد 149 من اللوائح والتعديلات الجديدة المتعلقة بالمركبات والملزمة قانونا، مما يؤثر على الإنتاج العالمي من المركبات، ويؤثر مباشرة على السلامة على الطرق والأداء البيئي (أكثر بكثير من الهدف البالغ 100 بالنسبة للفترة 2018-2019).

الأداء البرنامج يفي عام 2019: تعزيز التعاون في مجال السلامة على الطرق يسهم في تقليل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق

20-43 من منطلق الوعي بأوجه القصور في تحقيق الغاية المتعلقة بالسلامة على الطرق بالسلامة من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2020 بسبب الاتجاه المتزايد للوفيات على الطرق على الصعيد العالمي، اعتمد البرنامج الفرعي، في عام 2019، نهجاً شاملا للتنظيم والحوارات السياساتية والتحليل وبناء القدرات والمساعدة التقنية في تناول مسألة السلامة على الطرق وذلك بغرض جني المزيد من الفوائد للجهات المستفيدة الرئيسية منها. ويشمل النهج ما يلي:

(أ) إجراء الاتصالات من أجل زيادة عدد البلدان المنضمة إلى اتفاقياته، كما يتضح من انضمام 4 بلدان جديدة إلى الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالسلامة على الطرق في عام 2019، التي تدعم الجهود التي تبذلها البلدان لوضع نظم وطنية موثوقة بشأن السلامة على الطرق؛

(ب) مواصلة تطوير الإطار القانوني الدولي وإدماجه في إنتاج وتصنيع مركبات أكثر أمانا. ويتضح ذلك من خلال اعتماد 149 لائحة جديدة من لوائح الأمم المتحدة المتعلقة بالمركبات وتحديث اللوائح القائمة خلال فترة السنتين 2018-2019، وهي أنظمة ملزمة قانوناً، وتؤثر على الإنتاج العالمي للمركبات، وبذلك لها أثر مباشر على السلامة على الطرق. ومن الحالات الخاصة ذات الأهمية الاستراتيجية اعتماد قرار تقني بشأن القيادة الآلية الفائقة الدقة التي من المتوقع أن تمهد الطريق للاستحداث الشامل لتكنولوجيات متطورة جدا ونشرها في المستقبل؛

(ج) العمل المخصص لإدخال تعديلات على الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية، بما في ذلك مواصلة نشره على الصعيد العالمي، بما ييسر على البلدان الانضمام إليه والإسهام في الحد من المخاطر الكارثية للسلامة على الطرق؛

(د) إجراء استعراضات وطنية لفعالية السلامة على الطرق تحدد بصورة منهجية الاحتياجات الخاصة بكل بلد، مما يدعم التحليل القائم على الأدلة على نطاق المنظومة، وتحديد أولويات السياسات، والمبادرات ذات الأثر الكبير. ويتضح ذلك من التوصيات في جورجيا ومن إجراء استعراضين جديدين في إثيوبيا وزمبابوي (سيجري القيام بهما قريبا)؛

(هـ) حلقات عمل لبناء القدرات في ستة بلدان، يشارك فيها ممثلون عن 18 بلداً.

20-44 وللتعجيل بإدخال تحسينات على السلامة على الطرق على الصعيد العالمي، قام البرنامج الفرعي بحشد الدعم السياسي والسياساتي للسلامة على الطرق عن طريق المبعوث الخاص المعني بالسلامة على الطرق. ومن المعالم الجديدة في عام 2019 تفعيل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلامة على الطرق، الذي اعتمد جميع وثائقه التأسيسية وبدأ في تمويل خمسة مشاريع للسلامة على الطرق في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، وقياس الأداء

20-45 ساهم هذا العمل في النهوض بالنقل الداخلي المستدام على الصعيدين الإقليمي والعالمي وذلك بجعله أكثر أماناً كما يتضح من الانخفاض المستمر في عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي انخفض بنحو 10 000 حالة وفاة بين عامي 2010 و 2017، مسجلا بذلك تقلصا بلغ 603 2 حالة بين عامي 2016 و 2017، على الرغم من أن نسق التقدم لم يكن متساويا بين جميع المناطق الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتوافر بالفعل بيانات عن عام 2018 فيما يتعلق بـ 22 بلداً، حيث تظهر بيانات 16 منها حالات انخفاض نتج عنها تقلص في إجمالي المتوسط المرجح المتاح بنسبة 5.4 في المائة لعام 2018 مقابل عام 2017. وما أنّ بيانات عام 2019 مازالت غير متاحة، فإنّ التقديرات تشير إلى تساوي هذا الرقم مع الرقم المسجَّل في عام 2018.

الشكل الثالث من الباب 20

مقياس الأداء: الوفيات السنوية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (بالآلاف)

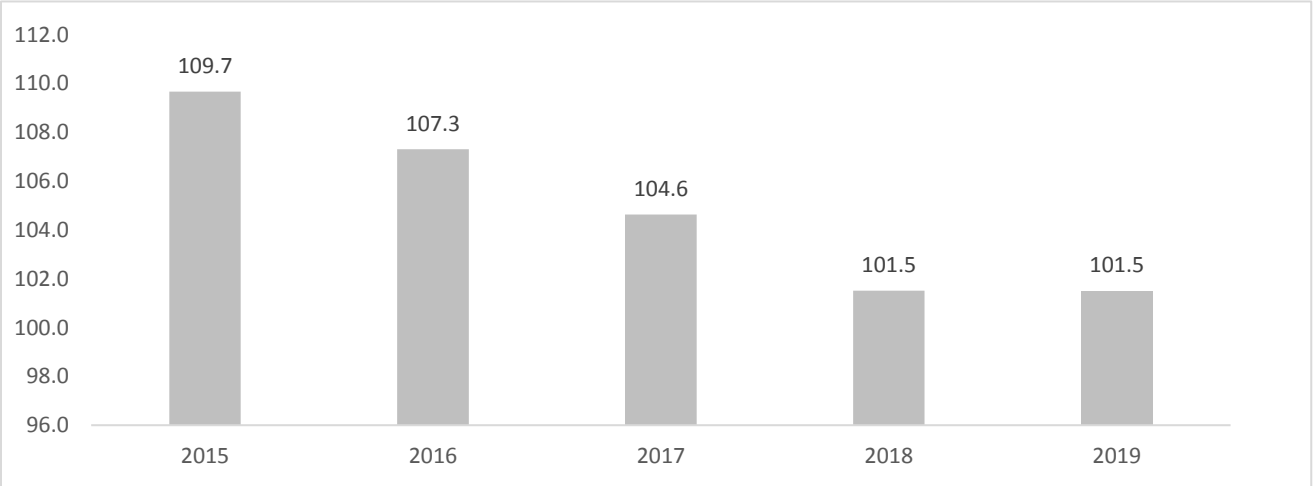

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الإطار التنظيمي المعزز لنظم النقل الداخلي المستدامة (نتيجة مرحَّلة من عام 2020)

20-46 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالصكوك القانونية المتعلقة بالنقل، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على أن تصبح أطرافا متعاقدة في مختلف الصكوك القانونية التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهو ما يتوقع أن يثبته قياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، هناك مقياس أداء بديل يعكس ما أقرته الجمعية العامة على مستوى البرامج الفرعية، في قرارها 251/74، من سرد برنامجي يتألف فقط من الأهداف.

الشكل الرابع من الباب 20

مقياس الأداء: مجموع عدد الأطراف المتعاقدة في صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا

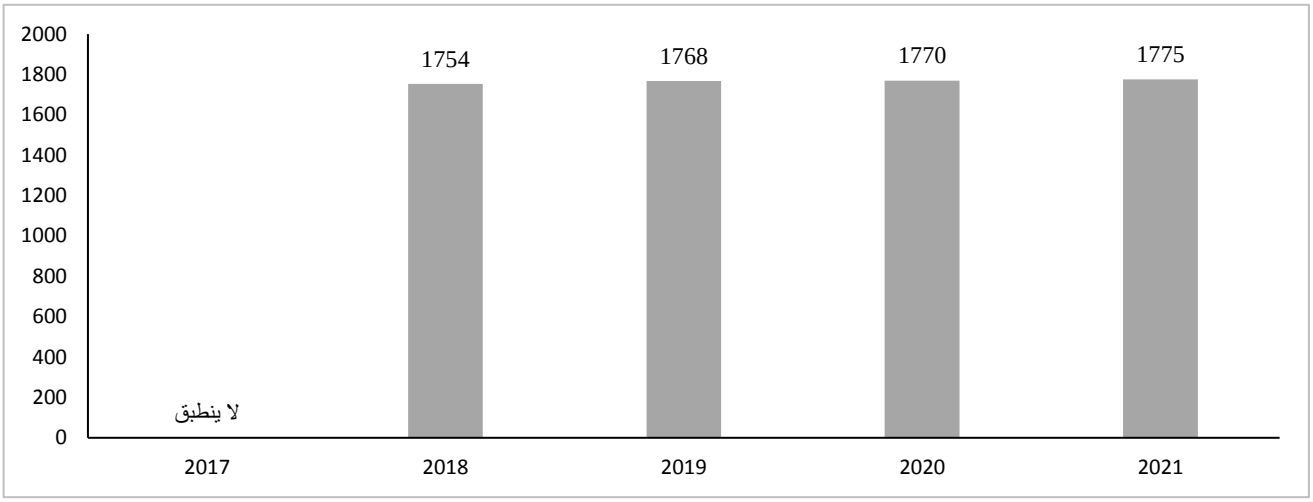

النتيجة 2: الإطار التنظيمي المعزز لنظم النقل الداخلي المستدامة الأكثر أماناً ونظافة وكفاءة (نتيجة جديدة)

20-47 خلص تقرير *أهداف التنمية المستدامة لعام 2017* إلى أن وتيرة التقدم ليست كافية لبلوغ غايات هدف التنمية المستدامة على نحو تام بحلول عام 2030، وذلك على الرغم من إحراز تقدم كبير على مدى العقد الماضي في جميع مجالات التنمية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك السلامة على الطرق. ففي عام 2018، خلصت الجمعية العامة إلى أن الغاية 3 من الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020 لن يتحقق على الأرجح، وذلك على الرغم مما يبذل من جهود على الصعيد العالمي، بما في ذلك التحسينات الشاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

التحدي الداخلي والاستجابة

20-48 استجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبما يتسق مع الولايات القائمة، كان التحدي الذي يواجه البرنامج الفرعي يتمثل في توفير بناء القدرات التقنية الرفيعة دعما للدول خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذها اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل. ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بما يلي: (أ) تقليص عدد الوفيات الناجمة عن حركة المرور على الطرق في العالم والبالغ 1.35 مليون شخص سنويا؛ (ب) وتحسين الأداء البيئي لنظم النقل الداخلي، بما في ذلك في مجال نقل المواد الغذائية القابلة للتلف؛ (ج) وتعزيز الكفاءة والربط، بسبل تشمل الرقمنة والوثائق

الإلكترونية في مجال النقل. واستجابة لذلك، سيشجع البرنامج الفرعي على مشاركة البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة لجنة النقل الداخلي وهيئاتها الفرعية، وسيوسع نطاق أنشطة التوعية وبناء القدرات، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة والمشاركة في المبادرات الإقليمية والعالمية. وفي الوقت نفسه، يواجه البرنامج الفرعي تحديات في تلبية الطلبات الجديدة من الدول الأعضاء، تشمل المجالات الناشئة الجديدة، مثل الأعمال التنظيمية المتعلقة بالمركبات الآلية/الذاتية القيادة، والرقمنة، ونظم النقل الذكية، والحاجة على مواجهة التحدي الهائل في مجال السلامة على الطرق، الذي يقتضي من البرنامج الفرعي تعزيز عمله التنظيمي الدولي ومساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ الصكوك القانونية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتاج البرنامج الفرعي إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة من الدعم التقني للمبعوث الخاص المعني بالسلامة على الطرق وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلامة على الطرق.

التقدم المتوقع نحو تحقيق الهدف، وقياس الأداء

20-49 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بنظام النقل الداخلي المستدام على الصعيدين الإقليمي والعالمي (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط)، وذلك بجعله أكثر أمانا ونظافة وكفاءة وأيسر تكلفة في نقل البضائع وتنقل الناس على السواء. وتبين الأدلة أن البلدان التي المنضوية تحت عدد أكبر من الاتفاقيات والاتفاقات، على سبيل المثال، لديها سجل أداء أفضل في مجال السلامة على الطرق، وذلك بسبب الطابع الملزم قانونا لهذه الصكوك القانونية وما تنطوي عليه من ممارسات جيدة تتيح، بدورها، إحداث تغييرات مواتية على الصعيد الوطني. وعمليات الانضمام الفردية تنشئ في مجموعها إطارا قانونيا وتنظيميا أكثر اتساقا على الصعيدين الوطني والدولي، يدعم تطوير نظم مستدامة للنقل الداخلي. ويشهد مجموع عدد الأطراف المتعاقدة (768 1 طرفا) في صكوك الأمم المتحدة القانونية التي تدخل في نطاق اختصاص البرنامج الفرعي تزايدا مستمرا، ولكنه لا يزال غير كاف لتحقيق قدر أكبر من المواءمة والانتقال إلى نظم نقل داخلي مستدامة. ولذلك، فإن النتيجة المتوقعة لتعزيز دور البرنامج الفرعي في دعم تطوير نظم مستدامة للنقل الداخلي على الصعيد الدولي ستكون بمثابة تعزيز للإطار القانوني والتنظيمي للنقل الداخلي المستدام. والمساهمة في النتيجة ستظهر على شكل زيادة في الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات والاتفاقات، ولا سيما من جانب بلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ووفق ما هو مبين أيضا في الشكل الخامس من الباب 20، كانت 148 دولة عضوا، منها 92 دولة من الدول غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام 2019، أطرافا متعاقدة في اتفاقية واحدة على الأقل يديرها البرنامج الفرعي. وفي عام 2018، أصبحت كابو فيردي وعمان طرفين متعاقدين لأول مرة بعد انضمامهما إلى اتفاقيتي السلامة على الطرق وتيسير عبور الحدود على التوالي. وفي العام نفسه، أصبحت نيجيريا طرفا متعاقدا في خمس اتفاقيات أساسية للأمم المتحدة للسلامة على الطرق. وفي عام 2019، أصبحت ميانمار طرفا متعاقدا لأول مرة بانضمامها إلى اتفاقيتين أساسيتين بشأن السلامة على الطرق.

الشكل الخامس من الباب 20

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي التي تقع ضمن اختصاص اللجنة الاقتصادية لأوروبا

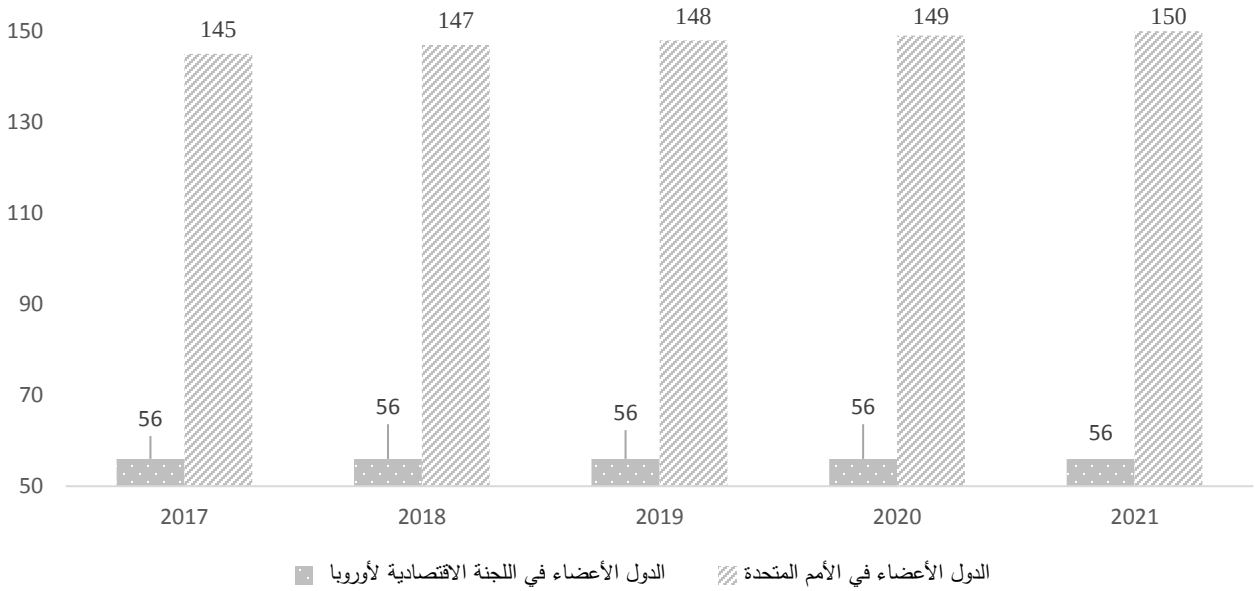

الولايات التشريعية

20-50 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

9/58	الأزمة العالمية للسلامة على الطرق	217/70	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
269/68	تحسين السلامة على الطرق في العالم	212/72	تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024	271/72	تحسين السلامة على الطرق في العالم
231/69	دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة	243/73	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
197/70	السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

65/1999	إعادة هيكلة لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة إلى لجنة خبراء معنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	7/2019	أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
7/72013	الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق		

قرارات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ECE/AC.21/2014/2	تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة عن دورته الرابعة		العشرين لنظم النقل الذكية على الصعيد العالمي للفترة 2012-2020“)
ECE/TRANS/224	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الرابعة والسبعين (”خريطة الطريق للجنة الاقتصادية لأوروبا لتعزيز الإجراءات	ECE/TRANS/236	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الخامسة والسبعين (الإعلان المشترك المتعلق بالنهوض بالنقل بالسكك الحديدية

	بين أوروبا وآسيا وبالأنشطة الرامية إلى وضع قانون موحد للسكك الحديدية؛ والبيان المشترك المتعلق بالتطوير المستقبلي لخطوط النقل الأوروبية الآسيوية)	ECE/TRANS/288	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الحادية والثمانين (اعتماد القرار الوزاري المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في عصر رقمنة النقل وتشغيله الآلي؛ وقرار لجنة النقل الداخلي رقم 265 المتعلق بالإعلان الوزاري "الملاحة الداخلية في بيئة عالمية" وبتيسير تطوير النقل المائي الداخلي؛ واستراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030)
ECE/TRANS/248	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها السابعة والسبعين		
ECE/TRANS/254	تقرير لجنة النقل الداخلي عن أعمال دورتها الثامنة والسبعين		
ECE/TRANS/270	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها التاسعة والسبعين (القرار الوزاري المتعلق باستقبال عهد جديد من الاستدامة في مجالي النقل الداخلي والتنقل)	باء (66)	إقرار ميثاق جنيف للإسكان المستدام
ECE/TRANS/274	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الثمانين		

قرارات هيئات المعاهدات التابعة لاتفاقات الأمم المتحدة للنقل

E/ECE/TRANS505/Rev.3	اتفاق عام 1958 المتعلق باعتماد مواصفات الأمم المتحدة التقنية الموحدة للمركبات ذات العجلات، والمعدات والقطع التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات وشروط الاعتراف المتبادل بالموافقات الممنوحة على أساس هذه المواصفات	ECE/TRANS/ADN/CONF/10/Add.1	الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالمجاري المائية الداخلية
ECE/RCTE/CONF/4	اتفاق عام 1997 المتعلق باعتماد شروط موحدة لعمليات التفتيش التقني الدورية للمركبات ذات العجلات والاعتراف المتبادل بهذه العمليات	ECE/TRANS/WP.30/AC.2/125	تقرير اللجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري لعام 1975 عن دورتها الحادية والستين (المرفق الثاني "بيان مشترك بشأن حوسبة إجراءات النقل الدولي بالطرق البرية")
ECE/TRANS/132	اتفاق عام 1998 المتعلق بوضع مواصفات تقنية عالمية للمركبات ذات العجلات والمعدات وقطع الغيار التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها على المركبات ذات العجلات		

المنجزات المستهدفة

20-51 ترد في الجدول 20-4 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-4

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1 515**	**1 507**	**1 660**	**1 264**
1 - وثائق لجنة النقل الداخلي	1 320	1 312	1 331	1 071
أ - لجنة النقل الداخلي	31	31	31	31
ب - المنتدى العالمي لتنسيق أنظمة المركبات	837	837	840	580
ج - الفرقة العاملة المعنية بنقل الأغذية القابلة للتلف	33	33	33	33
د - الفرقة العاملة المعنية بنقل البضائع الخطرة	214	214	214	214
هـ - الفرقة العاملة المعنية بتوجهات اقتصاد النقل	25	17	32	20
و - الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات النقل	14	14	14	14
ز - الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي	9	9	10	10

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
ح – الفرقة العاملة المعنية بسلامة السير على الطرق	16	16	16	16
ط – الفرقة العاملة المعنية بالنقل بالسكك الحديدية	12	12	12	26
ي – فرقة العمل المعنية بالنقل المتنوع الوسائط واللوجستيات	11	11	11	15
ك – الفرقة العاملة المعنية بالنقل المائي الداخلي	47	47	47	41
ل – الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل	71	71	71	71
2 – وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي	190	190	324	190
أ – لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	1	1	5	1
ب –لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة	157	157	257	157
ج – لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	32	32	62	32
3 – وثائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة	5	5	5	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**354**	**368**	**369**	**364**
4 – اجتماعات لجنة النقل الداخلي	317	331	327	327
أ – لجنة النقل الداخلي	16	16	16	16
ب –المنتدى العالمي لتنسيق أنظمة المركبات	111	111	111	111
ج – الفرقة العاملة المعنية بنقل الأغذية القابلة للتلف	8	8	8	8
د – الفرقة العاملة المعنية بنقل البضائع الخطرة	68	68	58	68
هـ – الفرقة العاملة المعنية بتوجهات اقتصاد النقل	12	26	32	22
و – الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات النقل	6	6	6	6
ز – الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي	6	6	6	6
ح – الفرقة العاملة المعنية بسلامة السير على الطرق	14	14	14	14
ط – الفرقة العاملة المعنية بالنقل بالسكك الحديدية	6	6	6	6
ي – فرقة العمل المعنية بالنقل المتنوع الوسائط واللوجستيات	6	6	6	6
ك – الفرقة العاملة المعنية بالنقل المائي الداخلي	18	18	18	18
ل – الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل	46	46	46	46
5 – اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	35	35	40	35
أ – لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	–	–	1	0
ب –لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة	25	25	29	25
ج – لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	10	10	10	10
6 – جلسات الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة	2	2	2	2
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
7 – مشروع طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب	1	1	1	1
8 – مشروع السكة الحديدية العابرة لأوروبا	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**11**	**11**	**13**	**13**
9 - حلقات عمل لفائدة المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي الأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية التي تدخل في اختصاص لجنة النقل الداخلي، حول مواضيع نظم النقل الذكية؛ وإحصاءات النقل والاتجاهات والمسائل المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية والمياه الداخلية والنقل المتعدد الوسائط والمشترك بين القطاعات؛ واتفاقات وأنظمة المركبات	7	7	9	9
10 - حلقات دراسية لفائدة الجهات الوطنية المعنية بالتنسيق وللخبراء وموظفي الجمارك وقطاع النقل عن الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي ومشروعي طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب والسكة الحديدية العابرة لأوروبا	4	4	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**14**	**14**	**13**	**12**
11 - منشورات عن نقل البضائع الخطرة والشحنات الخاصة	4	4	3	3
12 - منشورات عن نقل المواد الغذائية القابلة للتلف	–	–	–	1
13 - منشورات عن تيسير النقل	3	3	–	1
14 - منشورات عن النقل الآمن والمراعي للبيئة والقضايا الشاملة	4	4	8	5
15 - المنشورات المتعلقة بأنظمة المركبات	1	1	1	1
16 - منشورات عن الإحصاءات	2	2	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**2**	**2**
17 - صحيفة وقائع: ما يجب أن تعرفه عن الإطارات	1	1	–	–
18 - صحيفة وقائع: ما يجب أن تعرفه عن أحزمة الأمان	–	–	1	–
19 - صحيفة وقائع: ما يجب أن تعرفه عن النظم المتقدمة لمساعدة السائق	–	–	–	1
20 - إحصاءات النقل - الموجزات القطرية	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية لفائدة الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الصكوك القانونية المتصلة بما يلي: النقل الداخلي؛ وتيسير النقل؛ وعبور الحدود؛ والسلامة على الطرق؛ بناء المركبات؛ ونقل البضائع الخطرة والشحنات الخاصة الأخرى (1)

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تحديث وصيانة قاعدة البيانات الدولية بشأن النقل البري الدولي، التي تتضمن قائمة شركات النقل المأذون لها باستخدام نظام النقل البري الدولي، والسجل الإلكتروني لأجهزة الختم الجمركي والطوابع الجمركية، وقائمة مكاتب الجمارك العاملة في مجال النقل البري الدولي، وربما شهادات اعتماد النقل البري الدولي؛ والموقع الشبكي للنقل الدولي البري والموقع الشبكي للنقل البري الدولي الإلكتروني؛ وكشف على الإنترنت بالمعايير المتعلقة بالهياكل الأساسية للمياه الداخلية؛ وكشف شبكي بمعايير ومقاييس الاتفاق الأوروبي المتعلق بخطوط السكك الحديدية الدولية الرئيسية والاتفاق الأوروبي بشأن الخطوط الدولية الهامة للنقل المختلط والمنشآت المتصلة بها؛ وقواعد بيانات عن إحصاءات النقل، وحوادث المرور على الطرق، ونقل البضائع الخطرة، ونقل المواد الغذائية القابلة للتلف، والنقل الحضري، والنقل والبيئة؛ واستحداث وصيانة المرصد الشبكي لأمن السكك الحديدية؛ العلامات والإشارات الرقمية (E-CoRSS) بموجب اتفاقية لافتات وإشارات الطرق؛ ومنصة التعلم الإلكتروني بشأن الربط الذكي والمستدام (8)

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية عن الصكوك القانونية للبرنامج الفرعي وأنشطته (4)

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مجموعة سنوية من النشرات الصحفية للبرنامج الفرعي (1)

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط عن النقل والتنقل المستدامين (5)؛ وتحديث الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي وتعهّده (1)

البرنامج الفرعي 3
الإحصاءات

الهدف

20-52 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو النهوض بالإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع السياسات القائمة على الأدلة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي كفالة تنسيق الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين.

الاستراتيجية

20-53 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، أي تبسيط العمل الإحصائي الدولي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتشجيع الحوار في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين واجتماعات الخبراء؛ والعمل المنهجي على وضع وتعزيز المبادئ التوجيهية والتوصيات الرامية إلى تحسين نوعية الإحصاءات؛ وتنمية القدرات الإحصائية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا، ولا سيما لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وصيانة وتطوير قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويرتكز العمل الإحصائي للجنة الاقتصادية لأوروبا بقوة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتضمن دعوات إلى متابعة واستعراض مدى تحقيق الأهداف والغايات المرتبطة بها استنادا إلى الأدلة، والاسترشاد ببيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المترابطين والمتعلقين بقياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها، وبالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويتناول العمل المضطلع به في إطار هذا البرنامج الفرعي أساسا المنهجية الإحصائية وبناء القدرات، والجهات الشريكة الوطنية الرئيسية هي المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء.

20-54 وللمساهمة في النهوض بالإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع السياسات القائمة على الأدلة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكفالة تنسيق الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، سيواصل البرنامج الفرعي النهوض بالعمل المنهجي لوضع نماذج ومبادئ توجيهية وتوصيات إحصائية بشأن تعزيز نوعية الإحصاءات، والتشجيع على استخدام الإحصاءات الرسمية. وسيتم ذلك من خلال اتخاذ مبادرات إقليمية وقطرية تهدف إلى نشر النماذج والمبادئ التوجيهية والتوصيات الإحصائية، وترويج استخدامها. وستُقام شراكات أوثق بين الخبراء الجغرافيين المكانيين والإحصائيين لدعم تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. وستُنسَّق هذه الأنشطة وتُنفَّذ بالتعاون مع الإدارات الإحصائية التابعة للكيانات الإقليمية الأخرى مثل المكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وكذلك الوكالات المتخصصة الدولية العاملة في المنطقة. ولدعم تنمية القدرات الإحصائية لدى الدول الأعضاء، سييسر البرنامج الفرعي تبادل الخبرات في ميدان تعدادات السكان والمساكن وسيقدم الدعم للبلدان في التخطيط لتعداداتها وإجرائها. وطُلب إلى جميع الدول الأعضاء إجراء تعداد واحد على الأقل في الفترة بين عامي 2015 و 2024 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10/2015)، الذي أطلق عليه أيضا اسم "جولة تعداد عام 2020". وستُجري غالبية البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعداد في عام 2021. ومن المتوقع أن تسفر هذه الإجراءات عن زيادة عدد البلدان التي ستجري تعدادها السكاني باعتماد نُهج ابتكارية وفعالة، امتثالا لتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020.

20-55 وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات قيام الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مدى السنوات القليلة الماضية بتطوير واعتماد أساليب ابتكارية لإجراء تعداداتها المتعلقة بالسكان والمساكن، وذلك أيضا بفضل تبادل الخبرات وتنمية القدرات الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال حضور اجتماعات الخبراء وحلقات العمل التي نظمتها الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا. وعلى الرغم من أن 35 في المائة فقط من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا أجرت في جولة تعداد عام 2010 تعدادا يعتمد أسلوبا ابتكاريا (باستخدام بيانات السجل)، فإن المعلومات التي جُمعت في عام 2019 أظهرت أن النسبة المئوية من المتوقع أن ترتفع في جولة تعداد عام 2020 إلى حوالي 55 في المائة. أمات نتيجة استخدام المستفيدين للأساليب الابتكارية في إجراء تعدادهم فهي تتمثل في تحسين فعالية تكاليف نتائج التعدادات وتغطيتها ودقتها وقابليتها للمقارنة ونشرها في الوقت المناسب.

الأداء البرامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-56 تحققت بالكامل إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المتمثلة، على حد نص الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، في تبسيط العمل الإحصائي الدولي دعما لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك على نحو ما يدل عليه استعراض مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لستة مجالات إحصائية جديدة بتعمق في فترة السنتين 2018-2019. ويجري مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بانتظام استعراضا معمقا لمجالات إحصائية مختارة. ويتمثل الهدف من إجراء هذه الاستعراضات في تحسين تنسيق الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتحديد الثغرات أو الازدواجية في العمل، ومعالجة القضايا الناشئة. وتركز الاستعراضات على المسائل الاستراتيجية، وتسلط الضوء على شواغل المكاتب الإحصائية ذات الطابع المفاهيمي والتنسيقي على حد سواء. وكثيرا ما تؤدي الاستعراضات إلى عمل منهجي جديد لصالح جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الأداء البرامجي في عام 2019: المزيد من البلدان يستخدم نماذج مشتركة لتحديث إنتاج الإحصاءات الرسمية

20-57 حتى يتسنى رصد التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا بد من توليد كمية غير مسبوقة من البيانات وعدد كبير من المؤشرات الجديدة و/أو المزيد من المؤشرات المصنفة. وبما أن الموارد محدودة، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا بترشيد إنتاج الإحصاءات وباستخدام مصادر بيانات جديدة. ولمنع الازدواجية وإقامة أوجه تآزر بين منتجي الإحصاءات الرسمية، أنشأ البرنامج الفرعي الفريقَ الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية. وقد وضع هذه الفريق معايير ونماذج شتى للتحديث في إطار البرنامج الفرعي. ومن الأمثلة على ذلك النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، والنموذج العام للمعلومات الإحصائية، والنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية، والهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات. وتوفر جميعها لغة وأداة مشتركتين من أجل مواءمة جميع الأنشطة داخل المنظمات الإحصائية وفيما بينها وفق نموذج مشترك. ويتيح تنفيذ هذه النماذج معرفة الموارد اللازمة، ويسمح بالكشف عن ازدواجية الأنشطة أو المجالات التي يمكن فيها تحقيق مكاسب في الكفاءة. وهو يتيح للمنظمات الإحصائية أن تتعاون ويُيسّر تبادل المعلومات وتقاسم الخدمات الإحصائية.

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف وقياس الأداء

20-58 ساهم هذا العمل في النهوض بالإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع السياسات القائمة على الأدلة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكفالة تنسيق الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ضمن إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، ويتضح ذلك من استخدام 51 بلدا، في عام 2019، (نسبة 91 في المائة من المجموع) النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية بغية تحديث نظمها الإحصائية؛ وكان من بين هذه

البلدان أوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان، التي شرعت في استخدام النموذج في عام 2019. ولا يزال الاستخدام في مناطق العالم الأخرى مستمرا، مما يجعله النموذج العالمي لتحديث الإنتاج الإحصائي. ويسهم ذلك في إتاحة إحصاءات لمقرري السياسات ورجال الأعمال وعامة الجمهور أدق توقيتا وأشد تفصيلا. ويمكن استخدام النموذج لأغراض وبطرق متعددة. فعلى سبيل المثال، لم يقتصر مكتب الإحصاءات المركزي في أيرلندا على استخدام النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية في تحديد ملاك موظفيه ضمن مختلف المجالات داخل مكاتبه، بل قام بمواءمة برامجه التدريبية مع النموذج، وطبقه على أنشطة منصته الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2019.

20-59 وفيما يتعلق بعام 2019، اعتُبرت الحاجة إلى زيادة إدماج مختلف النماذج ومواءمتها مجالا رئيسيا من مجالات التركيز. وشاركت عدة بلدان في هذا العمل وبدأت المكاتب الأولى في تنفيذ نماذج متعددة بطريقة متكاملة. وأعيد أيضا في عام 2019 بيان طابع التقاسم الذي يتسم به الهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات، وهو ما يسر أكثر تقاسم الخدمات الإحصائية. وأدى ذلك إلى تقاسم 10 خدمات أخرى في الفهرس العام للهيكل الموحد وإتاحته لكي تستخدمه أي منظمة إحصائية. ومن المقرر تقاسم الكثير من الخدمات الأخرى في المستقبل القريب.

الشكل السادس من الباب 20

مقياس الأداء: بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تستخدم النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية

(بالنسبة المئوية)

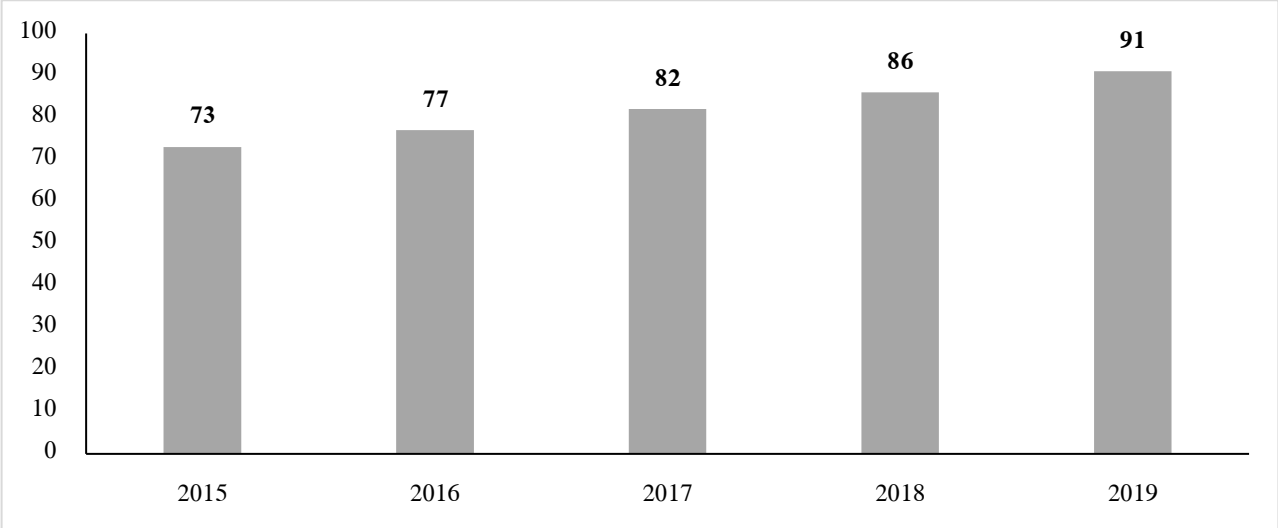

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: زيادة عدد البلدان المنتجة لإحصاءات محسنة لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (نتيجة مرحَّلة من عام 2020)

20-60 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالإحصاءات من أجل التنمية المستدامة، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على إنشاء منصات وطنية للإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهو عمل يتوقع أن يبرهن عليه مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، هناك مقياس أداء بديل يعكس ما أقرته الجمعية العامة على مستوى البرامج الفرعية، في قرارها 251/74، من سرد برنامجي يتألف فقط من الأهداف.

الشكل السابع من الباب 20

مقياس الأداء: عدد منصات الإبلاغ الوطنية عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تستخدمها الدول الأعضاء

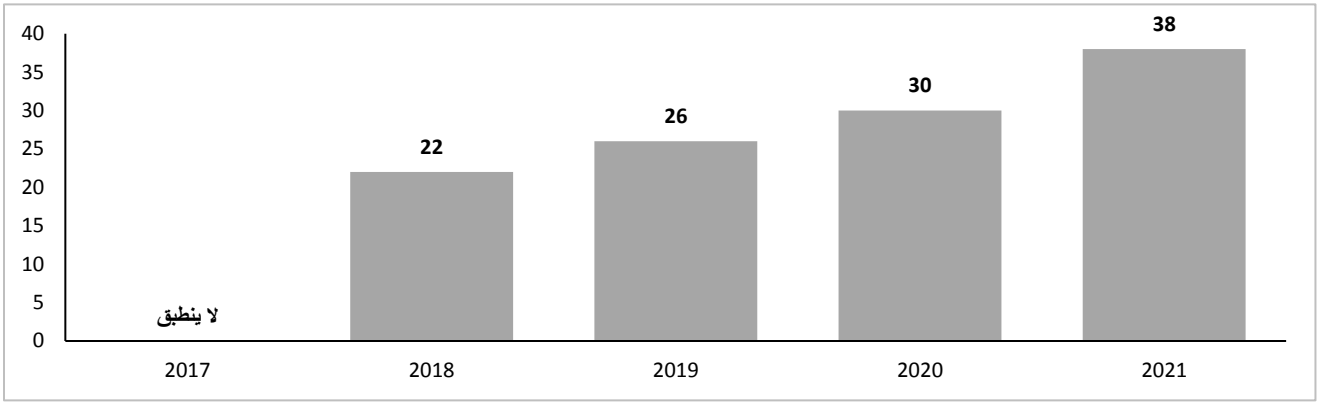

النتيجة 2: إجراء تعداد جديد للسكان والمساكن يقدم نتائج فعالة من حيث التكلفة وذات نوعية أفضل (نتيجة جديدة)

20-61 يعمل البرنامج الفرعي على مساعدة الدول الأعضاء في تخطيط وإدارة جولة 2020 لتعداد السكان والمساكن لجولة. وإجراء تعداد للسكان مطلوب من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار 10/2015)، وهو أحد أهداف خطة عام 2030 (الغاية 17-19 من أهداف التنمية المستدامة). وفي الفترة بين عامي 2012 و 2015، نسق البرنامج الفرعي إعداد التوصيات الجديدة لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المتعلقة بجولة عام 2020 داخل منطقة اللجنة. وتقدم التوصيات التوجيه للبلدان بشأن منهجية التعداد ومحتوى الاستقصاءات، بحيث تكون نتائج التعداد التي يتم التوصل غليها مجدية وقابلة للمقارنة بين البلدان. ومنذ عام 2015، نظم البرنامج الفرعي اجتماعات سنوية للخبراء، وحلقات عمل لبناء القدرات، وأنشأ منتدى[2] على الإنترنت لتيسير تبادل الخبرات وتقديم الدعم للبلدان في التخطيط لتعدادها وإجرائه.

التحديات الداخلية والاستجابة

20-62 التحدي بالنسبة للبرنامج الفرعي هو مساعدة المعاهد الإحصائية الوطنية على اعتماد ممارسات جيدة للتعداد تمتثل لتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، وذلك من حيث تحسين فعالية تكاليف نتائج التعدادات وتغطيتها ودقتها وقابليتها للمقارنة ونشرها في الوقت المناسب. واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) تيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان، مما يتيح للدول الأعضاء الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، (ب) إنتاج مواد منهجية، بما في ذلك عن استخدام السجلات والبيانات الإدارية لتعدادات السكان.

التقدم المتوقع نحو تحقيق الهدف، وقياس الأداء

20-63 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في إعداد إحصاءات رسمية على الصعيدين الوطني والدولي حتى يتسنى وضع السياسات القائمة على الأدلة، وسيتضح ذلك من قيام نسبة 84 في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإجراء تعداد للسكان والمساكن بحلول عام 2021، يكون ممتثلا لتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، ويعود على المستفيدين بتحسّن في فعالية تكاليف نتائج التعدادات وتغطيتها ودقتها وقابليتها للمقارنة ونشرها في الوقت المناسب.

(2) انظر https://statswiki.unece.org/display/censuses.

الشكل الثامن من الباب 20

مقياس الأداء: بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي أجرت تعدادا يمتثل لتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين

(بالنسبة المئوية)

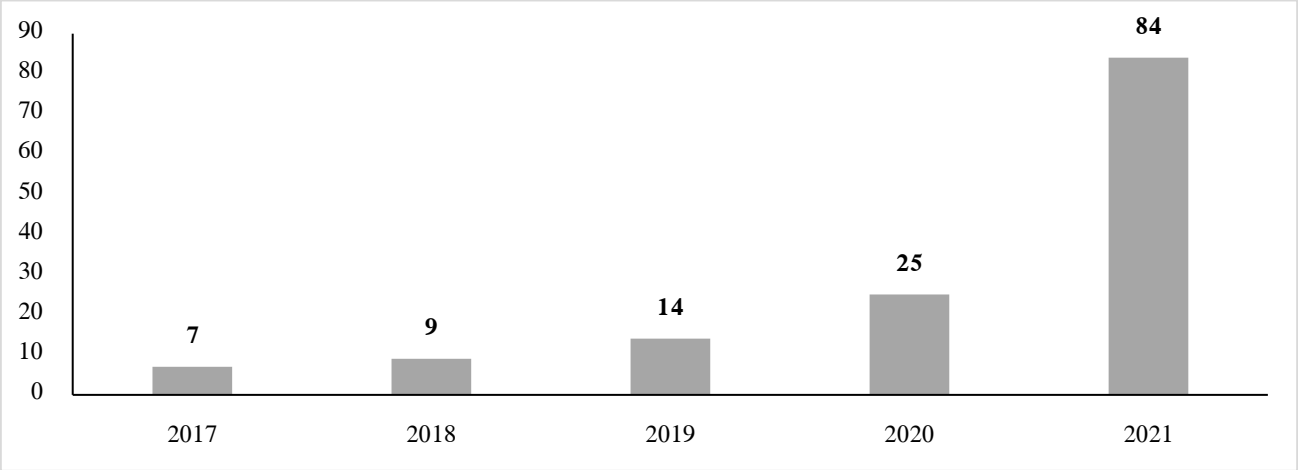

الولايات التشريعية

20-64 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

144/67 تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

210/69 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية

282/69 اليوم العالمي للإحصاء

234/72 دور المرأة في التنمية

148/73 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي

195/73 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

6/2006 تعزيز القدرة الإحصائية

7/2014 مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام 2002

10/2015 البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020

27/2016 تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

7/2017 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

5/2018 استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

7/2018 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

245/2011 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثانية والأربعين ومكان ومواعيد انعقاد دورتها الثالثة والأربعين وجدول أعمالها المؤقت ووثائقها (مقرر اللجنة الإحصائية 107/42: المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل)

230/2012 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثالثة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 115/43: تطوير الإحصاءات الإقليمية في أوروبا)

235/2013 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 105/44، الإحصاءات البيئية)

219/2014 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 101/45، تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية)

219/2014 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 103/45: استعراض البرامج: مقاييس أوسع بشأن التقدم)

219/2014 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 110/45: البيانات الضخمة وتحديث النظم الإحصائية)

216/2015 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورته السابعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 101/46: دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام 2015)

216/2015 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 102/46: تعدادات السكان والمساكن)

216/2015 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 107/46، إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية)

220/2016 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 102/47: الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

220/2016 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 104/47: البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية)

220/2016 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 106/47: المحاسبة البيئية – الاقتصادية)

220/2016 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 112/47: إحصاءات تغير المناخ)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 101/48: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 103/48: برنامج التحول للإحصاءات الرسمية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 104/48: تطوير الإحصاءات الإقليمية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 107/48: المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 108/48: تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 111/48: الحسابات القومية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 114/48: سجلات الأعمال التجارية)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 101/49: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 102/49: البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 108/49: تطوير الإحصاءات الإقليمية)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 109/49: الحسابات القومية)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 113/49: إحصاءات تغير المناخ)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين ومواعيد انعقادها (مقرر اللجنة الإحصائية 114/49: التصنيفات الإحصائية)

المنجزات المستهدفة

20-65 ترد في الجدول 20-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في إحراز الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-5

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**81**	**81**	**81**	**81**
1 - وثائق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين	43	43	43	43
2- وثائق هيئات الخبراء	38	38	38	38
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**85**	**85**	**85**	**85**
3 - اجتماعات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ومكتبه	13	13	13	13
4 - اجتماعات هيئات الخبراء	72	72	72	72
باء- توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
5 - مشروع الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**6**	**6**	**6**
6 - حلقات عمل بشأن الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية	3	3	3	3
7 - حلقات عمل بشأن الابتكار في مجال إنتاج الإحصاءات	3	3	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**6**	**9**	**7**
8 - منشورات عن مواضيع تغطي مجالات إحصائية متعددة	1	1	1	1
9 - منشورات عن الإحصاءات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	3	5	8	6

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية للمسؤولين الحكوميين (الموظفون في النظم الإحصائية الوطنية) وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا بشأن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية، والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والإحصاءات الجغرافية المكانية والمسائل المؤسسية، وتحديث الإحصاءات الرسمية (4)

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا للإحصاءات (قاعدة بيانات الإحصاءات السكانية والجنسانية؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات الاقتصادية؛ وقاعدة بيانات النقل؛ وقاعدة بيانات الحراجة) (4)

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المنشورات الإعلامية والمواد الترويجية الأخرى (2)

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مقالات للنشر في "أسبوعية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا" والرسائل الإخبارية المتعلقة بالإحصاءات البيئية "EnvStats" (15)

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مساحات عمل رقمية تفاعلية (مواقع ويكي، بما في ذلك ويكي تعداد اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ وتحديث الموقع الشبكي للدورة الرابعة عشرة للأونكتاد وتعهّده (1)

البرنامج الفرعي 4
التعاون والتكامل الاقتصاديان

الهدف

20-66 يتمثل الهدف الذي يُسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه في تعزيز السياسات المتعلقة بالابتكار والقدرة التنافسية وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الاستراتيجية

20-67 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، وهي الحوار الدولي بشأن السياسات المتعلقة بالابتكار والقدرة التنافسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والعمل المعياري بشأن المواضيع نفسها؛ وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع مجالات عمل البرنامج الفرعي. ويسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المترابطين المتعلقين بالتنقل المستدام والاتصال الذكي، وبالمدن المستدامة والذكية لجميع الأعمار. ويعد مجالا عمل البرنامج الفرعي، الابتكار والقدرة التنافسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مجالين متكاملين. ومن شأن العمل المتعلق بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية أن يعزز التنمية المستدامة من خلال دعم الدول الأعضاء في تهيئة مناخ للأعمال التجارية يشجع الحلول الابتكارية لتحديات التنمية المستدامة ويقدرها. ومن شأن العمل المتعلق بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير الهياكل الأساسية أن يدعم تحقيق نفس الهدف عن طريق التشجيع على إيجاد طرق مبتكرة لتمويل وبناء وإدارة الهياكل الأساسية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة. ويسهم البرنامج الفرعي، لدى القيام بذلك، في تحقيق أمور منها الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار، والهدف 17 المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ، بسبل من بينها ضمان حصول الجميع على العلم والتكنولوجيا والابتكار وتشجيع الشراكات العامة والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة. ويسهم البرنامج الفرعي أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تولي أهمية للابتكار والاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل الهدف 8 (النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام)، والهدف 12 (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة).

20-68 وللمساهمة في تعزيز السياسات المتعلقة بالابتكار والقدرة التنافسية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سيقوم البرنامج الفرعي بتنظيم حوارات إقليمية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحديد الممارسات الجيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها للابتكار أن ينهض بالتنمية المستدامة والكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تدعم ذلك؛ وإجراء ونشر تحليلات لسياسات الابتكار الوطنية عند الطلب وتقديم توصيات بشأن إصلاحات السياسة العامة؛ وبناء القدرات من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لتنفيذ إصلاحات سياسات الابتكار. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى المساعدة على التوصل إلى تفاهم مشترك ومحسَّن بين الدول الأعضاء بشأن خيارات السياسات المتاحة لتسخير قوة الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وهو سيساعد على إدخال إصلاحات على السياسات الوطنية في مجال الابتكار، بما يتماشى مع الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي ومع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إنجاز استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة في قيرغيزستان، مع تقديم توصيات مصممة خصيصا، بما يحقق تعزيز فهم واضعي السياسات للكيفية التي يمكنهم بها تعزيز الحلول الابتكارية فيما يتعلق بالأولويات الوطنية للتنمية المستدامة؛ وتحسين سياسات الابتكار دعما للأولويات الوطنية للتنمية المستدامة في بيلاروس وكازاخستان نتيجة أنشطة بناء القدرات للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وتوسيع قاعدة الأدلة لسياسة الابتكار من أجل التنمية المستدامة وذلك بفضل عدد من الممارسات الجيدة

الجديدة على الصعيد الدولي التي تم تطويرها من خلال الحوار بشأن السياسات الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد الدولي.

20-69 وللمساهمة في تعزيز السياسات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سيتولى البرنامج الفرعي وضع مبادئ توجيهية ومعايير دولية بشأن كيفية تصميم أطر تنظيمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات، وكيفية تصميم مشاريع تلك الشراكات؛ ووضع منهجية لتقييم مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن ما إذا كانت تسهم في التنمية المستدامة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص "التي تعطي الأولوية للناس") والتصديق على المشاريع المؤهلة عند الطلب؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في إنشاء الأطر التنظيمية ومجموعات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساعدة في سد الفجوة في تمويل البنى التحتية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن تفاهم مشترك ومحسَّن فيما بين الدول الأعضاء والمستثمرين بشأن كيفية تصميم وتنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص تسهم في التنمية المستدامة، وأن يؤدي إلى زيادة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص "التي تعطي الأولوية للناس" (أي مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص التي لا تحقق قيمة مقابل المال فحسب، بل تكون أيضا مستدامة إيكولوجيًّا وشاملة اجتماعيًّا، على سبيل المثال عن طريق اشتراط أن تمتثل المشاريع للمعايير المتقدمة في مجال الحد من الضوضاء، أو أن تتيح عددا معينا من الوظائف لأفراد المجتمع المحلي أو الفئات المحرومة اجتماعيا). وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إدماج المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القوانين والأنظمة الوطنية لطاجيكستان وقيرغيزستان؛ وتعزيز قدرة بيلاروس على تحديد واختيار مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعزز التنمية المستدامة والتي تتماشى مع نهج اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتمثل في إعطاء الأولوية للناس؛ وتوسيع نطاق قاعدة الأدلة المتعلقة بتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة في مجالات الطرق والسكك الحديدية والطاقة المتجددة، وذلك نتيجة للمعايير الدولية التي وُضعت من خلال الفرقة العاملة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أداء البرنامج في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-70 من بين النتائج المقررة لعام 2019، النتيجة المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2018-2019 المتمثلة في تعزيز التنفيذ الوطني لما تضعه اللجنة الاقتصادية لأوروبا من توصيات ومعايير في مجال السياسات بشأن تهيئة بيئة سياساتية ومالية وتنظيمية تُفضي إلى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الابتكارية وزيادة القدرة التنافسية، وقد تحققت النتيجة على نحو ما يتبين من اتخاذ الدول الأعضاء 12 تدبيرا جديدا من تدابير السياسة العامة لتنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالسياسة العامة في مجالات الابتكار والقدرة التنافسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص (مقارنة بالتدابير المستهدفة وعددها 12 تدبيرا). وبالإضافة إلى استراتيجية الابتكار التي وضعها البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، هناك أمثلة على تدابير السياسة العامة هذه، منها وضع برنامج جديد للاستبصار التكنولوجي من أجل إنارة السبيل أمام رسم السياسات، وتبسيط عمليات التنسيق بين الوزارات، وزيادة التمويل المخصص لمشاريع الابتكار، وتنقيح قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المشتريات العامة. ولدعم الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، نظم البرنامج الفرعي 20 نشاطا للمشورة في مجال السياسات وبناء القدرات في ستة بلدان شارك فيها أكثر من 800 مشارك.

أداء البرنامج في عام 2019: موافقة بلدان آسيا الوسطى لأول مرة على التعاون في مجال الابتكار من أجل التنمية المستدامة

20-71 يؤدي الابتكار، الذي عرفته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنّه التطبيق التجاري الناجح للمعارف والتكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك الواردة من الخارج، دورا رئيسيا في المساعدة على تنويع الاقتصادات وزيادة قدرتها التنافسية، ودفع عجلة التنمية المستدامة على نطاق واسع. وقد أظهر عمل البرنامج الفرعي من أجل التعرف على الممارسات الجيدة الدولية ضمن مجال سياسات الابتكار أن التعاون عبر الحدود في مجالات التعليم والعلوم والبحث والتطوير والتمويل والاستغلال التجاري للمنتجات يمكن أن يزيد كثيرا من نسق عمليات الابتكار. فعلى سبيل المثال، قرر الاتحاد الأوروبي في عام 2010 إنشاء "اتحاد الابتكار" ووضع الابتكار في صميم استراتيجيته لأوروبا لعام 2020، مع التسليم بأنه بدون التعاون عبر الحدود، يتباطأ الابتكار من جراء التجزؤ المفرط والازدواجية. فالتعاون ييسر نقل المعارف والتكنولوجيا، ويتفادى إعادة اختراع العجلة، ويوجد وفورات الحجم، ويساعد الشركات والبلدان على المشاركة والانتقال إلى مستويات أعلى في سلاسل القيمة الدولية.

20-72 ويكتسي الابتكار، والتعاون في مجال الابتكار، أهمية خاصة بالنسبة لاقتصادات البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى. وتضمنت الاستعراضات الوطنية المتعلقة بالابتكار، التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع حكومات طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، توصيات بشأن وضع سياسات لتعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك، على سبيل المثال، برامج المنح الدراسية للطلاب والباحثين والحوافز الضريبية للاستثمار المباشر الداخلي القائم على كثافة المعرفة، وبناء قدرات المؤسسات على الانتقال إلى مستويات أعلى في سلاسل القيمة الدولية. وفي دورة عام 2017 لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، شددت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الابتكار ووضع استراتيجية على الصعيد دون الإقليمي لتحقيق هذا الغرض. واستجابة لذلك، وضع البرنامج الفرعي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استراتيجية لبلدان البرنامج بشأن تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، تحدد أولويات السياسة العامة للمنطقة دون الإقليمية وتحدد مجالات التعاون دون الإقليمي المحتمل.

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

20-73 يسهم هذا العمل في تعزيز السياسات المتعلقة بالابتكار في بلدان البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، كما يتضح من اعتماد مجلس إدارة البرنامج الخاص للاستراتيجية في عام 2019. وهذه هي المرة الأولى التي تلتزم فيها بلدان آسيا الوسطى بالتعاون وتوافق على اتخاذ إجراءات مشتركة لتعزيز الابتكار من أجل التنمية المستدامة.

الجدول 20-6

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
طاجيكستان تشرع في إصلاحات لسياسات الابتكار بناء على التوصيات الواردة في الاستعراض الوطني بشأن الابتكار الذي أجرته	خلال الدورة الحادية عشرة لمجلس إدارة البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، كانت هناك دعوات إلى تعزيز التقدم في مجال	مجلس إدارة البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا يشدد على الحاجة إلى مزيد من التعاون الإقليمي في مجال الابتكار، ويدعو	مجلس إدارة البرنامج الخاص يقر خارطة الطريق ومشروع المخطط العام لاستراتيجية بشأن الابتكار؛ وقيرغيزستان تكشف من إصلاحات	جميع الدول السبع الأعضاء تعتمد، خلال اجتماع مجلس إدارة البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، استراتيجية تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة

2015	2016	2017	2018	2019
اللجنة الاقتصادية لأوروبا للبلد، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون عبر الحدود في مجال الابتكار	الابتكار بوصفه محركا حاسما للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويدعو إلى التعاون عبر الحدود	إلى وضع استراتيجية بشأن تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة	سياسات الابتكار بناء على التوصيات الواردة في الاستعراض بشأن الابتكار الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا للبلد، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون عبر الحدود في مجال الابتكار	

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: آفاق سياسة الابتكار للتحليل الفعال للسياسات المتعلقة بالابتكار ومؤسسات الابتكار (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

20-74 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بآفاق سياسة الابتكار، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على وضع سياسات جديدة تعزز مشاريع الابتكار من أجل الإسراع بتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتوقع أن يبرهن عليه مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، هناك مقياس أداء بديل يعكس ما أقرته الجمعية العامة على مستوى البرامج الفرعية، في قرارها 251/74، من سرد برنامجي يتألف فقط من الأهداف.

الشكل التاسع من الباب 20

مقياس الأداء: عدد التدابير المتخذة في مجال سياسات الابتكار الوطنية من قِبل الدول الأعضاء المشاركة في المشروع النموذجي (عدد تراكمي)

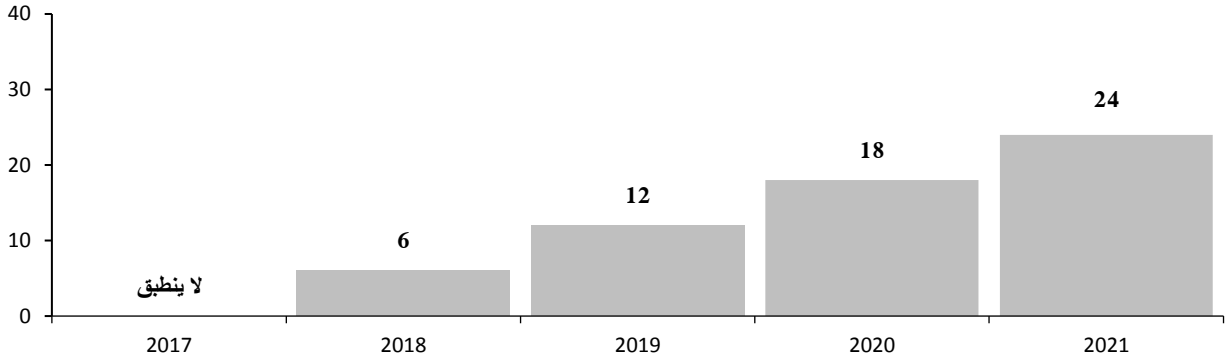

النتيجة 2: الشـــراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس من أجل تمويل التنمية المســـتدامة (نتيجة جديدة)

20-75 ما فتئ البرنامج الفرعي يدعم الدول الأعضـــاء في إنشـــاء وتحســـين الأطر القانونية وتنفيذ الأنظمة المتعلقة بالشـــراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتصميم الهياكل الأساسية الحيوية وتمويلها وبنائها وتشغيلها. وفي البداية، انصب تركيز هذا العمل على تحقيق القيمة المثلى مقابل المال. وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تم توسيع نطاق التركيز لدعم تعبئة الاستثمارات الضخمة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ووُضعت معايير ومبادئ توجيهية وتوصيات في مجال السياسة العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس.

التحدي الداخلي والاستجابة

20-76 يركز عمل البرنامج الفرعي على وضـــع مبادئ توجيهية ومعايير للشـــراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس. وينبغي تطبيق هذه المبادئ التوجيهية والمعايير في المشـاريع على الصـعيد القطري لكي يكون لها أثر ملموس في توليد المزيد من استثمارات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الهياكل الأساسية، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في إنشاء إطار يسمح بتقييم مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص على ضـــوء المبادئ التوجيهية والمعايير التي اعتمدتها اللجنة الاقتصـــادية لأوروبا، وذلك بطريقة موضـــوعية قابلة للتحقق منها. واسـتجابة لذلك، سـينشـئ البرنامج الفرعي أداة إلكترونية لتقييم أثر المشـاريع تتيح للحكومات والمسـتثمرين تقييم ما إذا كانت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومقترحات المشاريع تفي بمعايير اللجنة الاقتصـادية لأوروبا التي تعطي الأولوية للناس. وسـتواصـل اللجنة الاقتصـادية لأوروبا، اسـتنادا إلى شـبكتها الحالية من مراكز الامتياز الوطنية للشـراكة بين القطاعين العام والخاص، تدريب المقيِّمين المسـتقلين الذين سـيقدمون تقييمات مسـتقلة للمشـاريع وذلك في ضـوء المعايير التي تعطي الأولوية للناس وبناء على طلب الحكومات. وباسـتخدام مجموعة من المعايير الموضـوعية القابلة للقياس التي وضـعتها اللجنة الاقتصـادية لأوروبا، سـتساعد هذه المبادرة الحكومات على تصـميم مشـاريع في مجال الهياكل الأساسـية تسـهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال التصديق على أن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تفي بمعايير الاستدامة، ستجتذب المبادرة أيضـا موارد مالية إضـافية من المطورين ليس فقط من أجل تحقيق أثر مالي، وإنما أيضـا من أجل إحداث أثر اجتماعي أوسع نطاقا.

التقدم المتوقع نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

20-77 من المتوقع أن يسـهم هذا العمل في تعزيز السياسـات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها، وسيتضـح ذلك من التصديق على 100 مشروع على الأقل من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في عام 2021، بوصفها متوافقة مع معايير اللجنة الاقتصـــادية لأوروبا المتمثلة في إعطاء الأولوية للناس. وعلاوة على تمييز مشـــاريع الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص العالية الجودة التي تناسـب المطلوب من بلوغ أهداف التنمية المسـتدامة عن بقية المشـاريع، من المتوقع أن تزود أداة تقييم أثر المشـاريع الدولَ الأعضـاء بأدلة فعلية، لم تكن موجودة، على أثر وأداء مشـاريعها في مجال الهياكل الأسـاسـية. وستساعد هذه الأدلة الدول الأعضاء على منح الأولوية للاستثمارات في مشاريع الهياكل الأساسية التي تدعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة؛ وسـتسـاعد في حشـد قدرات التمويل والابتكار الخاصـة في المشـاريع المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 20-7

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
ناقشت الدول الأعضاء لأول مرة فكرة وضع أداة لتقييم أثر المشاريع ووافقت عليها	اتفقت الدول الأعضاء على إنشاء فريق مشروع لوضع أداة لتقييم أثر المشاريع	أنشئ فريق المشروع وبدأ العمل على تطوير أداة تقييم أثر المشاريع	من المتوقع أن توافق الدول الأعضاء على أداة تقييم أثر المشاريع	التصديق على 100 مشروع على الأقل من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا لمعايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تعطي الأولوية للناس

الولايات التشريعية

20-78 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

72/228 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

197/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

E/ECE/1448 التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا (24 شباط/فبراير 2006 - 27 نيسان/أبريل 2007)

المنجزات المستهدفة

20-79 ترد في الجدول 20-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة، للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في إحراز الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-8

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**18**	**18**	**18**	**18**
1 - وثائق للجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية	18	18	18	18
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**19**	**19**	**19**	**19**
2 - اجتماعات لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية	18	18	18	18
3 - اجتماعات الفريق العامل المعني بمشروع التنمية القائمة على المعرفة	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
4 - مشروع بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية من بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن الابتكار والقدرة التنافسية	1	1	1	1
5 - مشروع بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية من بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**24**	**24**	**24**	**16**
6 - حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبات المتعلقة ببناء القدرات والمشورة في مجال السياسات بشأن سياسات الابتكار والقدرة التنافسية لأغراض التنمية المستدامة	12	12	12	8
7 - حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبات المتعلقة ببناء القدرات والمشورة في مجال السياسات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس	12	12	12	8
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**3**	**3**
8 - منشور عن استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة	1	1	1	1
9 - منشور عن الاستعراضات المقارنة بشأن سياسة الابتكار و/أو الاستعداد لإقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: الخدمات الاستشارية التي قدمها المجلس الاستشاري المعني بالأعمال التجارية للشراكات بين القطاعين العام والخاص وفريق الأخصائيين المعني بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة (4)				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات التحضيرية وبعثات تقصي الحقائق لإجراء الاستعراضات المتعلقة بتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة وعمليات تقييم مستوى الاستعداد لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (4)				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مجموعة رقمية لدراسات الحالات الإفرادية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس (1)				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: رسالة إخبارية عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس (1)				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية وإطلاق فعاليات بشأن المنشورات المذكورة أعلاه (6)				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وصيانة الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي (1)				

البرنامج الفرعي 5
الطاقة المستدامة

الهدف

20-80 يتمثل الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تحسين سبل حصول الجميع على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، والمساعدة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتخفيف بصمة الكربون لقطاع الطاقة في المنطقة.

الاستراتيجية

20-81 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، وهي الحوار والتعاون الدوليان بشأن السياسات فيما بين الحكومات وقطاعات الطاقة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تعزيز تنمية الطاقة المستدامة؛ ووضع ونشر توصيات اللجنة

الاقتصادية لأوروبا بشأن السياسة العامة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها توجيهية وأدواتها للمسائل المتصلة بالطاقة؛ وبناء القدرات وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال برامج التدريب والخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل الأربعة المترابطة للجنة الاقتصادية لأوروبا المبينة في الفقرة 20-5.

20-82 وللمساهمة في تحسين إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة وفي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبصمة الكربون لقطاع الطاقة في المنطقة، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان على إدماج الغايات المتوخاة من الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (تحسين إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة) والهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك ثاني أكسيد الكربون والميثان، وبصمة الكربون لقطاع الطاقة) عن طريق الحد من الآثار البيئية للطاقة (على سبيل المثال، عن طريق وضع توصيات لنشر تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه والتكنولوجيا العالية الكفاءة المنخفضة الانبعاثات، والدليل التوجيهي المتعلق بأفضل الممارسات لإدارة انبعاثات الميثان في مجال الصناعات الاستخراجية)، والتعجيل بالتحول الجذري لقطاع الطاقة من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية (من خلال استكشاف سبل إعادة اختراع الطاقة كقطاع خدمات، والمثال على ذلك مبادرة المباني العالية الأداء)، وضمان الإدارة المستدامة للموارد (عن طريق نشر تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ونظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد)، ومساعدة الدول الأعضاء في تقييم خياراتها لضمان تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك تتبع التقدم المحرز (من خلال العمل على مسارات الطاقة المستدامة). وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا الحوار والتعاون على صعيد السياسات فيما بين الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين بشأن مسائل الطاقة المستدامة، ولا سيما الكفاءة في استخدام الطاقة، ونظم إنتاج الكهرباء بطريقة أنظف، والطاقة المتجددة، واستخراج الميثان من الفحم المعدني، وإدارة الموارد، والغاز الطبيعي، وأمن الطاقة، وكل ذلك من خلال مبادرات إقليمية وقطرية تهدف إلى تحسين التعاون فيما بين البلدان. وتشمل المبادرات إنشاء مراكز امتياز (لنشر إرشادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن أفضل الممارسات في مجال إدارة انبعاثات الميثان، والمبادئ التوجيهية الإطارية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن معايير الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني، وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد)، وإجراء حوارات بشأن المسارات في اجتماعات لجنة الطاقة المستدامة وهيئاتها الفرعية، وفي حلقات العمل والمنتديات التي تُعقد داخل البلد وداخل المنطقة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتقديم المساعدة التقنية، ونشر أفضل الممارسات، وتحسين تبادل المعلومات، وتقديم التوجيه بشأن المواضيع المتصلة بالطاقة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأعمال إلى إدماج الطاقة المستدامة ضمن خطة عام 2030 وفي السياسات الوطنية والأطر المعيارية على نحو أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي بنشاط على تشجيع مشاركة القطاعين العام والخاص والتعاون فيما بينهما، وهو أمر أساسي لتنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية. ويشمل التشجيع إشراك أصحاب المصلحة في وضع صكوك معيارية وتفعيل دور الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام في نشر الصكوك وتعميمها. وستكون النتيجة بمثابة حوار وتعاون مكثّفين بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الطاقة، بما من شأنه تعزيز الاستثمار التحويلي في قطاع الطاقة، وبالتالي التعجيل بتحديث نظام الطاقة للوفاء بالتزامات البلدان في مجالي التنمية والمناخ.

20-83 وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات توسيع نطاق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ليشمل موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الناجمة عن الأنشطة البشرية، ووضع نظام للأمم المتحدة في مجال إدارة الموارد من أجل مساعدة صانعي القرارات على إدارة الموارد بما يتماشى مع خطة عام 2030. ونتيجة لهذا العمل وما يتصل به من أنشطة التدريب، قرر الاتحاد الأوروبي استخدام تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد لإدارة المواد الخام الحيوية، وأطلقت البلدان الأفريقية نظاما لإدارة الموارد على نطاق القارة يستند إلى تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، وقررت بلدان آسيا الوسطى ومجموعة بلدان البريكس (وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) استخدام تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد لتعزيز

آفاق الاستثمار في قطاعات الموارد لديها. وثمة نتيجة أخرى هي مشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعروف باسم "مسارات الطاقة المستدامة"، الذي قام ببحث مسارات بديلة لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وبتعزيز فهم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمحركات السياسة العامة المتعلقة بالطاقة المستدامة، وتوفير التوجيهات لحوار رفيع المستوى بشأن السياسات، وإذكاء الوعي بمختلف النتائج التي يمكن أن تنشأ على مر الزمن، واستحداث أداة لتحليل السيناريوهات للمسارات البديلة للطاقة المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، نظم البرنامج الفرعي "حوارات صريحة بشأن الطاقة المتجددة" تهدف إلى وضع توصيات ملموسة بشأن تقرير سياسات من أجل التغلب على الحواجز السياساتية والقانونية والتنظيمية والتقنية التي تعترض الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة. ونتيجة لذلك، أنشأت كازاخستان مركزها الخاص بالتكنولوجيا الخضراء، ونفذت مناقصاتها المتعلقة بتوفير الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع توصيات اللجنة في مجال السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الفرعي بوضع ونشر منتجات لإدارة استخراج الميثان في مجال الصناعات الاستخراجية (الدليل التوجيهي بشأن أفضل الممارسات المتعلقة باستعادة الميثان من مناجم الفحم المهجورة واستخدامه، مع توجيهات إضافية بشأن الميثان في المناجم المهجورة، والدليل التوجيهي بشأن أفضل الممارسات لرصد انبعاثات الميثان من قطاع النفط والغاز والإبلاغ عنها والتحقق منها ومعالجتها). وفي الفترة 2018-2019، دشنت بولندا والصين مركزي امتياز لنشر توجيهات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن استعادة الميثان، وقد اضطلع المركزان بأنشطة واسعة النطاق لبناء القدرات في مجالات عملهما. وأخيرا، نظم البرنامج الفرعي، في الفترة 2018-2019، دورتين لمنتدى دولي معني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وكان تنظيم الدورتين بمثابة ثمرة تعاون بين اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وأتاح الجمع بين خبراء في مجال الطاقة، وممثلين عن الحكومات، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية، وجهات معنية أخرى. وأسهمت الدورتان في زيادة الوعي بعمليات المعاوضة التي تنطوي عليها عملية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وفي تحسين قدرة البلدان على وضع سياسات للطاقة المستدامة، وفي مواءمة الأنشطة الي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطاقة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-84 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز تنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومبادئها التوجيهية وأفضل ممارساتها وغيرها من الصكوك المعيارية المتعلقة بتنمية الطاقة المستدامة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وذلك كما يتبيّن من تدريب خبراء من ثلاثة بلدان إضافية، هي ألمانيا وجورجيا وكندا (أي بزيادة قدرها 15 في المائة في عدد الدول الأعضاء)، على تطبيق الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم. وعززت تلك البلدان قدرتها على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبصمة الكربون لقطاع الطاقة في المنطقة.

أداء البرنامج في عام 2019: خفض انبعاثات غاز الدفيئة من خلال إدارة انبعاثات الميثان في مجال الصناعات الاستخراجية

20-85 استجابةً للجهود العالمية الرامية إلى التخلص التدريجي من الفحم وإغلاق مناجم الفحم، يواجه البرنامج الفرعي التحدي المتمثل في ما يسمى بمناجم الفحم "المهجورة". وستتوقف يوما ما جميع مناجم الفحم الموجودة تحت الأرض عن العمل وستصبح مهجورة. وإذا لم تُتخذ أي إجراءات تصحيحية، ستستمر انبعاثات الميثان من المناجم التي لا تعمل. وتتطلب مناجم الفحم المهجورة اهتماما مستمرا واستثمارات للتقليل إلى أدنى حد من انبعاثات الميثان المتسربة. وهذا البرنامج الفرعي هو المنبر الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً الذي يدعم الدول الأعضاء في إدارة مناجم الفحم المهجورة. ويقوم البرنامج الفرعي، من خلال عمله في مجال الدعوة بشأن انبعاثات الميثان من المناجم، بتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذا

التحدي المناخي والاقتصادي والاجتماعي. ويوفر الدليل التوجيهي بشأن أفضل الممارسات المتعلقة باستعادة الميثان من مناجم الفحم المهجورة واستخدامه، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الإرشادات والدعم اللازمين لوضع مشاريع لما بعد التعدين هدفها الحد من الانبعاثات الإجمالية عن طريق الاستفادة المثلى من استعادة واستخدام الميثان الذي كان سيتسرب إلى الغلاف الجوي لولا ذلك. ويحدد الدليل التوجيهي التدابير والتكنولوجيات التي تمنع الانبعاثات من المناجم المهجورة، والتكنولوجيات المتقدمة للكشف عن الميثان التي تتيح التحقق آنيا من النتائج. واعترافا منه بالطابع الفريد لأفضل الممارسات المتبعة في البرنامج الفرعي بشأن الميثان، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره 222/2011 جميع الجهات الفاعلة إلى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة تطبيق الدليل التوجيهي بشأن أفضل الممارسات في البلدان في جميع أنحاء العالم.

20-86 ويدعم البرنامج الفرعي عمليات اثنين من مراكز الامتياز المعنية بالميثان وبمناجم الفحم النشطة والمهجورة. ويجري النظر في إنشاء مراكز إضافية. وتدعم هذه المراكز أنشطة بناء القدرات في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعمل كمنبر لمناقشة الجوانب المتعلقة بالسلامة والبيئة والاقتصاد من عملية استخراج الميثان من الفحم المعدني والميثان المنبعث من المناجم المهجورة. وإلى جانب تيسير تبادل المعارف والخبرات، واستضافة زيارات الخبراء، وتنظيم دورات تدريبية مهنية، والمساهمة في مواصلة تطوير الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم، تتعاون المراكز أيضا مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاعات في إجراء أنشطة البحث. وفي هذا السياق، تشارك المراكز بنشاط في جمع وتجميع المعلومات المتعلقة بإدارة استخراج الميثان من الفحم المعدني والميثان المنبعث من المناجم المهجورة، بما يساعد الدول الأعضاء على التوفيق بين الأولويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

20-87 ونظم البرنامج الفرعي عددا من فعاليات بناء القدرات لنشر أفضل الممارسات التي سبق تحديدها فيما يتعلق باحتجاز الميثان واستخدامه في المناجم النشطة. وتنعقد هذه الفعاليات في مختلف الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبمشاركة مفتوحة أمام الجمهور على الصعيد العالمي. وتم تدريب أكثر من 200 خبير من الدول الأعضاء وشركات التعدين خلال حلقات العمل الثلاث التي عُقدت في عام 2019. وكان من بينهم مسؤولون حكوميون وصانعو سياسات زُودوا بمخطط خضع للاختبار بشأن كيفية جعل تعدين الفحم أكثر أمانا وأقل ضررا بالبيئة.

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، وقياس الأداء

20-88 أسهم هذا العمل في تحسين إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة والمساعدة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبصمة الكربون لقطاع الطاقة في المنطقة، وذلك كما يتضح من عدد البلدان التي توجد فيها مناجم فحم مغلقة والتي تستفيد من اعتماد أفضل ممارسات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إدارة الميثان المنبعث من المناجم المهجورة، ومن زيادة عدد شبكات الخبراء، على النحو المبين في الشكل العاشر من الباب 20. ويعرض هذا النشاط الكيفية التي أسهم بها عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ونشره في تمهيد الطريق لمعالجة انبعاثات الميثان من صناعة الفحم طوال دورة الحياة بأكملها، بما في ذلك بعد توقف الأنشطة الاستخراجية. وأخيرا، تواصل الحلقات الدراسية وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات في مجال استخراج الميثان من الفحم المعدني تحسين قدرة الدول الأعضاء على منع الحوادث المميتة المتصلة بالميثان التي تقع تحت الأرض، وذلك عن طريق تهيئة البيئة التقنية والمالية والتنظيمية المؤاتية لاحتجاز الميثان واستخدامه بدلا من تسرب هذه المادة الملوِّثة إلى الغلاف الجوي.

الشكل العاشر من الباب 20

مقياس الأداء: عدد الخبراء المدربين على تطبيق المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن أفضل الممارسات في مجال إدارة انبعاث الميثان

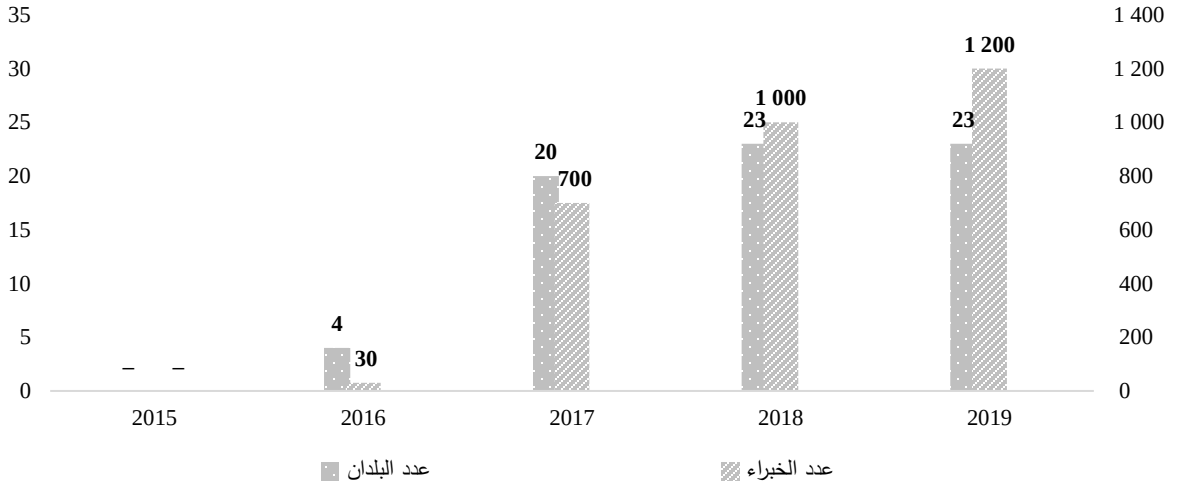

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تحقيق تغير رئيسي في مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الطبيعية (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

20-89 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما يتماشى مع ولايته، وسيساعد البلدان على تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد وعلى وضع نظام لإدارة الموارد يعزز استخدام الموارد الطبيعية بمزيد من الكفاءة تماشيا مع خطة عام 2030، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يظهره مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، هناك مقياس أداء بديل يعكس ما أقرته الجمعية العامة على مستوى البرامج الفرعية، في قرارها 251/74، من سرد برنامجي يتألف فقط من الأهداف.

الشكل الحادي عشرة من الباب 20

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد

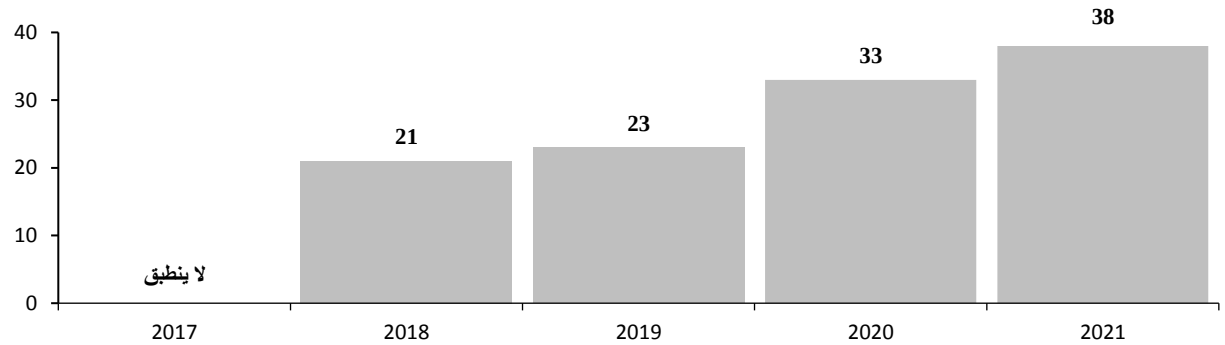

الجدول 20-9

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	بدء العمل على وضع نظام لإدارة الموارد	إنتاج مشروع مخطط عام لنظام إدارة الموارد المتوخى	إنتاج المسودة الأولى لوثائق نظام إدارة الموارد	الدول الأعضاء تقوم باستعراض المسودة شبه النهائية لوثائق نظام إدارة الموارد

النتيجة 2: انخفاض بصمة الكربون وتحسين نوعية الحياة في المباني العالية الأداء (نتيجة جديدة)

20-90 تشكل المباني عنصرا أساسيا لمواجهة تحدي الاستدامة. وفي العالم المتقدم النمو، تستهلك المباني أكثر من 70 في المائة من الطاقة الكهربائية المولدة و 40 في المائة من الطاقة الأولية، وهي مسؤولة عن 40 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن خدمات الطاقة اللازمة لها. وفي أوروبا، سوف يستمر في عام 2050 العمل بنسبة 75 إلى 90 في المائة من المباني القائمة حاليا. وستحتاج البلدان النامية إلى استيعاب 2,4 بليون شخص من سكان الحضر الجدد بحلول عام 2050. ولا يمكن لتكنولوجيا الطاقة المتجددة وحدها أن تلبي هذه المتطلبات، وذلك على الرغم من التحسينات التي أدخلت عليها مؤخرا. وتعود الإدارة الجيدة بالفائدة على أداء الطاقة في المباني. وتتوافر اليوم القدرة على مواجهة هذا التحدي.

20-91 وتشكل المباني العالية الأداء عنصرا أساسيا لتحقيق أهداف خطة عام 2030. فهي تساعد على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ضمن مجالات تشمل تعزيز التنمية الحضرية المستدامة عن طريق تحديد المباني بوصفها نظما معقدة متأصلة في شبكات الطاقة على صعيد المجتمعات المحلية والمدن وعلى الصعيد القطري؛ والتصدي للفقر عن طريق خفض قيمة فواتير الطاقة؛ والتعجيل بالانتقال إلى الطاقة المستدامة عن طريق تحسين الكفاءة التي تقدم بها خدمات الطاقة في المباني؛ ودعم الإجراءات المتعلقة بالمناخ عن طريق خفض احتياجات المباني من الطاقة إلى مستوى يمكن عنده تلبية الاحتياجات المتبقية من خلال مصادر طاقة منعدمة الكربون أو خفيضة الكربون.

20-92 ويعمل البرنامج الفرعي على دعم الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في جهود التوعية بإمكانية تحسين أداء الطاقة في المباني من خلال أنشطة نشر المعارف وبناء القدرات والإيضاح والتعليم. ويُجري البرنامج الفرعي بحوثا بشأن المعايير والتكنولوجيات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المباني داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهو قد وضع في عام 2017 المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني. وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2018 أيضا دراسة تحدِّد المعايير والتكنولوجيات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المباني المعتمدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ودراسة أخرى في عام 2019 تُحدِّد التكنولوجيات القائمة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المباني داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويجري في عام 2019 وضع الصيغة النهائية لخلاصة وافية لأفضل الممارسات بشأن المعايير والتكنولوجيات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المباني داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

التحدي الداخلي والاستجابة

20-93 كان التحدي بالنسبة البرنامج الفرعي هو التعجيل بدعم الأخذ بالمبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لمواجهة التحدي المتمثل في تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بنشر الركائز الثلاث لمبادرته المتعلقة بالمباني العالية الأداء، التي تهدف إلى الحد

بشكل جذري من بصمة الكربون للمباني على صعيد العالم وإلى إدخال تحسينات كبرى على الصحة ونوعية الحياة التي توفرها المبان، وذلك من خلال:

(أ) إقامة شبكة مراكز امتياز دولية توفر التثقيف والمساعدة الموجهين نحو التنفيذ، وذلك لفائدة شركات البناء والمقاولين والمهندسين المعماريين والمهندسين، فضلا عن المسؤولين عن التنظيم والتخطيط، العاملين في مجال المباني. ويقع البرنامج الفرعي في صميم أنشطة الشبكة، حيث أنّه قد أبرم مذكرات تفاهم لكل مركز، ووضع معايير للأطراف التي يجوز لها أن تصبح مركزا، وإطارا مرجعيا لما يُتوقع من المراكز أن تقدمه. ويوفر البرنامج الفرعي التنسيق للأنشطة المضطلع بها على نطاق جميع المراكز. وستوفر الشبكة خدمات تطوير وتبادل المعارف التي تركز على المجتمعات المحلية، والاستفادة من الموارد، والتعجيل باستخدام المباني العالية الأداء؛

(ب) إقامة شبكة بناء عالمية من الجامعات الرائدة التي تضطلع بأنشطة البحث والتعليم المتقدم في مجالات مواد البناء والتصميم والتشييد لفائدة المهندسين المعماريين والمهندسين وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من الجيلين الحالي والقادم. وكما كان الحال بالنسبة لمراكز الامتياز، يقوم البرنامج الفرعي بدور تنسيقي محوري لشبكة البناء العالمية. وستشجع هذه الشبكة على تشييد مبانٍ مستدامة عالية الأداء في جميع أنحاء العالم دعما لتطبيق المبادئ التوجيهية الإطارية ولمراكز الامتياز الدولية على حد سواء؛

(ج) إعداد البرنامج الفرعي لدراسات حالات إفرادية توضح تطبيق المبادئ التوجيهية الإطارية في البلدان عبر العالم، وذلك بغية إثبات صلاحيتها لمختلف المناخات ومراحل التنمية والهياكل الأساسية التنظيمية والتشريعية والمادية. وستكون دراسات الحالات الإفرادية متاحة للرجوع إليها ولدعم أنشطة التدريب والتعليم.

التقدم المتوقع نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

20-94 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين فرص حصول الجميع على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، والحد من بصمة الكربون لقطاع الطاقة، وهو ما يتضح من توسيع نطاق آليات الدعم وإقامة الشبكات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبحلول عام 2021، يُتوقع أن يزيد البرنامج الفرعي من عدد مراكز الامتياز ليصبح سبعة مراكز ذات أنشطة مقابلة في إطار اختصاصاتها، وأن ينشئ 40 هيئة محلية في 10 من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا تكون قوانين البناء فيها متسقة مع المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني، وأن يستحدث آليات ومؤشرات لوضع خطوط أساس لمتابعة التقدم المحرز في مجال كفاءة استخدام الطاقة والكربون. ويُتوقع أن يتعاون البرنامج الفرعي مع 10 جامعات على الصعيد العالمي وضمن إطار شبكة البناء العالمية، وأن يجري 100 دراسة حالة إفرادية بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية الإطارية. وبدأت إقامة الشبكات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ولكنها ستتوسع بسرعة لتشمل جنوب شرق أوروبا والقوقاز. وستعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، على مواصلة توسيع نطاق هذه الشبكات. ومن خلال أعمال هذه الشبكات، ستقوم الجهات المستفيدة بتحسين أداء الطاقة في المباني، والتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الهواء في الأماكن المغلقة، وتحويل سلسلة الإمداد العالمية لأعمال البناء بغية تعزيز "تخزين الكربون" والحد من الكربون الكامن في مواد البناء.

الجدول 20-10

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
وضع الرؤية والإطار والخطة المستقبلية لمراكز الامتياز	الدفع قدما بالمناقشات مع المستضيفين المرشحين لمراكز الامتياز؛ إنشاء مركز واحد	الالتزامات التي وافق عليها مستضيفو مراكز الامتياز؛ إنشاء 3 مراكز	المفاوضات والاتفاق مع البلدان/الاتصال بالمؤسسات؛ إنشاء 5 مراكز امتياز	إنشاء 7 مراكز الامتياز

الولايات التشريعية

20-95 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

225/69 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

213/70 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

224/72 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

226/1997 تصنيف الأمم المتحدة الإطاري الدولي للاحتياطيات/الموارد: أنواع الوقود الصلب والسلع المعدنية

233/2004 تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للطاقة الأحفورية والموارد المعدنية

222/2011 الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم

المنجزات المستهدفة

20-96 يورد الجدول 20-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-11

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**60**	**60**	**60**	**60**
1 - وثائق لجنة الطاقة المستدامة والهيئات الفرعية ذات الصلة	60	60	60	60
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**38**	**38**	**38**	**40**
2 - اجتماعات لجنة الطاقة المستدامة ومكتبها والهيئات الفرعية ذات الصلة	38	38	38	40
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**6**	**7**	**6**	**4**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
3 - مشروع مسارات الطاقة المستدامة	1	1	1	1
4 - مشروع بشأن إطار التتبع العالمي	-	-	1	-
5 - مشروع الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني	1	1	1	1
6 - مشروع تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد في آسيا الوسطى	1	1	-	-
7 - مشروع بشأن نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد	-	-	1	1
8 - مشاريع بشأن إدارة انبعاثات الميثان	2	3	2	1
9 - مشروع التعاون عبر الحدود في مجال الطاقة المتجددة	1	1	-	-
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**13**	**10**	**10**
10 - حلقات عمل للخبراء والمسؤولين الحكوميين بشأن تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد	2	5	2	2
11 - حلقات دراسية لبناء القدرات بشأن ما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة من تدابير ومعايير وعوامل محفّزة	2	2	2	2
12 - حلقات دراسية دولية لبناء القدرات بشأن تطوير الطاقة المتجددة وإصلاح السياسات للتخفيف من حدة تغير المناخ	2	2	2	2
13 - المنتدى الدولي المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة	4	4	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**10**	**10**	**2**	**2**
14 - منشورات عن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات ودراسات لحالات إفرادية ومنشورات أخرى ذات صلة بالطاقة المستدامة	10	10	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مسارات الطاقة المستدامة وخطط العمل الوطنية المتصلة ببرنامج عمل البرنامج الفرعي (4).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات عن الطاقة المستدامة والمواضيع ذات الصلة (6).

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية، والخطب الرئيسية، والمقالات (10).

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي (1).

البرنامج الفرعي 6
التجارة

الهدف

20-97 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز العمل في تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون الاقتصادي المتصل بالتجارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

الاستراتيجية

98-20 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة التالية: (أ) الحوار الدولي بشأن السياسات المتعلقة بالحد من عوائق التجارة، التنظيمية والإجرائية، التي تعوق الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك العوائق الناجمة عن ثقل الإجراءات وكثرة الشكليات الإدارية؛ والاختلافات في الإجراءات والمعايير والوثائق التجارية؛ وتضارب النهج التنظيمية ومعايير المنتجات؛ (ب) العمل المعياري لوضع معايير وتوصيات في مجالات تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية ومعايير الجودة الزراعية والتعاون التنظيمي؛ (ج) بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع مجالات العمل. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المترابطين المتعلقين بالتنقل المستدام والاتصال الذكي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمدن المستدامة والذكية التي تلائم جميع الأعمار.

99-20 وللإسهام في تعزيز جهود تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع العمليات البسيطة والشفافة والفعالة في مجال التجارة العالمية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا عمله المعياري لوضع معايير وتوصيات في مجالي تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وتيسير الحوار الدولي بشأن السياسات المتعلقة بتهيئة بيئات تجارية لا ورقية وكفالة الامتثال لمتطلبات النظام التجاري المتعدد الأطراف، ونشر الصكوك من قبيل المعايير والتوصيات والمبادئ التوجيهية. وسيدمج البرنامج الفرعي أيضا مبادرات سلاسل القيمة المستدامة ويعزز نُهج ومبادرات إعادة التدوير، للتقليل من النفايات إلى أدنى حد وتعظيم استخدام الموارد الطبيعية من خلال الاستعانة بالأدوات والدروس المستفادة من المشاريع الخارجة عن الميزانية، ويتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة شفافية سلاسل القيمة وإمكانية تتبعها. ويسهم كل ما سبق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 8 و 12 و 17. فعلى سبيل المثال، يؤدي تحسين أعمال تيسير التجارة إلى زيادة الإنتاجية (الهدف 8) وتؤدي زيادة الشفافية في سلاسل القيمة إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12). والواقع أن هذه الجهود تساعد على تيسير التجارة باعتبارها وسيلة لتحقيق الهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال قيام بلدان كثيرة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مثل أوكرانيا ومقدونيا الشمالية والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، بتنفيذ معايير مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية من أجل رقمنة الإجراءات التجارية وأتمتتها، ومن ثم التقليل من الشكليات البيروقراطية في إجراءات التصدير والاستيراد. ويتيح تنفيذ هذه المعايير إطاراً مشتركاً يسمح بتقاسم البيانات وإعادة استخدامها عبر مختلف التطبيقات والمؤسسات التجارية والمجتمعات، الأمر الذي يؤدي إلى تبادل منسق للمعلومات المتصلة بالتجارة بين البلدان. وقد بدأت بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في استخدام هذه المعايير لتقييم الحالات الممكنة لاستخدامها في تحسين العمليات التنظيمية والتجارية.

100-20 وللإسهام في تعزيز سياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز بيئة تنظيمية متسقة ويمكن التنبؤ بها من خلال النهوض بالتعاون التنظيمي وتعزيز المعايير وأفضل الممارسات في الأطر التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتقييم الامتثال، ومراقبة الأسواق. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة تطبيق البلدان للمعايير الدولية ليتسنى تنفيذ عمليات تنظيمية منسقة على الصعيد الدولي. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا نشر المعايير المراعية للمنظور الجنساني، ليسهم بذلك في تحقيق المساواة بين الجنسين والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. ومن النتائج السابقة في هذا المجال تعزيز الحوار بشأن السياسات على نحو أفضى، على سبيل المثال، إلى وضع إطار تنظيمي مشترك جديد للأمن السيبراني يوصي باستخدام المعايير الدولية ويوجب تحديد نوع ومستوى تقييم الامتثال الذي ينبغي استخدامه لضمان الوفاء بالمتطلبات. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام 2018، توصيتين جديدتين بشأن "معايير وأنظمة التنمية المستدامة" وبشأن "المعايير المراعية للمنظور الجنساني"، وتتضمن هذه الأخيرة الإعلان المتعلق بالمعايير المراعية للمنظور

الجنساني ووضع المعايير الذي وقعته 56 هيئة دولية وإقليمية ووطنية معنية بتوحيد المقاييس حتى كانون الثاني/يناير 2020، بما في ذلك هيئات في 22 بلدا من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. واعتماد نُهج تنظيمية قائمة على المعايير عنصر رئيسي في الحد من العوائق التقنية التي تواجه التجارة، بيد أن واضعي السياسات قد لا يستفيدون استفادة كاملة من استخدام المعايير، ولا سيما لأغراض التنمية المستدامة. ولمعالجة هذا التحدي، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة بناء القدرات والتوعية، أنشأت الفرقة العاملة بوابة عن "معايير لأهداف التنمية المستدامة" تساعد واضعي السياسات على تحديد المعايير الطوعية وتعرضها وفقا لأهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من غايات.

20-101 وللإسهام في تعزيز معايير الجودة الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تحديث معايير الجودة الزراعية والمبادئ التوجيهية التفسيرية من خلال عمله المعياري لوضع المعايير والتوصيات في هذه المجالات، انطلاقا من وعيه بأن 1,6 بليون طن من الأغذية يُفقد أو يُهدر بينما يعاني أكثر من 800 مليون شخص من الجوع في جميع أنحاء العالم. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا التصدي لمشكلة فاقد الأغذية والهدر الغذائي، مسهما بذلك في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ولا سيما الغاية 12-3، الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي بمقدار النصف بحلول عام 2030) والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي). ومن المتوقع أن يسفر العمل المتعلق بفاقد الأغذية والهدر الغذائي عن إتاحة الأغذية بكميات أوفر في سلاسل الإمداد عن طريق الحد من الهدر. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال اعتماد الدول الأعضاء خطط عمل واستراتيجيات ووضع نهج أكثر شمولا لمعالجة فاقد الأغذية والهدر الغذائي. وتستند هذه النتائج إلى الحوار المستمر بشأن السياسات وقيام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوضع استراتيجيات جديدة للتوعية بالوقاية والتدريب عليها تستند إلى مواد توجيهية فريدة من نوعها خلال الفترة 2018-2019. وهي أيضا نتاج لتصميم نظام رقمي ذكي للجنة الاقتصادية لأوروبا لإدارة فاقد الأغذية والهدر الغذائي بدأ العمل به في عام 2019. وقد صُمم هذا النظام للمساعدة على منع الخسائر في جانب العرض في مجال التجارة الزراعية وتمكين جميع أصحاب المصلحة من الاستخدام الفعال للموارد المتاحة وتوزيع المنتجات الغذائية التي تم التخلص منها من خلال المنصات الرقمية.

20-102 وللإسهام في تعزيز التعاون الاقتصادي المتصل بالتجارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها، سيواصل البرنامج الفرعي تطوير دراساته التحليلية القائمة على الأدلة لتحديد العراقيل التنظيمية والإجرائية التي تواجه التجارة، ومساعدة الحكومات على وضع توصيات عملية المنحى لتنفيذ الصكوك المذكورة أعلاه، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستفادة من "التجارة باعتبارها وسيلة للتنفيذ" على النحو المتوخى في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). ومن النتائج التي سبق إحرازها في هذا المجال توصيات عملية المنحى لإزالة العوائق التنظيمية والإجرائية من طريق التجارة في أرمينيا وجورجيا، استنادا إلى الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والهدف 17 والغايات ذات الصلة التي تصب فيها هذه الأهداف بصورة مباشرة. وقد اعتمدت حكومتا أرمينيا وجورجيا التوصيات حتى تكون التجارة وسيلة لتنفيذ خطة عام 2030. وشملت أنشطة المتابعة وضع ورقة في السياسة العامة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لضمان الاستغلال الكامل لفرص النمو التي تتيحها موانئ جورجيا، تمشياً مع التوصيات المنبثقة عن الدراسة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-103 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في زيادة توافق الآراء بشأن توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية وتعزيز تنفيذها، على نحو ما يدلّ عليه قيام مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية باعتماد 22 من التوصيات والقواعد والمعايير والأدوات الجديدة و/أو المنقحة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت 25 من التوصيات والمعايير الجديدة أو المنقحة بشأن المحاصيل الزراعية واثنتان من التوصيات والمبادئ التوجيهية للتعاون التنظيمي. وعلاوة على ذلك، استحدثت الدول الأعضاء أربعة تدابير جديدة لتنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بالتجارة، في إطار متابعة دراسات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: زيادة توافق الآراء بشأن المعايير المراعية للمنظور الجنساني

20-104 نفذ البرنامج الفرعي في أحد مجالات عمله أنشطة زادت من مشاركة المرأة في صنع القرار الاقتصادي، بما في ذلك في وضع المعايير. فالمعايير لا تحدد تكنولوجيات العالم الذي نعيش فيه اليوم فحسب، بل إنها أيضا تشكل أساس التغييرات التحويلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 5-5 التي ترمي إلى "كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة".

20-105 وكشف التحليل الأولي للبرنامج الفرعي في عام 2016 أن نسبة النساء من بين الخبراء المشاركين في وضع المعايير وتنفيذها تُقدر بما لا يزيد عن 10 في المائة. ولم يتم بعد وضع منهجيات لتقييم المعايير هل تسهم في تمكين المرأة أو تعوقه. وتفتقر معظم الهيئات المعنية بوضع المعايير إلى سياسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها وفي إدارة منظماتها، ولتصنيف البيانات المتعلقة بالمشاركة على أساس نوع الجنس.

20-106 ولذلك، قامت فرقة عمل تابعة للفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس بصياغة الإعلان المتعلق بالمعايير المراعية للمنظور الجنساني ووضع المعايير، بمشاركة من الهيئات المعنية بتوحيد المقاييس، أي المؤسسات التي تقترح المعايير أو تضعها أو ترصدها أو تنسقها في أي قطاع، والسلطات التنظيمية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى قطاع الأعمال التجارية. ويرد ذكر الإعلان في التوصية شين من توصيات البرنامج الفرعي، وقد وافقت عليه بالإجماع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2019. وتعززت نتائج ذلك العمل بحملة توعية استهدفت جميع هيئات وضع المعايير على الصعيد العالمي. وتعهدت هيئات وضع المعايير، من خلال الإعلان، بوضع خطط عمل جنسانية وتنفيذها. وقامت هيئة المعايير الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهي المؤسسة البريطانية للتوحيد القياسي، على غرار هيئات أخرى، بإعداد خطة عمل للتنوع والشمولية تحدد أهدافا عددية ومقاييس للنجاح. ووافق مجلس المعايير في كندا كذلك على خطة عمل جنسانية، على نحو ما فعلت اللجنة الأوروبية لتوحيد المقاييس/اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي للتقنيات الكهربائية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وأبلغ عدد من الهيئات عما اتخذته من تدابير فعلية، من قبيل إشراك المنظمات التي تمثل النساء الضعيفات في وضع المعايير، ووضع معيار لمعالجة الفجوة في الأجور بين الجنسين، وإدراج منظور جنساني في المعايير المتصلة بالآلات الزراعية والمعدات المهنية المستخدمة في الحماية.

20-107 وبالإضافة إلى ذلك، أتاح البرنامج الفرعي إطارا قائما على الأدلة للتحقق من العقبات التي تحول دون زيادة مشاركة المؤسسات المملوكة للإناث في التجارة ضمن دراسة أجراها البرنامج الفرعي مؤخرا بشأن العراقيل التنظيمية والإجرائية التي تواجه التجارة في أرمينيا. والتوصيات الواردة في الدراسة، وقد اعتمدتها الحكومة، مثال على زيادة قدرة البلدان على استخدام التجارة باعتبارها

وسيلة للتنفيذ. ومن الأمثلة على ذلك الجهود الرامية إلى زيادة التواصل مع المؤسسات المملوكة للإناث من خلال برامج تجميع المؤسسات وتشبيكها.

20-108 وعلاوة على ذلك، تبين نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة التي أجرتها جميع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن متوسط معدل التنفيذ ارتفع من حوالي 10 في المائة في عام 2017 إلى 32 في المائة في عام 2019 على الصعيد العالمي فيما يتعلق بإجراءات معينة في مجال السياسة العامة ذات صلة بتدابير تيسير التجارة الموجهة إلى التاجرات من النساء[5]. وهذا يعني، بوجه عام، أن البلدان تتخذ المزيد من الإجراءات لزيادة إمكانية الحصول على خدمات تيسير التجارة.

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

20-109 أسهم هذا العمل في تعزيز سياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها، على نحو ما يتبين من توقيع 55 هيئة دولية وإقليمية ووطنية معنية بتوحيد المقاييس في أيلول/سبتمبر 2019 على الإعلان المتعلق بالمعايير المراعية للمنظور الجنساني ووضع المعايير، منها 21 هيئة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

20-110 وسيكون لذلك تأثير مباشر على مشاركة المرأة في وضع المعايير وتمثيل مصالح المرأة في المعايير نفسها، كما سيزيد من هذه المشاركة. فعلى سبيل المثال، التزمت السويد في عام 2019 بمعايير مراعية للمنظور الجنساني في "سياستها التجارية النسائية" التي اعتمدتها مؤخرا بهدف إدراج المعايير المراعية للمنظور الجنساني. ويشمل ذلك الالتزام بإدراج منظور جنساني في وضع المعايير الدولية.

الجدول 20-12

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
الفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس توافق على بدء العمل لزيادة الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	الدول الأعضاء توافق على تكليف مكتب الفرقة العاملة وأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالشروع في إجراء مشاورات بشأن وضع خارطة طريق وإعداد توصية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المعايير	الفرقة العاملة توصي بمواصلة تطوير المشروع المقترح المعنون "التعهد بالعمل" (وهي التسمية التي كان يحملها الإعلان وقتها)	الفرقة العاملة تعتمد الإعلان المتعلق بالمعايير المراعية للمنظور الجنساني ووضع المعايير وتقرر إدراجه في التوصية شين للجنة الاقتصادية لأوروبا	55 هيئة دولية وإقليمية ووطنية معنية بتوحيد المقاييس توقع على الإعلان حتى أيلول/سبتمبر 2019

(5) انظر: www.untfsurvey.org.

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز الكفاءة التجارية في آسيا الوسطى (نتيجة مرحلة من عام 2020)

20-111 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وفقا لولايته، وسيقوم، في إطار ولايته الأوسع نطاقا المتمثلة في دعم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بمساعدة بلدان آسيا الوسطى في تنفيذ التوصيات التي تفضي إلى زيادة القدرة على الاتصال بالأسواق والحد من العراقيل التي تواجه التجارة، وهو ما يتوقع أن يتجلى في مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وفي عام 2021، ستتوخى الدول الأعضاء من وسط آسيا أو ستعتمد معياريين إضافيين وأدوات بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وفيما يتعلق بعام 2020، يرد مقياس بديل للأداء يراعي أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها 251/74، على وصف سردي للبرنامج على مستوى البرنامج الفرعي يضم الأهداف فقط.

الشكل الثاني عشر من الباب 20

مقياس الأداء: متوسط معدل تنفيذ تيسير التجارة لدول آسيا الوسطى الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(بالنسبة المئوية)

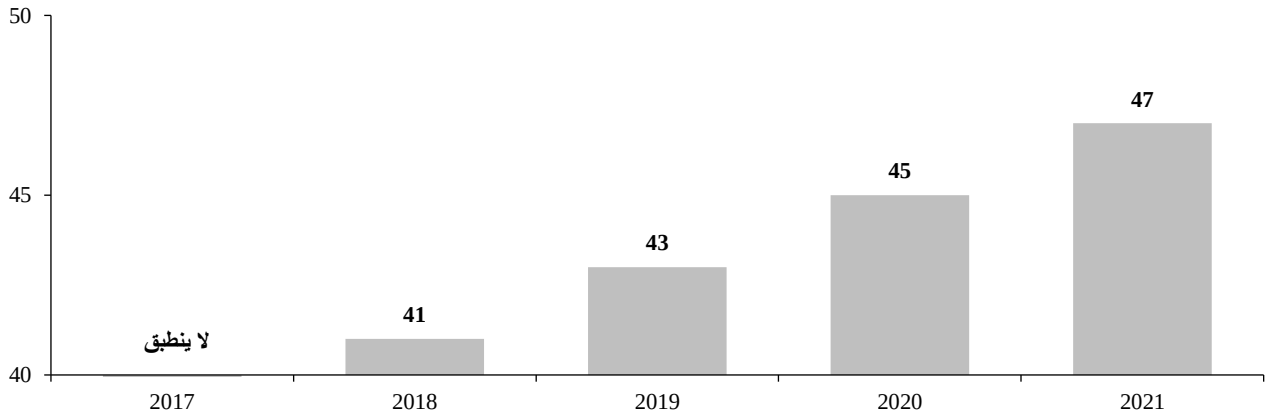

النتيجة 2: تحسين إمكانية التتبع في قطاع الملابس (نتيجة جديدة)

20-112 يعمل البرنامج الفرعي منذ عام 2016 على تتبع سلاسل القيمة في مجالي الأغذية الزراعية و صيد الأسماك. وفي عام 2019، وسّع البرنامج الفرعي نطاق عمله ليشمل إمكانية تتبع إجراءات بذل العناية الواجبة في قطاع الملابس والأحذية. فصناعة الملابس والأحذية تدر إيرادات سنوية قدرها 3 تريليونات دولار، وتنتج 80 بليون قطعة ملابس سنوياً، ويعمل بها أكثر من 60 مليون عامل على مستوى العالم. وتتسم سلسلة القيمة الخاصة بهذه الصناعة بالتعقيد والعالمية في وقت واحد ولها مرافق إنتاج في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فإن مخاطرها البيئية والاجتماعية والصحية موثقة توثيقا جيدا، في حين لا وجود لأي إطار أو أدوات عالمية لضمان الشفافية وإمكانية تتبع المنتجات والعمليات وما تخلفه من آثار. ويعكف البرنامج الفرعي على وضع نظام للشفافية والتتبع من خلال وضع توصيات ومعايير سياساتية ومبادئ توجيهية للتنفيذ، وتنفيذ مشاريع تجريبية في هذا القطاع، باعتبار ذلك من مجالات تركيز البرنامج الفرعي.

التحدي الداخلي والاستجابة

20-113 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في تحديد السبل الملائمة لوضع إطار لمعالجة التحديات المعقدة المتعلقة بإمكانية التتبع والشفافية في قطاع الملابس والأحذية، استنادا إلى العمل السابق الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إمكانية تتبع سلاسل القيمة في قطاعي الأغذية الزراعية وصيد الأسماك. وتتسم صناعة الملابس والأحذية بأنها كثيفة العمالة وكثيفة الموارد بدرجة كبيرة للغاية، ولها سلاسل قيمة وأسواق معقدة ومجزأة على الصعيد العالمي تزودها البلدان النامية في المقام الأول. ووفقا لدراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤخرا، اعتبرت الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع إمكانية التتبع والشفافية عاملين أساسيين من العوامل المفضية إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر مسؤولية، ويمثلان أولوية لا غنى عنها لاتخاذ إجراءات فورية. واستجابة لذلك، سيضع البرنامج الفرعي إطارا قطاعيا للشفافية وإمكانية تتبع سلسلة القيمة استنادا إلى المعايير العالمية، يكون قابلا للتشغيل البيني وللتوسيع. ويتعين أن يتيح هذا الإطار إيجاد صلة فعلية بين المنتجين والشركات، وبين العلامات التجارية وتجار التجزئة، وأن يتيح طريقة صارمة لجمع وتبادل المعلومات المتصلة بالعمليات والمنتجات على نطاق سلسلة القيمة بأكملها. فالسياقات في البلدان النامية غير متجانسة، وقد تتأثر ديناميات السوق في سلاسل القيمة العالمية بعوامل أخرى لا يدخل تناولها في نطاق عمل البرنامج الفرعي (مثل المخاطر البيئية أو الاجتماعية المحددة). غير أن البرنامج الفرعي سيكون لديه خيار تكييف نظام الشفافية وقابلية التتبع استنادا إلى هذه السياقات المحلية. وسيتم كذلك حشد شبكة من الخبراء لمواجهة التحديات المحددة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-114 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وهو ما سيتجلى في تنفيذ نظام الشفافية وإمكانية التتبع في ثلاثة بلدان على الأقل، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة البلدان والشركات على اتخاذ قرارات واعية بالمخاطر والعمل وفقاً لمجموعة من الممارسات المتفق عليها دولياً تزيد من شفافية سلاسل القيمة إمكانية تتبعها، إزاء جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك العمال والمستهلكون النهائيون. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز شفافية سلسلة قيمة الملابس وإمكانية تتبعها، كجزء من الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في القطاع لتحسين بذل العناية الواجبة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أيضاً أن يؤدي ذلك إلى تحسين القدرة على الاتصال الإلكتروني وتعزيز قدرة تجار التجزئة والعلامات التجارية والمصنعين على امتداد سلسلة القيمة على الحصول على الموارد بصورة أكثر استدامة. واللجنة الاقتصادية لأوروبا هي أفضل جهة يمكن أن تنجز هذا العمل لما لها من خبرة كبيرة في وضع معايير للأعمال التجارية الإلكترونية تدعم زيادة الشفافية وإمكانية التشغيل البيني. ومعظم هذه المعايير تُعتبر من أفضل الممارسات وتُعتمد على الصعيد العالمي.

الجدول 20-13

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
خبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا/مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية يشرعون في مناقشة الحاجة إلى تحسين الشفافية وإمكانية التتبع في سلاسل الإمداد في قطاع الملابس	الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا يتفقون على وضع نظام للشفافية وإمكانية التتبع لسلاسل إمداد مستدامة	خبراء وشركاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا/الأمم المتحدة/مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية يضعون نظام الشفافية وإمكانية التتبع	تجريب نظام الشفافية وقابلية التتبع في بلدان وشركات متعدد	تنفيذ ثلاثة بلدان لنظام الشفافية والتتبع

الولايات التشريعية

20-115 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

137/69 برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

213/69 دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

239/71 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

242/71 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

217/70 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

253/73 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

76/1991 تعزيز التعاون الأقاليمي في مجال تيسير التجارة الدولية

مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

225/1997 التوصية 25 الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المعنونة "استخدام معايير الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل"

المنجزات المستهدفة

20-116 ترد في الجدول 20-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-14

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**110**	**106**	**110**	**110**
1 - وثائق اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة	13	12	13	13
2 - وثائق الفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس	13	13	13	13
3 - وثائق الفرقة العاملة المعنية بمعايير الجودة الزراعية	60	55	60	60
4 - وثائق مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	24	26	24	24
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**89**	**88**	**91**	**91**
5 - اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة ومكتبها	7	6	7	7
6 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المقاييس	5	5	5	5
7 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بمعايير الجودة الزراعية وأقسامها المتخصصة	29	21	26	26
8 - اجتماعات مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	48	56	53	53
باء- توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**5**	**4**	**4**
9 - مشاريع تيسير التجارة	3	4	3	3
10 - مشروع بشأن فقدان الأغذية والزراعة	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**15**	**16**	**18**	**18**
11 - حلقات دراسية لوكالات توحيد المقاييس والتفتيش وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أو خارجها بشأن معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالجودة الزراعية	6	6	6	6
12 - حلقات دراسية لمقرري السياسات والخبراء في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أو خارجها بشأن تقديم الدعم في تنفيذ ما يتصل بالتجارة من معايير وتوصيات ومبادئ توجيهية	9	9	9	9
13 - حلقات عمل لواضعي السياسات والخبراء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإجراءات التجارية، وإدارة سلسلة الإمداد، وتقييم الامتثال، ومراقبة الأسواق، وممارسة النساء للأعمال الحرة	–	1	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**9**	**9**	**7**	**10**
14 - منشور بموجز لأفضل ممارسات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتوصياتها في تيسير التجارة	1	1	1	1
15 - منشورات عن أدلة معايير التجارة في المجالات التالية: إمكانية التتبع وإدارة المخاطر؛ والأعمال التجارية الإلكترونية؛ والتعليم؛ والتنمية المستدامة	3	3	2	1
16 - منشورات عن التوصيات والمعايير والاستراتيجيات المتعلقة بتيسير التجارة لدعم واضعي السياسات	2	2	2	5
17 - منشور عن التجارة الزراعية وسلاسل الإمداد	1	1	1	1
18 - منشور عن العقبات التنظيمية والإجرائية التي تواجه التجارة في بلد يحدد لاحقاً	1	1	1	1
19 - منشور عن عمليات التفتيش على أساس المخاطر والكوارث والتنمية المستدامة	1	1	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**8**	**10**	**8**	**8**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
20 - المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالجودة الزراعية	5	5	4	4
21 - مواد تدريبية عن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	1	1	1	1
22 - مواد متعلقة بالمعايير التجارية	2	4	2	2
23 - مبادئ توجيهية بشأن التجارة عبر الحدود	–	–	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون التنظيمي وتوحيد المقاييس، والعراقيل التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة (4).

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات تقصي الحقائق في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون التنظيمي وتوحيد المقاييس، والعراقيل التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة (4).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات وصحائف وقائع ونشرات إعلامية (3).

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مجموعة سنوية من النشرات الصحفية للبرنامج الفرعي (1).

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وتعهد قواعد بيانات البرنامج الفرعي وموقعه الشبكي (10).

البرنامج الفرعي 7[4]
الغابات والصناعة الحرجية

الهدف

20-117 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز إسهام الغابات والمنتجات الحرجية في التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الاستراتيجية

20-118 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، وهي العمل التحليلي والمعياري، والحوار الدولي بشأن السياسات، وبناء القدرات، والاتصال. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجال عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المشترك بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وضمن استراتيجية التنفيذ، سيضطلع البرنامج الفرعي بعمله في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات والعمليات ذات الصلة (من مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز العالمي للزراعة الحراجية، والمبادرة الأوروبية للغابات).

20-119 وللإسهام في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات والرفع من إسهام الغابات والمنتجات الحرجية في التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى وتعزيز التعاون معها من أجل الإدارة المستدامة للغابات، واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات، والاستخدام المستدام للمنتجات الحرجية. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بجمع المعلومات والنتائج المستقاة من البحوث والتحليلات المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات والإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الخشبية والتحقق من صحتها ونشرها. وسيواصل البرنامج الفرعي تيسير تبادل الخبرات

(4) قررت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تغيير اسم البرنامج الفرعي 7 من "الغابات والأخشاب" إلى "الغابات والصناعة الحرجية". انظر E/2019/15/Add.2، المقرر زاي (68).

وأفضل الممارسات الوطنية، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات باستخدام المؤشرات الرئيسية لقطاع الغابات. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن إصلاح النظم الإيكولوجية وتوفير سلع وخدمات حرجية تعود بالنفع على المجتمع وجوانب أخرى لإدارة الموارد الحرجية بطريقة مستدامة ومتكاملة. وسيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج بمسؤولية) والهدف 15 (الحياة على الأرض)، وكذلك في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 (قرار الجمعية العامة 285/71).

20-120 ومن النتائج السابقة في هذه المجالات تنظيم اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن استعادة الهيئة الطبيعية للغابات وتحدي بون[5] في القوقاز وآسيا الوسطى، الذ عُقد في أستانا (اسمها الحالي نور سلطان) في 21 و 22 حزيران/يونيه 2018. وقد أعدّت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا دراسة عن فرص تشجير الأراضي وترميمها، وعُرضت الدراسة على الجهات المعنية بقطاع الغابات المشاركة ونوقشت في ذلك الاجتماع. وفي أعقاب اجتماع المائدة المستديرة الوزاري، أعلنت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومعهد الموارد العالمية والبنك الدولي، عن مبادرة ECCA30، في أيلول/سبتمبر 2019، وهي مبادرة تسعى إلى إحياء 30 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والأراضي التي تلفت غاباتها في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى بحلول عام 2030. ونتيجة لذلك، ازدادت إلى حد كبير قدرة الدول الأعضاء على توفير البيانات الإحصائية عن الإدارة المستدامة للغابات والإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الخشبية في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة. وتوفر الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا 50 في المائة من نقاط البيانات المدرجة في قاعدة البيانات هذه. ونظرا للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة، زادت نسبة الدول الأعضاء في اللجنة التي تبلغ عن مؤشرات الإدارة المستدامة للغابات زيادة كبيرة في عام 2019، مقارنة بالنسبة المقررة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-121 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تحسين رصد وتقييم قطاع الغابات لدعم الإدارة المستدامة للغابات، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من زيادة النسبة المئوية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا القادرة على تقديم بيانات مرضية عن المؤشرات النوعية والكمية للإدارة المستدامة للغابات. وقد كان ما تحقق أعلى بكثير من كلا المقياسين المقررين – وهما تقديم 71 في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بيانات مرضية عن المؤشرات النوعية، وتقديم 75 في المائة منها بيانات مرضية عن المؤشرات الكمية – حيث قدم 89 في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة بيانات مرضية عن المؤشرات النوعية والكمية للإدارة المستدامة للغابات في عام 2019 لدورة الإبلاغ لعام 2020. ومن خلال النتيجة المقررة، أسهم البرنامج الفرعي في تحقيق الهدف 1 من الأهداف العالمية للغابات (استعادة المفقود من الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك حماية الغابات وإعادتها إلى حالتها الأصلية والتحريج وإعادة التحريج، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات والمساهمة في الجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ) المدرج في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز القدرة على رصد الغابات في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى

20-122 تتجاوز مساحة الغابات وغيرها من الأراضي الحرجية في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى الثمانية 30 مليون هكتار، أي أقل من 6 في المائة من مساحة الأراضي، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العالمي (30,6 في المائة). ولهذا السبب، وبالنظر إلى أن القوقاز وآسيا الوسطى منطقتان دون إقليميتين تتسمان بقسوة الظروف المناخية وهشاشة النظم الإيكولوجية، تشكل الغابات

(5) مسعى دولي إلى إحياء 350 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة التي تلفت غاباتها على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.

عنصرا ثمينا في النظم الإيكولوجية لا غنى عنه لسكان المنطقتين دون الإقليميتين واقتصادهما. فإن للغابات أهمية حيوية في مكافحة التحات والتصحر، وتحتضن بيئة غنية من التنوع البيولوجي، وتوفر سبل العيش لسكان الريف الذين لا يملكون سوى القليل من مصادر الدخل الأخرى. والغابات أيضا مصادر هامة للأخشاب التي تُستمد منها الطاقة. بيد أن المجتمعين الوطني والدولي لم يُتح لهما حتى الآن سوى بيانات ومعلومات قليلة بشأن حالة الغابات وإدارتها في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين.

20-123 وفي هذا السياق، اضطلع البرنامج الفرعي بسلسلة من الأنشطة الشاملة لمساعدة بلدان هذه المنطقة. ففي عام 2019، ركز البرنامج الفرعي على بناء قدرات قطاع الغابات في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، وشمل ذلك ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) رصد الغابات؛ (ب) الإبلاغ عن حالة الغابات؛ (ح) تعزيز استعادة الهيئة الطبيعية للغابات. ولكي يعزز البرنامج الفرعي عمله في مجال بناء القدرات، قدم الدعم للمراسلين الوطنيين المعينين رسميا من كل دولة عضو في الاضطلاع بعملهم المتعلق بتجميع البيانات المقدمة لأغراض التقييم العالمي لموارد الغابات، وعمل عن كثب مع الوزارات والخبراء في القوقاز وآسيا الوسطى لإجراء دراسة متعمقة عن الموارد الحرجية والأخطار التي تواجه الغابات والسياسات والمؤسسات. وتمثل الدراسة المعنونة *State of Forests of the Caucasus and Central Asia* (*حالة الغابات في القوقاز وآسيا الوسطى*)، التي نُشرت في عام 2019، أول دراسة عامة إقليمية لقطاع الغابات في بلدان المنطقة منذ استقلالها في التسعينات. وتقدم الدراسة نتائج عن حالة واتجاهات الموارد الحرجية وعن السياسات والمؤسسات الحرجية، وتشكل أساسا لعملية وضع السياسات بطريقة شاملة (تراعي خصوصية الخدمات التي توفرها الغابات وما يتصل بها من تمويل)، وتسليط مزيدا من الضوء على الغابات في المنطقة، وتعزز إمكانات البلدان في تعبئة التمويل والدعم التقني.

20-124 وبدعم من مشروع ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية، عنوانه "نظم المساءلة عن الإدارة المستدامة للغابات في القوقاز وآسيا الوسطى"، تم بناء القدرة على وضع نظم لرصد الإدارة المستدامة للغابات في أرمينيا وأوزبكستان وجورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان. وانصب تركيز المشروع على وضع معايير ومجموعات مؤشرات على الصعيد الوطني يُتوخى أن تكون بمثابة العمود الفقري لنظم رصد الغابات. وفي هذا الصدد، نظم البرنامج الفرعي عمليات تشاركية للجهات صاحبة المصلحة زود خلالها 277 موظفا من السلطات الوطنية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية بالمهارات والمعارف ذات الصلة برصد الغابات وإدارتها المستدامة. وغطت المعايير التي تم وضعها الكثير من الجوانب المتعلقة بالغابات، بما في ذلك مساحة الغابات، ودورة الكربون، وصحة الغابات، والتنوع البيولوجي، والعمالة في قطاع الغابات، والتعليم، ومهام الحماية، من قبيل مكافحة التحات أو منع التصحر. وأتاح ذلك للبلدان رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بسياسات الغابات، واتخاذ قرارات مسنودة بأدلة، والإبلاغ عن التقدم المحرز والإنجازات المحققة في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

20-125 ومن خلال توفير منبر لبلدان المنطقة كي تدلل على التزامها السياسي بتحقيق زيادة في مساحة الغابات واستعادة هيئتها الطبيعية، أتاح البرنامج الفرعي الالتزام بتعهد إضافي في إطار تحدي بون. وأسهم عمل البرنامج الفرعي أيضا في تحقيق الغايات 1 و 2 و 3 من الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 1 من الأهداف العالمية للغابات الوارد في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030.

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

20-126 أسهم هذا العمل في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وإسهام الغابات والمنتجات الحرجية في التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كما يتضح من وضع مجموعات المعايير والمؤشرات الوطنية للإدارة المستدامة للغابات. وقد استكملت أربعة بلدان إعداد تلك المجموعات من أصل خمسة بلدان مستهدفة (أوزبكستان وجورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان). ويعتزم البلد المستهدف الخامس، أرمينيا، الانتهاء من إعداد المجموعة الخاصة به بحلول عام 2020. وأسهم المشروع في زيادة نسبة

البلدان التي لديها مجموعات معايير ومؤشرات في القوقاز وآسيا الوسطى من 13 في المائة في عام 2015 إلى 50 في المائة في عام 2019.

الشكل الثالث عشر من الباب 20

مقياس الأداء: بلدان آسيا الوسطى والقوقاز التي لديها مجموعات وطنية من المعايير والمؤشرات وتسهم بتقارير في التقييم العالمي لموارد الغابات

(بالنسبة المئوية)

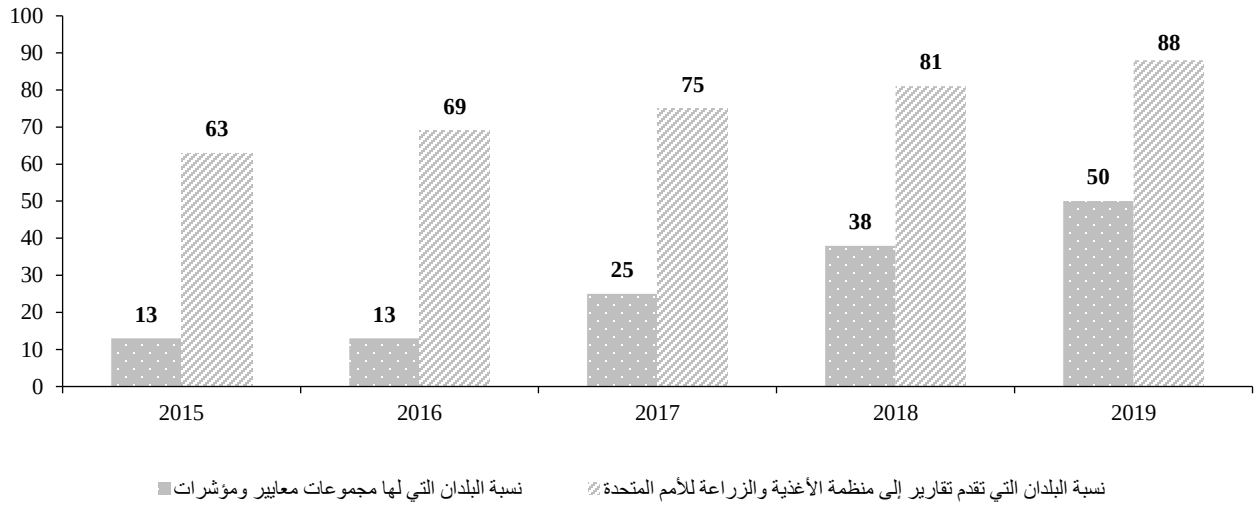

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: هل حققنا الهدف بعد؟ قياس الإدارة المستدامة للغابات في إطار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (نتيجة مرحَّلة من عام 2020)

20-127 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بقياس الإبلاغ، في إطار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، تمشيا مع الولاية المنوطة به، وسيساعد البلدان في الإبلاغ عن الغايات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، وهو ما يتوقع أن يثبته مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يرد مقياس أداء بديل، ليعكس موافقة الجمعية العامة، في قرارها 251/74، على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف حصرا من الأهداف.

الشكل الرابع عشر من الباب 20

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقدم بيانات بشأن الغايتين 15-1 و 15-2 من أهداف التنمية المستدامة

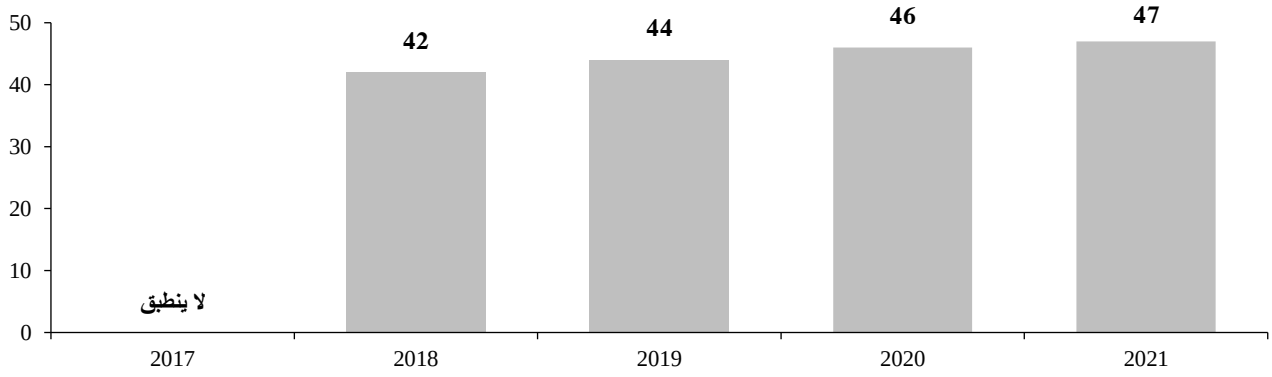

النتيجة 2: تعزيز القدرة والالتزام السياسي من أجل إصلاح النظم الإيكولوجية في شرق وجنوب شرق أوروبا (نتيجة جديدة)

20-128 شارك البرنامج الفرعي بنشاط في زيادة الوعي بتحدي بون بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خلال عمله منذ عام 2018 مع البلدان في القوقاز وآسيا الوسطى لدعم الحكومات في تحديد المناطق التي يمكن أن تشهد جهودا لإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية ولزيادة الالتزام السياسي باستعادة الأراضي المتدهورة في إطار تحدي بون. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 284/73، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة الفترة 2021-2030 عقدا للأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، يستند البرنامج الفرعي إلى هذا الزخم لزيادة الالتزامات القطرية المتعلقة باستعادة الهيئة الطبيعية للغابات للعمل على دعم البلدان في شرق وجنوب شرق أوروبا في مواءمة جهودها بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية مع المبادرات الدولية. ويعتزم البرنامج الفرعي توسيع نطاق المبادرة الإقليمية لأوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (ECCA30) التي تتيح التعاون الإقليمي وتوحيد القوى من أجل استعادة الهيئة الطبيعية للغابات بما يتماشى مع تحدي بون. وستجمع المبادرة جميع التعهدات الرامية إلى إصلاح النظم الإيكولوجية في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، وتهدف إلى تحقيق تعهدات البلدان بإصلاح 30 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030. وسيعمل البرنامج الفرعي عن كثب مع الوزارات والجهات صاحبة المصلحة المسؤولة عن النظم الإيكولوجية، وعلى وجه التحديد الجهات المسؤولة عن استصلاح الغابات، لتعبئة الأموال وزيادة القدرات في مجال الاستصلاح.

التحدي الداخلي والاستجابة

20-129 تمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في بناء شراكات مع المنظمات الدولية التي لديها تجارب وخبرات واسعة في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية، من أجل تحسين الدعم المقدم للدول الأعضاء في شرق وجنوب شرق أوروبا، وبناء قدراتها، وزيادة الوعي بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية. وقد ساعدت التطورات السياسية التي شهدتها الدول الأعضاء والتزامها السياسي في الفترة السابقة لاعتماد قرار الجمعية العامة 284/73 البرنامج الفرعي على تحديد هذا الموضوع باعتباره فرصة رئيسية لبلدان شرق وجنوب شرق أوروبا لتقوم بتعزيز قدراتها في إصلاح النظم الإيكولوجية من منظور الغابات. واستجابة لذلك، ومن أجل تحسين الاتصال، أقام البرنامج الفرعي شراكات قوية مع المنظمات التي لديها خبرات وتجارب واسعة في هذا المجال (الاتحاد

الدولي لحفظ الطبيعة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، وأشرك منسقي الأمم المتحدة المقيمين في البلدان المستهدفة. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لتحديد القدرات المطلوبة. وتواصل البرنامج الفرعي أيضا مع الدول الأعضاء الأكثر تقدما في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية لدعم بلدان في شرق وجنوب شرق أوروبا في تحليل إمكاناتها في مجال الإصلاح وبناء القدرات لرصد تدهور المناظر الطبيعية وجهود إعادتها إلى هيئتها الأصلية على الصعيد الوطني، وللإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو تحقيق الهدف، وقياس الأداء

20-130 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات ويزيد من إسهام الغابات والمنتجات الحرجية في التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهو ما ستبرهن عليه الالتزامات الوطنية الهادفة إلى إصلاح النظم الإيكولوجية، مما يزيد من المساحة الإجمالية التي تم الالتزام باستصلاحها في منطقة أوروبا والقوقاز وأسيا الوسطى بموجب تحدي بون من 7 ملايين هكتار في عام 2020 إلى ما لا يقل عن 10 ملايين هكتار في عام 2021. ويعلن عن الالتزامات الوطنية أو الإقليمية بإصلاح النظم الإيكولوجية في اجتماع رفيع المستوى ويضفى الطابع الرسمي عليها برسالة توجهها الحكومة إلى أمانة تحدي بون التي يستضيفها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

الشكل الخامس عشر من الباب 20

مقياس الأداء: الالتزامات تجاه مبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى ECCA30

(بملايين الهكتارات)

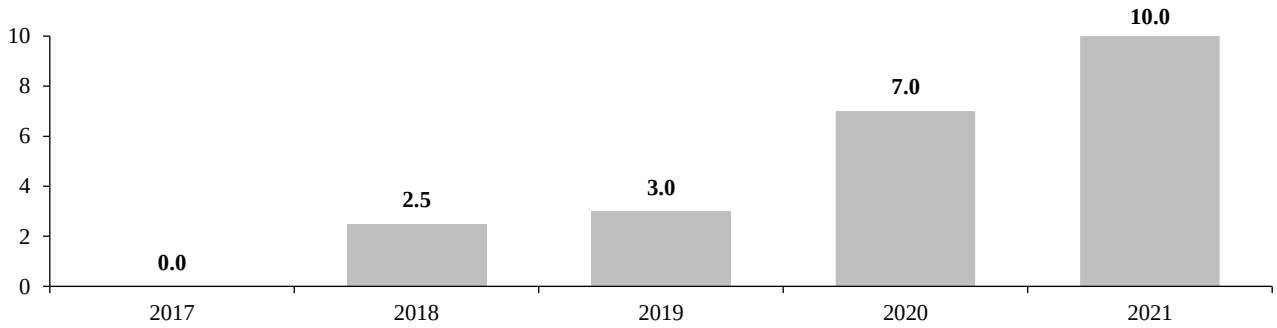

الولايات التشريعية

20-131 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

98/62 صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

200/67 اليوم الدولي للغابات

285/71 خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030

286/71 صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات

284/73 عقد الأمم المتحدة لإصلاح النُظم الإيكولوجية (2021-2030)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

40/2007 صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

33/2015 الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام 2015

4/2017 خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة 2017-2020

المنجزات المستهدفة

20-132 يعرض الجدول 20-15 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي من شأنها أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-15

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**16**	**28**	**18**	**24**
1 - وثائق اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية/هيئة الغابات الأوروبية	14	26	12	18
2 - وثائق الفرقة العاملة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها	2	2	6	6
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**45**	**45**	**26**	**32**
3 - اجتماعات اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية/هيئة الغابات الأوروبية	14	16	8	16
4 - اجتماعات مكتب اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية	6	2	4	2
5 - اجتماعات الفرقة العاملة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها واجتماعات أفرقة المتخصصين	25	27	14	14
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**19**	**10**	**15**
6 - مناسبات لبناء قدرات مقرري السياسات والخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مواضيع ذات صلة بالبرنامج المتكامل للجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة	10	19	10	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**6**	**7**	**7**
7 - *منشور الاستعراض السنوي لسوق المنتجات الحرجية*	1	1	1	1
8 - منشور عن الإدارة المستدامة للغابات والمنتجات الحرجية	5	5	6	6

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء حوارات حول السياسة العامة المتعلقة بالغابات بناء على طلب البلدان وتقديم الدعم في قضايا السياسة العامة المتعلقة بالغابات (1).

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تحديث وتعهد قواعد البيانات المتعلقة بالموارد والسياسات والمؤسسات الحرجية؛ والمنتجات الحرجية؛ والإنتاج والاستهلاك والتجارة، بما في ذلك الأسعار؛ والطاقة المستمدة من الأخشاب (6).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: اليوم الدولي للغابات (1)؛ وكتيبات عن مواضيع شتى ذات صلة بالغابات (1)؛ وعروض في اجتماعات المائدة المستديرة والمناقشات التي تجري في المناسبات الدولية المتصلة بالغابات (2).

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مجموعة سنوية من النشرات الصحفية للبرنامج الفرعي (1).

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي (1)؛ وأشرطة فيديو حول مواضيع تتعلق بالغابات (1).

البرنامج الفرعي 8
الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

الهدف

20-133 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز البرامج والسياسات التي تتولى الدول الأعضاء زمامها والتي ترمي إلى تشجيع السكن اللائق والملائم والميسور التكلفة والمقتصد في الطاقة والصحي للجميع، والمدن الذكية المستدامة، والتنمية الحضرية المستدامة، وإدارة الأراضي، والنهوض بسياسات السكان والتماسك الاجتماعي القائمة على الأدلة.

الاستراتيجية

20-134 يتألف البرنامج الفرعي من عنصرين، هما: (أ) الإسكان وإدارة الأراضي؛ (ب) السكان.

20-135 وتستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، وهي الحوار الدولي بشأن السياسات؛ والعمل المعياري؛ وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع مجالات عمل البرنامج الفرعي. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل الأربعة للجنة الاقتصادية لأوروبا على النحو المبين في الفقرة 20-5.

20-136 وللمساهمة في تعزيز البرامج والسياسات التي تتولى الدول الأعضاء زمامها لتشجيع السكن اللائق والملائم والميسور التكلفة والمقتصد في الطاقة والصحي للجميع، والمدن الذكية المستدامة، والتنمية الحضرية المستدامة وإدارة الأراضي، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء، بما في ذلك الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية في استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ تدابير للتعجيل بتحقيق هذه الأهداف، وفي تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذه المجالات. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا الحكومات المحلية في تقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي عن طريق تطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المدن الذكية المستدامة. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وسينشر أفضل الممارسات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالإسكان والمدن والأراضي، وبخاصة الهدف 11 (جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، وبدرجة أقل لبلوغ الهدف 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) والهدف 9 (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف 12 (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة). وسيتم ذلك من خلال وضع موجزات قطرية بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، وموجزات عن المدن المستدامة الذكية، ومشاريع نموذجية بشأن الآليات المالية الابتكارية للمدن الذكية المستدامة، ودراسات مواضيعية عن توفير السكن اللائق للجميع بتكلفة معقولة، والتنمية الحضرية المستدامة، وإدارة الأراضي. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي الحكومات في تطوير سياساتها الحضرية الوطنية القائمة على الأدلة وإدارتها للأراضي. وسينظم أيضا منتدى لرؤساء البلديات يناقشون فيه التحديات التي تواجهها السلطات/الحكومات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وسيولى الاهتمام الواجب لإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط في المناطق الحضرية. وفضلا عن ذلك، سييسر البرنامج الفرعي صيانة الرصيد الإسكاني الحالي وإدارته وتجديده في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة الجميع على تحمل تكاليف السكن وإمكانية حصولهم عليه، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، والحياد المناخي للمباني، وزيادة الدعم المقدم لتنمية أسواق العقار المستدامة التي تراعي مفاهيم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وميثاق جنيف للإسكان المستدام.

137-20 ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذه المجالات وضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني للإسكان في المناطق الحضرية بأسعار معقولة مع الكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك وضع برامج وطنية للسكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة في ألبانيا، والقوانين الجديدة بشأن التخطيط المكاني والأنشطة المعمارية وأنشطة التشييد والأحكام الأساسية لتنظيم استخدام الأرض والتطوير العمراني في جورجيا، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التشييد حتى عام 2030 في قيرغيزستان، وصياغة مشروع قانون الإسكان في أوكرانيا وفقا لتوصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا/المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) لعمليات جمع البيانات لوضع سياسات الإسكان والتنمية الحضرية القائمة على الأدلة. والنتيجة الرئيسية الثانية هي وضع خطة التنمية لمدينة فوزنيسينسك، أوكرانيا، استنادا إلى توصيات موجز المدينة الذكية المستدامة، وتقييم أداء المدينة باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المدن الذكية المستدامة. ووضعت حكومة المدينة أيضا خطة عمل للمدينة ومشاريع استثمارية ملموسة بشأن تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني وتحسين الخدمات الصحية، وهو ما ساعد في تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة فوزنيسينسك ورفع من نوعية حياة سكانها. والنتيجة الرئيسية الثالثة هي إعداد البرنامج الوطني لبناء المساكن الميسورة التكلفة في بيلاروس استنادا إلى توصيات الموجز القطري بشأن الإسكان وإدارة الأراضي في بيلاروس. فعملا بتلك التوصيات، شرعت حكومة بيلاروس، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في تنفيذ مشروع تجريبي بشأن ابتكار آليات مالية لتشجيع حلول المدينة الذكية المستدامة في مدينة غرودنو.

138-20 وإسهاما في النهوض بسياسات السكان والتماسك الاجتماعي القائمة على الأدلة، سيواصل البرنامج الفرعي تيسير التعاون بين الدول الأعضاء والوكالات الإقليمية والشركاء الآخرين. وسيدعم أنشطة الاستعراض والمتابعة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا الاستراتيجية في المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في برلين يوم 11 أيلول/سبتمبر 2002 في إطار متابعة الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة. وسعيا إلى تعميم مراعاة الشيخوخة في جميع ميادين السياسة العامة، تبين الاستراتيجية الالتزامات في 10 من المجالات ذات الأولوية. وسيتيح البرنامج الفرعي منبرا لمناقشة السياسات على الصعيد الحكومي الدولي بشأن المسائل المتصلة بتعميم مراعاة الشيخوخة، وسييسر الاتصال بشبكة أوسع من الخبراء والمنظمات غير الحكومية. وسيدعم وضع السياسات على أساس الأدلة ورصد تنفيذ الاستراتيجية بتنسيق جمع البيانات عن مؤشرات الشيخوخة النشطة والبحوث الموجهة نحو السياسات بشأن الشيخوخة والعلاقات بين الأجيال وبين الجنسين. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا تنمية القدرات الوطنية اللازمة لصياغة السياسات عن طريق حلقاته الدراسية/دوراته للتعلم على أيدي الخبراء وموجزاته السياساتية التي تركز على تحديات معينة في مجال السياسات والحلول الممكنة في السياسات، بحيث تُعرض في أثناء ذلك الممارسات الجيدة من جميع أنحاء المنطقة. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق خطة عام 2030، لا سيما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي فيها المتمثل في ألا يترك الركب وراءه أحدا. وسيتم تحسين حالة كبار السن في الوقت الحال وفي المستقبل بفضل تصميم وتنفيذ سياسات متكاملة للشيخوخة النشطة والصحية يُعترف فيها على نحو مستمر بكبار السن باعتبارهم ذخرا لمجتمع مستدام وشامل لجميع الأعمار. والعناصر الأربعة لمؤشر الشيخوخة النشطة – أي العمالة، والمشاركة في المجتمع، والمعيشة المستقلة والصحية والآمنة، والقدرة والبيئة التمكينية للاحتفاظ بالنشاط في سن الشيخوخة – تلخص هذا النهج المتكامل وتتيح رصد التقدم المحرز.

139-20 ومن النتائج التي سبق أن تحققت في هذا المجال اعتماد بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا نهجا أكثر شمولا لشيخوخة السكان في وضع و/أو تنقيح الاستراتيجيات والبرامج المتصلة بالسكان. فقد توسع نطاق استخدام مؤشر الشيخوخة النشطة كأداة للرصد وإطار لوضع السياسات المتكاملة بسبب الدعم التشغيلي والمبادئ التوجيهية التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن

تطوير المؤشر للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك على الصعيدين دون الوطني والمحلي. إضافة إلى ذلك، يعتمد عدد متزايد من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا حلولا مبتكرة للتصدي لبعض التحديات المحددة في مجال السياسة العامة (مثل دور مقدمي الرعاية غير الرسميين، والتمييز ضد المسنين في سوق العمل) عن طريق تبادل الخبرات والمعارف المكتسبة فيما تنظمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا من إحاطات وحلقات دراسية عن السياسات العامة، وفي غير ذلك من أنشطة بناء القدرات التي تنظمها اللجنة..

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

20-140 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي تحسين صياغة السياسات الوطنية القائمة على الأدلة بشأن شيخوخة السكان والعلاقات بين الأجيال والعلاقات بين الجنسين وتنفيذ هذه السياسات، على نحو ما يدل عليه قيام ما لا يقل عن ثلاث دول أعضاء إضافية بتعديل سياساتها أو اعتماد تدابير جديدة تسهم في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان لشبونة الوزاري لعام 2017 (الاعتراف بإمكانات كبار السن، وتشجيع إطالة الحياة المهنية والقدرة على العمل، وحفظ كرامة الإنسان وهو يتقدم في السن) في إطار السعي إلى بلوغ العدد المستهدف وهو 39 دولة عضواً. وعلى سبيل المثال، قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بطلب من بيلاروس وكازاخستان، بإعداد خريطتي طريق لهذين البلدين بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة مصممتين خصيصا لسياقهما الوطني بهدف توفير الدعم في إعداد الاستراتيجيات/خطط العمل الوطنية المتعلقة بالشيخوخة. وجاءت الاستراتيجيات و/أو خطط العمل الوطنية التي وضعت فيما بعد بتدابير يُراد منها: تيسير مشاركة كبار السن في الأنشطة الاقتصادية المدفوعة الأجر بتوفير حوافز لأرباب العمل على توظيف/الاحتفاظ بالموظفين المسنين، وتحفيز التعلم مدى الحياة، ومباشرة الأعمال الحرة؛ وإرساء الأسس للمشاركة الاجتماعية النشطة والإدماج الاجتماعي من خلال دعم العمل التطوعي والأنشطة المجتمعية؛ والاستثمار في بيئة ملائمة للمسنين (مثل الأماكن العامة الخضراء، والتنقل، وسبل الوصول إلى الأماكن دون عوائق)؛ وإجراء تعديلات في نظام الرعاية الطويلة الأجل.

الأداء البرنامجي في عام 2019: سياسات الإسكان والتنمية الحضرية القائمة على الأدلة على الصعيدين الوطني والمحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشجيع المدن والمستوطنات البشرية الملائمة للعيش

20-141 إن تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية من شأنه أن يحسن من قدرة السكان على الحصول على مساكن ميسورة التكلفة وصحية وذات كفاءة في استخدام الطاقة وإعطائهم فرص العيش في مدن شاملة وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة. ولا بد من مساعدة الحكومات الوطنية والمحلية في تقديم المشورة وبناء القدرات من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة ودعمها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة الحضرية الجديدة، وميثاق جنيف للإسكان المستدام، وإعلان جنيف الوزاري بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامين. وقدم البرنامج الفرعي الدعم في وضع وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية في ستة بلدان، هي: ألبانيا وأوكرانيا وبيلاروس وجورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان. وتم ذلك من خلال إعداد المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن السياسات القائمة على الأدلة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية. وتتضمن المبادئ التوجيهية أفضل الممارسات المستمدة من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتوصيات في مجال السياسة العامة بشأن أمور منها سبل تحسين مواءمة السياسات وأطر رصد السياسات، وترشيد الجهود الوطنية في جمع البيانات وتحليلها، وتعزيز التعاون بين القطاعات لجمع البيانات وتحليلها، والنهج المتبعة في الربط بين منتجي البيانات، وضمان جودة البيانات.

20-142 ولتقديم الدعم في تنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مواد تدريبية تستند إلى المبادئ التوجيهية، وقدمت دعما محددا من الخبراء إلى البلدان الستة المذكورة أعلاه في صياغة قوانين وأنظمة وبرامج محددة، ونظمت حلقات عمل تدريبية وطنية وإقليمية.

20-143 وأجرى البرنامج الفرعي أيضا تحليلا لحالة الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي والأطر القانونية والمالية في أوكرانيا وبيلاروس، وأعد الموجز القطري عن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي في بيلاروس وموجزا عن المدينة الذكية المستدامة لمدينة فوزنيسينسك، أوكرانيا. وبناء على التوصيات الواردة في كلتا الوثيقتين، وضعت حكومة بيلاروس تدابير لتوفير مساكن ميسورة التكلفة يسهل الوصول إليها، ووضعت حكومة مدينة فوزنيسينسك خطة لتنمية المدينة حتى عام 2027 وحصلت على استثمارات لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني والنظام الصحي.

20-144 واضطلعت مراكز الامتياز التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بأنشطة لبناء القدرات، والبحوث ذات الصلة، والتوعية لدعم السياسات القائمة على الأدلة من أجل تنفيذ ميثاق جنيف للإسكان المستدام. وفي عام 2019، إضافة إلى مراكز الامتياز القائمة في غلاسكو، المملكة المتحدة، وتالين وفيينا وتيرانا، أنشئت مراكز في تروندهايم، النرويج، وفي جنيف. ووضع المركز الذي في إستونيا منهاجا تدريبيا باللغتين الإنكليزية والروسية في إدارة المباني المتعددة الشقق ونفذه لفائدة مديري شؤون الإسكان في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ووضع المركز الذي في غلاسكو دراسات منهجية لتمهيد سبل العيش في المدن من خلال تحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن والتصميم الحضري. واشتركت المدن المعنية في إنشاء هذه المراكز، بالتعاون مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وتعمل مراكز الامتياز المذكورة أعلاه على تفعيل صكوك اللجنة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والمعايير، فيما يتعلق بالسياسات وبرامج العمل الوطنية والمحلية، وكفالة تولي البلدان زمام الأمور فيها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-145 ساهم هذا العمل في تعزيز البرامج والسياسات التي تتولى الدول الأعضاء زمامها والتي ترمي إلى تشجيع السكن اللائق والملائم والميسور التكلفة والمقتصد في الطاقة والصحي للجميع، والمدن الذكية المستدامة، والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي المستدامتين، على نحو ما أثبتته 12 دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا طبقت سياسات وأدوات قائمة على الأدلة للتنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي، على النحو المبين في الشكل السادس عشر من الباب 20. وعلى وجه الخصوص، وضعت حكومة ألبانيا في عام 2019 برنامجا للإسكان البلدي لتوفير السكن الميسور التكلفة للفئات الضعيفة من السكان، ووضعت جورجيا برنامجا بشأن التخطيط الحضري ومشروع قانون بشأن الأحكام الرئيسية لتنظيم استخدام الأرض والتطوير العمراني. وبوجه عام، سُجلت زيادة في عدد الدول الأعضاء في اللجنة التي تطبق المبادئ التوجيهية للبرنامج الفرعي بشأن المدن الذكية المستدامة، والإسكان، وإدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي، من 10 دول في عام 2018 إلى 12 دولة في عام 2019.

الشكل السادس عشر من الباب 20

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي طبقت السياسات والأدوات القائمة على الأدلة التي وضعتها اللجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي

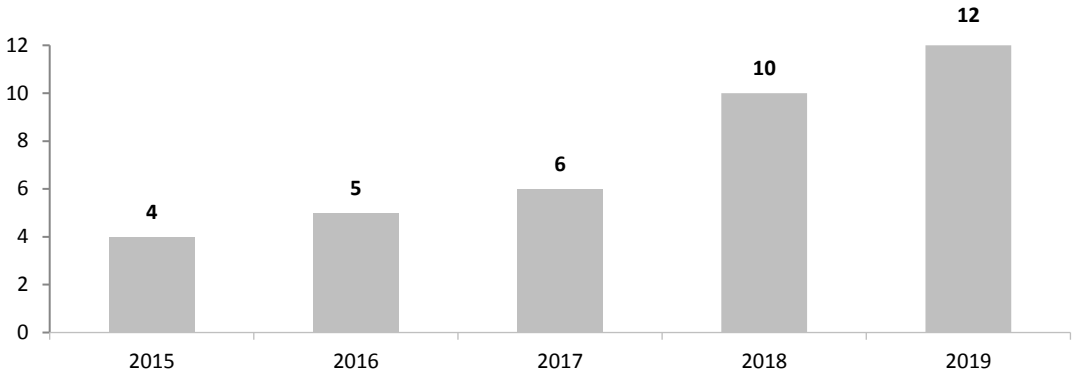

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: المرصد الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الحضرية (نتيجة مرحَّلة من عام 2020)

20-146 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالتنمية الحضرية المستدامة، والمدن الذكية المستدامة، والإسكان، وإدارة الأراضي، وفقا للولاية المنوطة به، وسيساعد الحكومات في تعزيز قدرتها على وضع سياسات قائمة على الأدلة دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بتطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التنمية الحضرية والمدن الذكية المستدامة والإسكان وإدارة الأراضي، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يشار إلى استخدام مقياس غير مباشر لقياس الأداء، انسجاما مع موافقة الجمعية العامة، في قرارها 251/74، على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف من الأهداف حصرا.

الشكل السابع عشر من الباب 20

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تطبق المبادئ التوجيهية للجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي

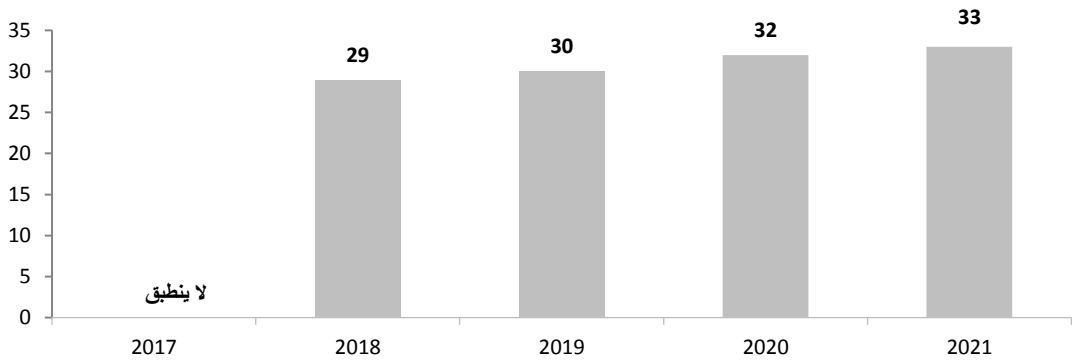

النتيجة 2: البلدان تطلق مبادئ توجيهية جديدة بشـــأن كيفية تعميم مراعاة الشـــيخوخة من أجل تحقيق مجتمع لجميع الأعمار (نتيجة جديدة)

20-147 توجد منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في طليعة تحول ديمغرافي عالمي من نمو السكان إلى شيخوخة السكان. فالمنطقة تمثل 17 في المائة من سكان العالم، وتضم حوالي 30 في المائة من سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة وما فوق. وربما كان التكيف مع شـــيخوخة الســـكان تحديا للبيئة الاجتماعية – الاقتصـــادية والعلاقات بين الأجيال. ويرمي مفهوم تعميم مراعاة الشـيخوخة إلى حمل المجتمعات والاقتصـادات على مواكبة التغير الديمغرافي الجاري، وذلك بهدف إلى إقامة مجتمع حاضـن لأفراده بمختلف أعمارهم.

20-148 ويعمل البرنامج الفرعي منذ عام 2011 على وضـــع خرائط طريق بشـــأن تعميم مراعاة الشـــيخوخة، بناء على طلب الدول الأعضـــاء (أرمينيا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا). واســـتنادا إلى هذه التجربة، قرر الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام 2018، وضع مبادئ توجيهية لتعميم مراعاة الشيخوخة صالحة لواضعي السياسات في جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. واستنادا إلى عملية تقييم شاملة لما يتعلق بتعميم مراعاة الشيخوخة من سياسات وأدوات وممارسات وضعتها الدول الأعضاء منذ عام 2002، أعد الفريق العامل مبادئ توجيهية في عامي 2019 و 2020 لتعزيز قدرة الدول الأعضـاء على تعميم مراعاة الشـيخوخة في جميع ميادين السـياسـات. ولما كانت الشـيخوخة تحديا شـاملا ومتعدد القطاعات في مجال السـياسـات له آثار على أسـواق العمل، والاقتصـادات، ونظم الرعاية الصـحية، والخدمات الاجتماعية، والعلاقات بين الأجيال، والتماسـك الاجتماعي، فإنه لا يمكن معالجتها من خلال مجال واحد فقط من مجالات تطبيق السياسات.

20-149 وسيعد البرنامج الفرعي برنامجا لتفعيل المبادئ التوجيهية، يشمل تنظيم مناسبة افتتاحية خاصة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وسيقود حلقة عمل تدريبية بشأن استخدام مجموعة أدوات. ومن شأن إطلاق مبادئ توجيهية ومجموعة أدوات جديدة، وعقد حلقة العمل الأولى لبناء القدرة على اسـتخدام المبادئ التوجيهية ومجموعة الأدوات، في عام 2021، أن يفيد واضـعي السـياسـات الوطنية في كيفية تعزيز تعميم مراعاة اعتبارات السن على الصعيد الوطني.

التحدي الداخلي والاستجابة

20-150 كان التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي يتمثل في زيادة الأنشطة في البلدان التي كان فيها الوعي بأثر هذا التحول الديمغرافي الكبير والتعامل معه على صـعيد السـياسـة العامة لا يزال في بدايته. وقد يتطلب ترويج المبادئ التوجيهية ومجموعة الأدوات لدى البلدان التي لها استراتيجيات وبرامج قائمة بالفعل بشأن الشيخوخة اتباع نهج تحدد فيه الأهداف بصورة أدق. وفي ضوء ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بتصميم جهود بناء القدرات بشأن استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم مراعاة الشيخوخة مع مراعاة اختلاف السياقات التي توضع فيها السياسات في المنطقة برمتها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-151 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز البرامج والسياسات التي تتولى الدول الأعضاء زمامها والتي ترمي إلى تشجيع السكن اللائق والملائم والميسر التكلفة والمقتصد في الطاقة والصحي للجميع، والمدن الذكية المستدامة، والتنمية الحضرية المستدامة، وإدارة الأراضي، وفي النهوض بسياسات السكان والتماسك الاجتماعي القائمة على الأدلة، وهو ما سيتجلى تحقّقه في بدء الدول الأعضـــاء تنفيذ المبادئ التوجيهية وفي اســـتعدادها لاســـتخدام مجموعة الأدوات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم مراعاة الشيخوخة في وضع السياسات مستقبلا. وسيتيح ذلك بناء قدرة الدول الأعضاء على تعميم مراعاة الشيخوخة في جميع مجالات تطبيق السياسات ذات الصلة.

الجدول 20-16

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
إعلان لشبونة الوزاري لعام 2017 الذي اعتمدته الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا يشدد على أهمية مواصلة تعميم مراعاة الشيخوخة في مجالات تطبيق السياسات ذات الصلة (الفقرة 10 من الإعلان)	الدول الأعضاء تقرر وضع مبادئ توجيهية وإنشاء فرقة عمل لقيادة هذا العمل	فرقة العمل تبدأ عملها المتعلق بوضع المبادئ التوجيهية وتقود عملية تقييم تجريبية لممارسات التعميم في عدة بلدان	يُتوقع أن تقوم الدول الأعضاء باستعراض واعتماد مبادئ توجيهية بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة لفائدة واضعي السياسات في جميع أنحاء المنطقة	يُتوقع أن تشرع الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية ودعم إعداد مجموعة أدوات

الولايات التشريعية

20-152 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

234/65 متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014

107/70 التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

235/71 تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

256/71 الخطة الحضرية الجديدة

144/72 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

226/72 تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

143/73 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

7/2014 مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

5/2015 طرائق ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام 2002

25/2016 تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل

6/2018 ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002

مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

239/2014 تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها السابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين (قرار لجنة السكان والتنمية 2014/1، تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

/ECE/AC.23 Rev.6/2/2002 استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002

ECE/AC.30/2007/2 تقرير المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: "مجتمع يسع جميع الفئات العمرية: التحديات والفرص"

ECE/AC.30 3/2012/	إعلان فيينا الوزاري لعام 2012: "إقامة مجتمع يسع جميع الفئات العمرية: النهوض بنوعية الحياة والشيخوخة النشطة"	ECE/HBP/190	تقرير لجنة الإسكان وإدارة الأراضي عن دورتها الثامنة والسبعين (إعلان جنيف الوزاري بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامين)
ECE/HBP/173	تقرير لجنة الإسكان وإدارة الأراضي عن دورتها الرابعة والسبعين التي اعتمدت استراتيجية الإسكان وإدارة الأراضي على نحو مستدام في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2014-2020 (ECE/HBP/2013/3)	ECE/AC.30/2017 /2/Rev.1	التقرير المنقح للمؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: "مجتمع مستدام يسع جميع الفئات العمرية: تحقيق إمكانات العيش لفترة أطول" (إعلان لشبونة الوزاري لعام 2017)
B (66)	إقرار ميثاق جنيف للإسكان المستدام		

المنجزات المستهدفة

20-153 ترد في الجدول 20-17 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-17

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**17**	**24**	**15**	**24**
1 - وثائق لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي	6	11	10	12
2 - وثائق الفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية	7	8	–	7
3 - وثائق الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة	4	5	5	5
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**32**	**27**	**29**	**29**
4 - اجتماعات لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي ومكتبها	14	10	14	12
5 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية ومكتبها	11	10	8	10
6 - اجتماعات الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة	7	7	7	7
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**2**	**2**	**2**
7 - مشاريع الموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني	1	1	2	1
8 - خريطة طريق لمشروع تعميم مراعاة الشيخوخة في بلد معين	–	1	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**8**	**5**	**6**
9 - حلقات عمل وحلقات دراسية ودورات تدريبية لمقرري السياسات و/أو الخبراء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإسكان وإدارة الأراضي (بما في ذلك الممتلكات العقارية) والتخطيط المكاني	4	4	4	4
10 - حلقات عمل وحلقات دراسية عن السياسات بشأن قضايا شيخوخة السكان لفائدة مقرري السياسات والخبراء والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	1	4	1	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**6**	**5**	**7**
11 - منشورات عن الإسكان وإدارة الأراضي	2	2	2	3
12 - منشورات عن السكان	3	4	3	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**2**	**1**	**3**
13 - مبادئ توجيهية تقنية للإسكان وإدارة الأراضي	1	2	1	2
14 - مبادئ توجيهية لتعميم مراعاة الشيخوخة	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: برنامج الأجيال والمنظور الجنساني - دعم مجلس الشركاء (1)؛ وتقديم البيانات الجزئية القطرية واتفاقات وصول الباحثين؛ وتقديم الخدمات الاستشارية لمقرري السياسات، تحضيرا ومتابعة للموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني (2)؛ وتقديم خدمات استشارية للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية في تصميم وتنفي السياسات والبرامج المتصلة بالشيخوخة (1).

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات لتقصي الحقائق لمقرري السياسات تحضيرا ومتابعة للموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني (2)؛ وتقديم خدمات استشارية للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بالشيخوخة (1).

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد مجموعة بيانات مؤشرات الشيخوخة النشطة (1).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيب/صحائف وقائع للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي والفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية (1)؛ وكتيب الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة (1).

مجموعات سنوية من النشرات الصحفية: المتصلة بالإسكان وإدارة الأراضي والأنشطة السكانية (2).

المنصات الرقمية **والمحتوى المتعدد الوسائط:** تحديث وتعهد المواقع الشبكية المتصلة بالإسكان وإدارة الأراضي والأنشطة السكانية (2)؛ وصفحات ويكي لمؤشر الشيخوخة النشطة (1).

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021

لمحة عامة

20-154 ترد في الجداول 20-18 إلى 20-20 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 20-18

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التغيرات*					*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*إعادة تقدير التكاليف*	*تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*			
الموارد المتصلة بالوظائف	32 355,5	31 724,7	–	–	(80,2)	(80,2)	(0,3)	31 644,5	722,2	32 366,7
تكاليف الموظفين الأخرى	82,2	105,9	–	–	33,7	33,7	31,8	139,6	2,4	142,0
الخبراء الاستشاريون	71,4	137,5	–	20,0	–	20,0	14,5	157,5	2,4	159,9
الخبراء	8,6	43,3	–	20,0	–	20,0	46,2	63,3	1,0	64,3
سفر الموظفين	230,0	242,5	–	–	–	–	–	242,5	4,3	246,8
الخدمات التعاقدية	217,8	708,4	–	–	(21,9)	(21,9)	(3,1)	686,5	11,7	698,2
مصروفات التشغيل العامة	3,3	75,6	–	–	(6,4)	(6,4)	(8,5)	69,2	1,1	70,3
الضيافة	7,1	12,7	–	–	–	–	–	12,7	0,2	12,9
اللوازم والمواد	3,8	50,1	–	–	–	–	–	50,1	0,8	50,9
الأثاث والمعدات	76,9	189,3	–	–	28,3	28,3	14,9	217,6	3,7	221,3
الزمالات والمنح والمساهمات	531,7	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**33 588,4**	**33 290,0**	–	**40,0**	**(46,5)**	**(6,5)**	**(0,0)**	**33 283,5**	**749,8**	**34 033,3**

الجدول 20-19

التغيرات في الوظائف[أ]

	العدد	*الرتبة*
المعتمد لعام 2020	188	1 و أ ع، و 1 مد-2، و 8 مد-1، و 23 ف-5، و 35 ف-4، و 36 ف-3، و 21 ف-1/2، و 6 خ ع (ر ر)، و 57 خ ع (ر أ)
إلغاء	(1)	1 خ ع (ر ر) في إطار البرنامج الفرعي 2

ملاحظة: تُستخدم الاختصارات التالية في الجداول والأشكال البيانية: خ ع (ر أ)، خدمات عامة (رتب أخرى)؛ خ ع (ر ر)، خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

	العدد	*الرتبة*
إنشاء	1	1 ف-3 في إطار الدعم البرنامجي
مقترحة لعام 2021	188	1 و أ ع، و 1 مد-2، و 8 مد-1، و 23 ف-5، و 35 ف-4، و 37 ف-3، و 21 ف-1/2، و 5 خ ع (ر ر)، و 57 خ ع (ر أ)

(أ) ترد في المرفق الثالث تفاصيل مبررات التغيرات الحاصلة في الوظائف.

الجدول 20-20

الموارد المتصلة بالوظائف

الفئة	*الموارد المعتمدة لعام 2020*	*التغيرات*				*الوظائف المقترحة لعام 2021*
		التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*تغيرات أخرى*	*المجموع*	
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	–	–	–	–	1
مد-2	1	–	–	–	–	1
مد-1	8	–	–	–	–	8
ف-5	23	–	–	–	–	23
ف-4	35	–	–	–	–	35
ف-3	36	–	–	1	1	37
ف-1/2	21	–	–	–	–	21
المجموع الفرعي	**125**	–	–	**1**	**1**	**126**
فئة الخدمات العامة						
الرتبة الرئيسية	6	–	–	**(1)**	**(1)**	5
الرتب الأخرى	57	–	–	–	–	57
المجموع الفرعي	**63**	–	–	**(1)**	**(1)**	**62**
المجموع	**188**	–	–	–	–	**188**

20-155 ترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجداول 20-21 إلى 20-23 والشكل الثامن عشر من الباب 20.

20-156 ويبلغ إجمالي الموارد المقترحة لعام 2021، كما هو مبين في الجدولين 20-21 (1) و 20-22 (1)، ما مقداره 500 283 33 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً صافياً قدره 500 6 دولار (أو بنسبة 0,0 في المائة) مقارنة باعتماد عام 2020. وتأتي التغيرات في الموارد نتيجة عاملين اثنين هما: (أ) الولايات الجديدة والموسعة؛ و (ب) التغيرات في الموارد الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 20-21

تطور الموارد المالية حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) *الميزانية العادية*

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية		
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	4 558,7	4 212,2	–	40,0	–	40,0	0,9	4 252,2	89,8	4 342,0
باء - برنامج العمل										
1 - البيئة	5 392,6	5 248,1	–	–	–	–	–	5 248,1	120,1	5 368,2
2 - النقل	6 695,0	6 437,4	–	–	(165,7)	(165,7)	(2,6)	6 271,7	144,9	6 416,6
3 - الإحصاءات	4 368,8	4 459,8	–	–	–	–	–	4 459,8	104,4	4 564,2
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	1 882,9	1 956,0	–	–	–	–	–	1 956,0	46,5	2 002,5
5 - الطاقة المستدامة	2 293,7	2 063,9	–	–	–	–	–	2 063,9	50,0	2 113,9
6 - التجارة	3 185,9	3 351,8	–	–	–	–	–	3 351,8	78,5	3 430,3
7 - الغابات والصناعة الحرجية	1 315,1	1 413,3	–	–	–	–	–	1 413,3	31,2	1 444,5
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	1 135,0	1 090,3	–	–	–	–	–	1 090,3	22,3	1 112,6
المجموع الفرعي، باء	**26 269,1**	**26 020,6**	**–**	**–**	**(165,7)**	**(165,7)**	**(0,6)**	**25 854,9**	**597,90**	**26 452,80**
جيم - الدعم البرنامجي	2 760,6	3 057,2	–	–	119,2	119,2	3,9	3 176,4	62,1	3 238,5
المجموع الفرعي، 1	**33 588,4**	**33 290,0**	**–**	**40,0**	**(46,5)**	**(6,5)**	**(0,0)**	**33 283,5**	**749,8**	**34 033,3**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	تقديرات عام 2021
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	177,4	164,3	41,1
باء - برنامج العمل			
1 - البيئة	11 141,3	17 116,7	15 784,5
2 - النقل	3 122,3	3 065,3	3 125,5
3 - الإحصاءات	447,4	586,9	230,3
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	911,6	1 678,1	868,3
5 - الطاقة المستدامة	977,8	204,4	–
6 - التجارة	648,9	743,9	1 057,5

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	تقديرات عام 2021
7 - الغابات والصناعة الحرجية	585,7	286,0	–
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	753,2	363,4	236,0
المجموع الفرعي، باء	**18 588,2**	**24 044,7**	**21 302,2**
جيم - الدعم البرنامجي	924,9	1 694,0	1 736,0
المجموع الفرعي، 2	**19 690,6**	**25 903,0**	**23 079,3**
المجموع	**53 279,0**	**59 193,0**	**57 112,6**

الجدول 20-22

تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(1) *الميزانية العادية*

	الوظائف المعتمدة لعام 2020	التغيرات				الوظائف المقترحة لعام 2021
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	22	–	–	–	–	22
باء - برنامج العمل						
1 - البيئة	31	–	–	–	–	31
2 - النقل	39	–	–	(1)	(1)	38
3 - الإحصاءات	27	–	–	–	–	27
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	11	–	–	–	–	11
5 - الطاقة المستدامة	11	–	–	–	–	11
6 - التجارة	20	–	–	–	–	20
7 - الغابات والصناعة الحرجية	8	–	–	–	–	8
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	7	–	–	–	–	7
المجموع الفرعي، باء	**154**	**–**	**–**	**(1)**	**(1)**	**153**
جيم - الدعم البرنامجي	12	–	–	1	1	13
المجموع الفرعي، 1	**188**	–	–	–	–	**188**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

	تقديرات عام 2020	تقديرات عام 2021
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	–	–
باء - برنامج العمل		

	تقديرات عام 2020	تقديرات عام 2021
1 - البيئة	27	27
2 - النقل	16	16
3 - الإحصاءات	–	–
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	1	1
5 - الطاقة المستدامة	–	–
6 - التجارة	1	1
7 - الغابات والصناعة الحرجية	–	–
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	–	–
المجموع الفرعي، باء	**45**	**45**
جيم - الدعم البرنامجي	6	7
المجموع الفرعي، 2	**51**	**52**
المجموع	**239**	**240**

الجدول 20-23

تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	32 355,5	31 724,7	–	–	(80,2)	(80,2)	(0,3)	31 644,5
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 232,9	1 565,3	–	40,0	33,7	73,7	4,7	1 639,0
المجموع	**33 588,4**	**33 290,0**	–	**40,0**	**(46,5)**	**(6,5)**	**0,0**	**33 283,5**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		125	–	–	1	1	0,8	126
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		63	–	–	(1)	(1)	(1,6)	62
المجموع		**188**	–	–	–	–	–	**188**

الشكل الثامن عشر من الباب 20

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

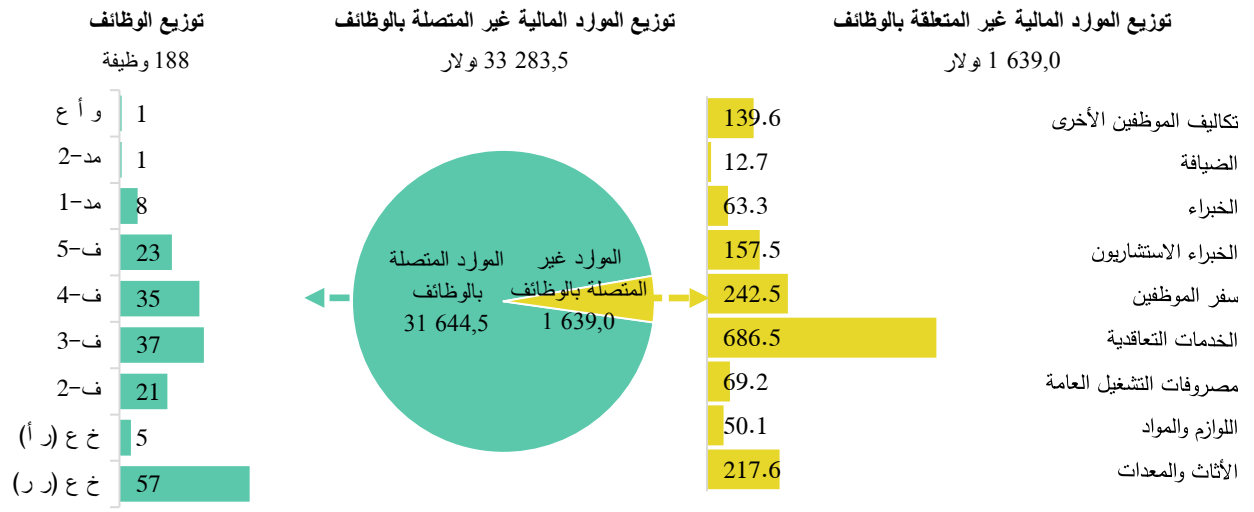

تحليلات الفروق حسب العنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

الولايات الجديدة والموسعة

20-157 على النحو المبين في الجدولين 20-21 (1) و 20-22 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة صافية قدرها 40 000 دولار في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، على النحو التالي:

التوجيه التنفيذي والإدارة. تتصل الزيادة في الاحتياجات غير المتكررة البالغ قدرها 40 000 دولار بعقد الدورة التاسعة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2021، وفقا لقرار الجمعية العامة 255/62 والفقرة 9 من المرفق 1 لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 38/2006، وتتألف من الاحتياجات في بند سفر الخبراء (20 000 دولار) وبند الخبراء الاستشاريين (20 000 دولار). ويُقترح رصد هذه المبالغ لتعزيز النهج المتكامل إزاء التنمية المستدامة والتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد بتت اللجنة في موضوع شامل للجزء الرفيع المستوى من دورتها، يُقترح أن تخصص له موارد إضافية قدرها 20 000 دولار في بند سفر الخبراء. ولإعداد مواد مرجعية تحليلية، بما في ذلك إجراء استعراض لمدى استدامة استخدام الموارد الطبيعية واقتصاد التدوير في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يُقترح رصد مبلغ إضافي قدره 20 000 دولار لتمويل قدرات الاستشارة ذات الصلة. وتُعقد دورات اللجنة مرة كل سنتين.

التغيرات الأخرى

20-158 على النحو المبين في الجدولين 20-21 (1) و 20-22 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 46 500 دولار في إطار البرنامج الفرعي 2 والدعم البرنامجي، على النحو التالي:

(أ) **البرنامج الفرعي 2، النقل.** يرجع النقصان البالغ 165 700 دولار إلى:

'1' اقتراح إلغاء وظيفة لكبير مساعدين إداريين (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)). فهذه الوظيفة لم تعد مطلوبة لأداء المهام في شعبة النقل المستدام، لأن العمل قد أعيد توزيعه بالفعل على الوظائف الأخرى القائمة في الشعبة. وهذه الوظيفة مُعارة بشكل مؤقت من البرنامج الفرعي 2، النقل، للدعم البرنامجي لأداء مهام إدارية خلال عام 2020؛

(ب) **الدعم البرنامجي**. ترجع الزيادة الصافية في الاحتياجات بمبلغ 200 119 دولار إلى ما يلي:

'1' اقتراح إنشاء وظيفة موظف إداري (ف-3) (500 85 دولار)، تمشيا مع جهود الأمين العام الرامية إلى اجتذاب المواهب الشابة وتطويرها. وستعزز هذه الوظيفة المراقبة المالية، والإبلاغ عن الأداء، ومراقبة الميزانية العادية. وإضافة إلى ذلك، ووفقا لإطار تفويض السلطة لرؤساء الكيانات، يتعين تعزيز الإشراف والمراقبة على إدارة الميزانية والإدارة المالية. وسوف تستوعب الوظيفة أيضا مهام وظيفة كبير المساعدين الإداريين (خدمات عامة (الرتبة الرئيسية))، المعارة من البرنامج الفرعي 2، النقل، والتي يُقترح إلغاؤها؛

'2' الزيادة في الاحتياجات في بند تكاليف الموظفين الأخرى (700 33 دولار) تغطي تكاليف المساعدة المؤقتة العامة اللازمة لتغطية كل الطلب على تعويض الموظفين الخارجين في إجازات أمومة وأبوة وإجازات مرضية طويلة المدة، وللمساعدة المؤقتة العامة لتقديم الدعم في أوقات ذروة العمل أو الاحتياجات غير المتوقعة.

الموارد الأخرى المقررة والخارجة عن الميزانية

159-20 على النحو المبين في الجدولين 20-21 (2) و 20-22 (2)، تتلقى اللجنة الاقتصادية لأوروبا مساهمات نقدية خارجة عن الميزانية تكمل موارد الميزانية العادية ولها أهمية حيوية في تنفيذ الولايات المنوطة باللجنة. وفي عام 2021، ستركز الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة، وقدرها 300 079 23 دولار، بما في ذلك تكاليف 52 وظيفة، على أنشطة التعاون التقني، بما يشمل التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية 40,9 في المائة من مجموع موارد هذا البرنامج.

أجهزة تقرير السياسات

160-20 لقد نُقح الهيكل الإداري للجنة الاقتصادية لأوروبا وفق خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 248/60، ونتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة لعام 2005 التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1/2013. وتقدم اللجنة تقاريرها إلى المجلس، وتوفر التوجيه الاستراتيجي لأعمال أمانتها. وتُعتبر اللجنة محفلاً إقليمياً للحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في المنطقة. وتجتمع مرة كل سنتين لمدة تصل إلى ثلاثة أيام عمل. وفي الفترة التي تتخلل انعقاد دوراتها، يوكَل تنفيذ السياسة العامة التي تضعها اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى اللجنة التنفيذية. وتجتمع اللجنة التنفيذية كلما لزم الأمر لأداء دورها الإداري فيما يتعلق بتخطيط البرامج والمسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، بما في ذلك التمويل من المصادر الخارجة عن الميزانية. وتقوم باستعراض واعتماد برامج عمل اللجان القطاعية وهياكلها الفرعية، وتكفل بالتالي الاتساق والانسجام بين البرامج الفرعية.

161-20 وتعمل اللجان القطاعية الثماني التالية بمثابة هيئات فرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا وبمثابة هيئات إدارية للبرامج الفرعية الثمانية: لجنة السياسات البيئية (البرنامج الفرعي 1)؛ ولجنة النقل الداخلي (البرنامج الفرعي 2)؛ ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (البرنامج الفرعي 3)؛ ولجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص (البرنامج الفرعي 4)؛ ولجنة الطاقة المستدامة (البرنامج الفرعي 5)؛ واللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة (البرنامج الفرعي 6)؛ واللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية (البرنامج الفرعي 7)؛ ولجنة الإسكان وإدارة الأراضي

(البرنامج الفرعي 8). وتجتمع هذه الهيئات سنوياً لمدة يومين إلى ثلاثة أيام لتقديم التوجيه إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الأعمال المتعلقة بالقطاع الذي تُعنى به كل منها. ولا يقترح رصد موارد لعام 2021 في إطار الميزانية العادية لهذه الهيئات.

التوجيه التنفيذي والإدارة

20-162 يشمل عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا مكتب الأمين التنفيذي، ووحدة التنمية المستدامة والشؤون الجنسانية، ووحدة الإعلام. ويشمل أيضا وحدة إدارة البرامج التي تتدرج في إطار شعبة خدمات دعم البرامج والتنظيم الإداري الجديدة.

20-163 وتشمل المسؤوليات العامة لعنصر التوجيه التنفيذي والإدارة المهام التالية:

(أ) المساهمة في النقاش بين الدول الأعضاء بشأن التوجيه الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأوروبا وتيسير هذا النقاش، ووضع استراتيجية استشرافية لتعديل أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للاستجابة للأولويات الناشئة والمتوقعة للدول الأعضاء فيها؛

(ب) تعزيز العلاقات مع الحكومات الأعضاء ومواكبة احتياجات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ج) تنسيق التخطيط لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا وضمان تنفيذه، وتوفير الإرشاد والتوجيه للأمانة في أداء عملها، وتعزيز الشفافية والتعاون المشترك بين الشُعب؛

(د) تقديم الخدمات لاجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولجنتها التنفيذية، بما في ذلك إعداد الوثائق ذات الصلة، لضمان متابعة القرارات الصادرة عنهما، والقيام بدور حلقة الوصل بين اللجنة التنفيذية ومكاتب اللجان القطاعية؛

(هـ) تنسيق أنشطة التعاون التقني المتعددة القطاعات/المشتركة بين القطاعات في إطار ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك الأنشطة التي تُقام ضمن أطر دون إقليمية؛

(و) إجراء استعراضات إقليمية للسياسات المتصلة بالقضايا الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات، ولا سيما التنمية المستدامة، والمسائل الجنسانية، وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

(ز) كفالة تنفيذ قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك المتابعة الإقليمية للنتائج والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وفقا لدور اللجنة بوصفها مركزا أماميا إقليميا للأمم المتحدة، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998؛

(ح) إعطاء الموافقة لإصدار منشورات اللجنة الاقتصادية لأوروبا والوثائق الرئيسية المعدة للجان القطاعية وغيرها من الهيئات الفرعية التابعة للجنة؛

(ط) المساهمة في زيادة إبراز دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وفي إذكاء الوعي بمنتجات اللجنة وزيادة استخدامها من خلال نشر المعلومات عن أنشطتها؛

(ي) المساهمة، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى، في مناقشة وتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الاتساق على نطاق المنظومة في العمل الإنمائي للأمم المتحدة؛

(ك) التعاون والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما في إطار المنبر الإقليمي للتعاون؛

(ل) تعزيز أوجه التآزر بين أنشطة التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا وعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما من خلال نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لأوروبا ووسط آسيا، على الصعيد الإقليمي؛

(م) المساهمة في تقارير الأمين العام ذات الصلة المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى، وتقديم أي إسهامات أخرى يطلبها المقر؛

(ن) تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني واعتبارات الإعاقة في البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا.

20-164 يضطلع مكتب الأمين التنفيذي، الذي يضم الأمين التنفيذي للجنة ونائب الأمين التنفيذي وأمين اللجنة، بالمسؤولية العامة عن توفير التوجيه والقيادة في مجال السياسات في أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك تنسيق أعمال اللجنة؛ والإشراف على العلاقات مع الحكومات وتطويرها؛ والتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وتقديم التقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والإشراف على العلاقات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات من خارج الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتطوير تلك العلاقات.

20-165 تقدم وحدة إدارة البرامج، التي تندرج ضمن شعبة خدمات دعم البرامج والتنظيم الإداري، التوجيه وتكفل التنسيق العام لإدارة برامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا (التخطيط والرصد والإبلاغ). وتقوم الوحدة أيضا بتعزيز أوجه التآزر بين الأعمال المعيارية والتشغيلية التي تقوم بها المنظمة، وتقدم التوجيه وتكفل التنسيق العام للتعاون التقني، وتعمل بوصفها أمانة للفريق العامل المعني بالتعاون التقني. وتنسق الوحدة مع اللجان الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة بشأن مسائل التعاون البرنامجي والتقني دعما للبلدان المشمولة بنظام المنسقين المقيمين داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

20-166 تقدم وحدة التنمية المستدامة والشؤون الجنسانية المشورة في مجال السياسات والتحليل والدعوة بشأن المسائل الشاملة المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها، وبشأن المساواة بين الجنسين، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء. وتعقد الوحدة المنتدى الإقليمي السنوي بشأن التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وتؤمن المساهمة الإقليمية في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد العالمي. وهي تؤدي دورا قياديا في الاضطلاع بمهام المنبر الإقليمي للتعاون، الذي يجمع رؤساء المكاتب الإقليمية لأوروبا ووسط آسيا التابعة لكيانات الأمم المتحدة. وتشرف الوحدة على الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي تركز عليها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عملها، وتعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية. وتقدم مساهمات في التحضير للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة وفي متابعتها، وكذلك لمختلف التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتقود الوحدة العمل الداخلي لمواءمة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج قائم على الربط بين الاثنين. ويشمل ذلك وضع وتنفيذ سياسة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخطة عملها بشأن المسائل الجنسانية، واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين، وبناء القدرات من أجل تمكين المرأة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

20-167 تتولى وحدة الإعلام المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية إلى إذكاء الوعي بعمل اللجنة وحشد الدعم اللازم لهذا العمل. وتروج الوحدة لسمعة اللجنة من خلال إدارة أجزاء موقعها الشبكي ككل وضمان اتساقه العام، وكذلك عن طريق تصميم وإنتاج مواد ترويجية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتدير الوحدة علاقات اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع وسائط الإعلام، وتكفل حضور اللجنة في وسائل التواصل الاجتماعي، وتقدم خدمات الرصد والتحليل فيما يتعلق بوسائط الإعلام. وتقدم المشورة إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا وكبار مديريها وموظفيها بشأن أنشطة التواصل والدعوة.

20-168 ويتولى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة أيضا مسؤولية تحقيق نواتج شاملة، بما في ذلك تقديم الخدمات للاجتماعات ووثائق الهيئات التداولية للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة التنفيذية، وتقديم الخدمات لاجتماعات الفريق العامل المعني بالقضايا

الجنسانية والتنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وثلاثة منشورات ودورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص بشأن مباشرة المرأة للأعمال الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة أيضا بتنفيذ النواتج الفنية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان المشاركة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون والتنمية المستدامة وبرنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" وتقديم الدعم للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن النواتج التي ستتحقق في مجال الاتصالات مجموعات سنوية من المواد الإعلامية، ورسائل إخبارية أسبوعية، ونشرات صحفية، وأفلاما عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وستشمل خدمات إدارة البرامج والتعاون التقني أعمال التخطيط والرصد والإبلاغ.

20-169 ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجع المنظمات على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورات تقديم تقاريرها، وامتثالا للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإدماج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. وفي دورة الميزانية الحالية، ستواصل اللجنة الحد من بصمتها الكربونية عن طريق التقليل من السفر في مهام رسمية. ففي عام 2020، أبرز استعراض لممارسات تقديم الخدمات في الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأوروبا الممارسات الجيدة المتصلة بالمشاركة عن بعد وترتيبات التشاور الافتراضية، بغية توسيع نطاق الاستفادة منها. وتستكشف فرقة العمل المعنية بالابتكار وسائل إضافية للمشاركة عن بعد، حيثما أمكن، عن طريق استخدام الإنترنت أو الوسائل السمعية/وسائل التداول بالفيديو. وفي ظل استمرار تجديد غرف الاجتماعات في جنيف في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التي يقوم عليها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من المتوقع أن تتحسن كثيرا إمكانية إلقاء الكلمات والمشاركة عن بعد ضمن معيار عال من الجودة، مع توفير الترجمة الشفوية الكاملة. وسيعود ذلك بالفائدة على جميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا.

20-170 ترد في الجدول 20-24 معلومات عن درجة الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي. ويرتبط معدل الامتثال بنسبة 80 في المائة بالوفاء بالمواعيد في تقديم وثائق اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي نظمت عن طريق قسم إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في عام 2019. ويرتبط معدل الامتثال بنسبة 73,1 في المائة فيما يتعلق بشراء تذاكر السفر الجوي قبل أسبوعين على الأقل من موعد بدء السفر بجميع طلبات السفر التي جهزتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2019 عن طريق مكتب تجهيز معاملات السفر التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك طلبات الموظفين والمشاركين والخبراء والخبراء الاستشاريين. ولزيادة تحسين مستوى الامتثال لسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر الجوي، تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل وثيق مع مكتب تجهيز معاملات السفر لتعزيز التخطيط المبكر للاجتماعات والمؤتمرات، كلما أمكن ذلك.

الجدول 20-24

نسبة الامتثال

(النسبة المئوية)

	المقرر لعام 2019	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
تقديم الوثائق في موعدها المقرر	100	80,0	100	100
تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	100	73,1	100	100

20-171 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 200 252 4 دولار، وتعكس زيادة قدرها 000 40 دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-25 والشكل التاسع عشر من الباب 20. ويرد في الفقرة 20-157 شرح للزيادة المقترحة البالغة 000 40 دولار.

الجدول 20-25

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	4 415,6	4 064,8	–	–	–	–	–	4 064,8
الموارد غير المتصلة بالوظائف	143,1	147,4	–	40,0	–	40,0	27,1	187,4
المجموع	**4 558,7**	**4 212,2**	–	**40,0**	–	**40,0**	**0,9**	**4 252,2**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	12	12	–	–	–	–	–	12
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	10	10	–	–	–	–	–	10
المجموع		**22**	–	–	–	–	–	**22**

الشكل التاسع عشر من الباب 20

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

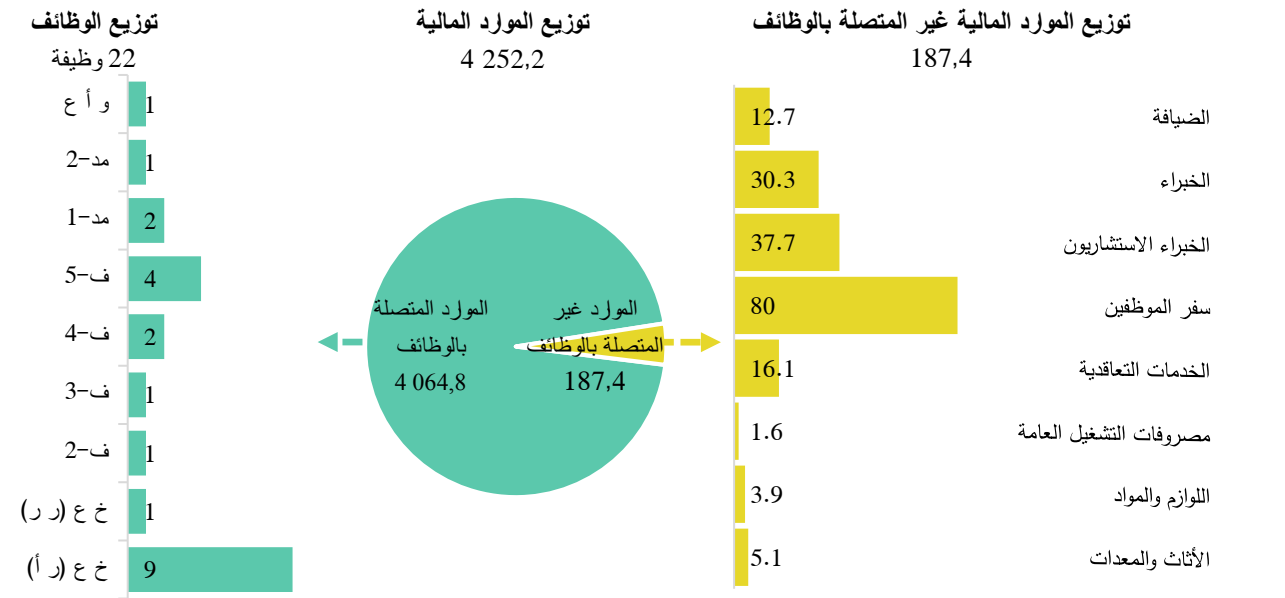

برنامج العمل

20-172 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 900 854 25 دولار، وتعكس انخفاضا قدره 700 165 دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. ويرد في الفقرة 20-158 (ألف) شرح للخفض المقترح البالغة قيمته 700 165 دولار. ويرد في الشكل العشرين من الباب 20 توزيع الموارد بحسب البرامج الفرعية.

الشكل العشرون من الباب 20

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 حسب البرامج الفرعية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

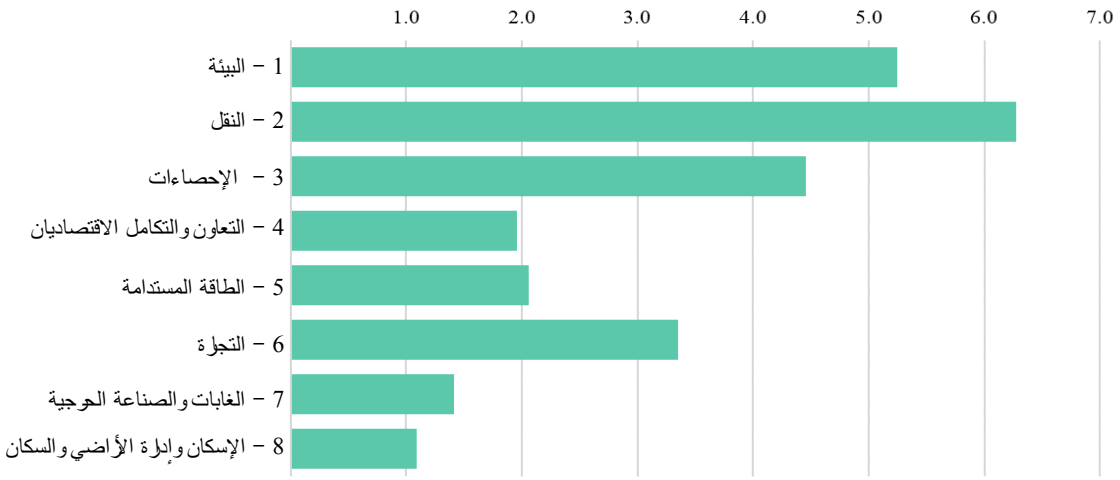

البرنامج الفرعي 1
البيئة

20-173 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 100 248 5 دولار، دون أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-26 والشكل الحادي والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-26

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	5 377,5	5 214,1	–	–	–	–	–	5 214,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	15,1	34,0	–	–	–	–	–	34,0
المجموع	**5 392,6**	**5 248,1**	–	–	–	–	–	**5 248,1**

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		22	–	–	–	–	–	22
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		9	–	–	–	–	–	9
المجموع		**31**	–	–	–	–	–	**31**

الشكل الحادي والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

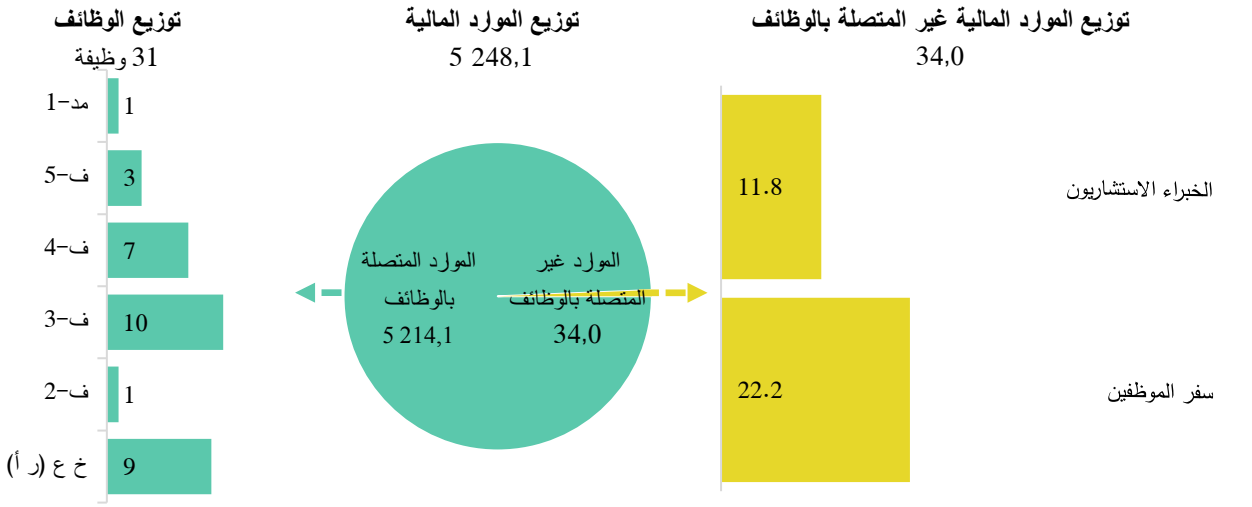

البرنامج الفرعي 2
النقل

20-174 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 700 271 6 دولار، وتعكس انخفاضا صافيه 700 165 دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. ويرد شرح الخفض المقترح بمبلغ 700 165 دولار في الفقرة 20-158 (أ). وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2021 في الجدول 20-27 والشكل الثاني والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-27

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	6 650,0	6 384,8	–	–	(165,7)	(165,7)	(2,6)	6 219,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	45,0	52,6	–	–	–	–	–	52,6
المجموع	**6 695,0**	**6 437,4**	**–**	**–**	**(165,7)**	**(165,7)**	**(2,6)**	**6 271,7**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	26	26	–	–	–	–	–	26
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	13	13	–	–	(1)	(1)	(7,7)	12
المجموع	**39**	**39**	**–**	**–**	**(1)**	**(1)**	**(2,6)**	**38**

الشكل الثاني والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

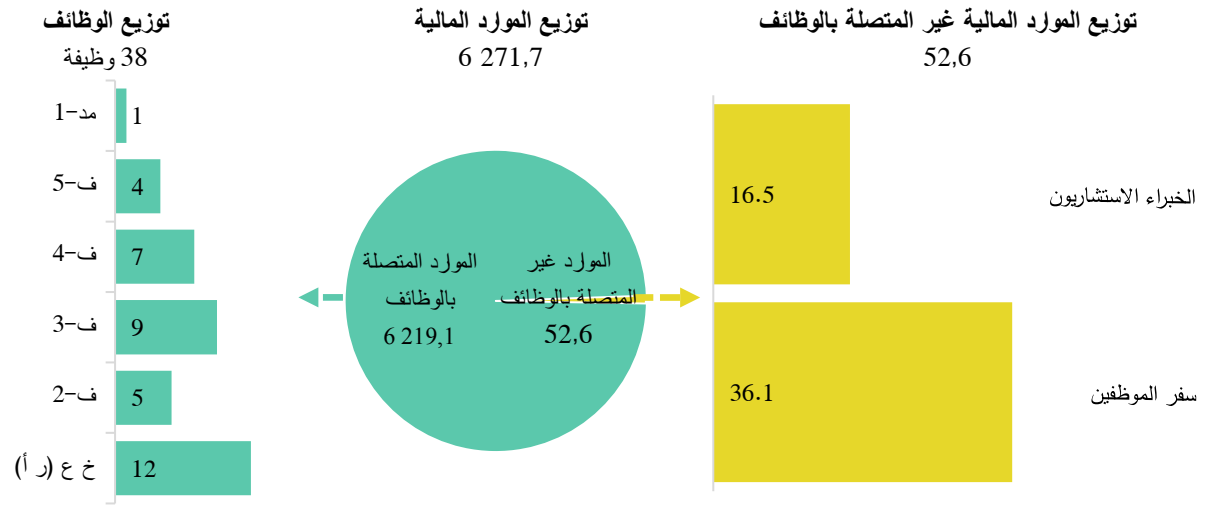

البرنامج الفرعي 3
الإحصاءات

20-175 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 800 459 4 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-28 والشكل الثالث والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-28

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	4 333,8	4 417,4	–	–	–	–	–	4 417,4
الموارد غير المتصلة بالوظائف	35,1	42,4	–	–	–	–	–	42,4
المجموع	**4 368,8**	**4 459,8**	–	–	–	–	–	**4 459,8**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	19	19	–	–	–	–	–	19
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	8	8	–	–	–	–	–	8
المجموع	**27**	**27**	–	–	–	–	–	**27**

الشكل الثالث والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

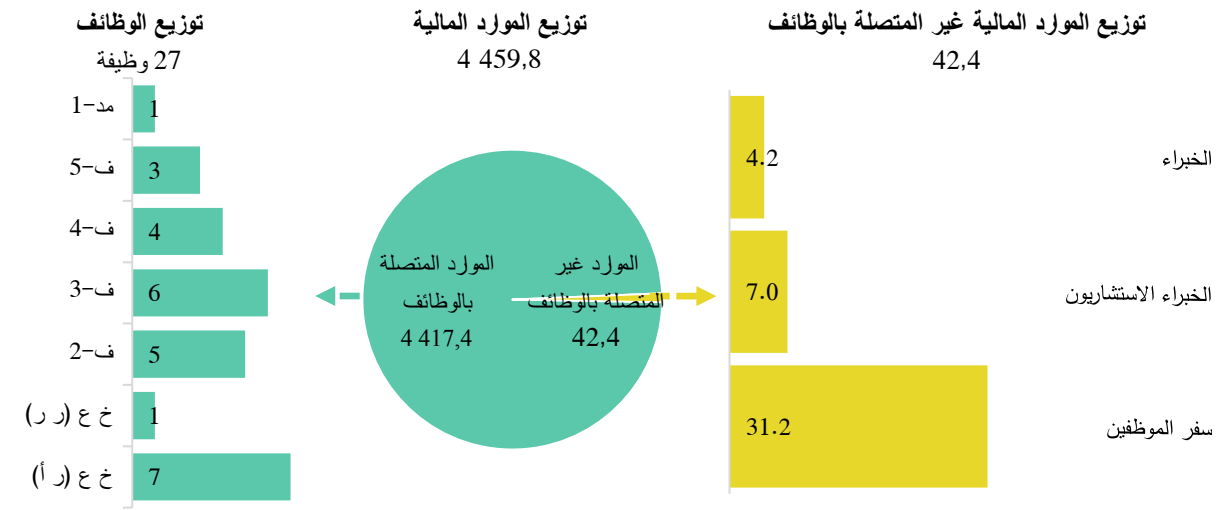

البرنامج الفرعي 4
التعاون والتكامل الاقتصاديان

20-176 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 000 956 1 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-29 والشكل الرابع والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-29

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 868,9	1 914,0	–	–	–	–	–	1 914,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	14,1	42,0	–	–	–	–	–	42,0
المجموع	**1 882,9**	**1 956,0**	–	–	–	–	–	**1 956,0**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	8	8	–	–	–	–	–	8
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	3	3	–	–	–	–	–	3
المجموع		**11**	–	–	–	–	–	**11**

الشكل الرابع والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

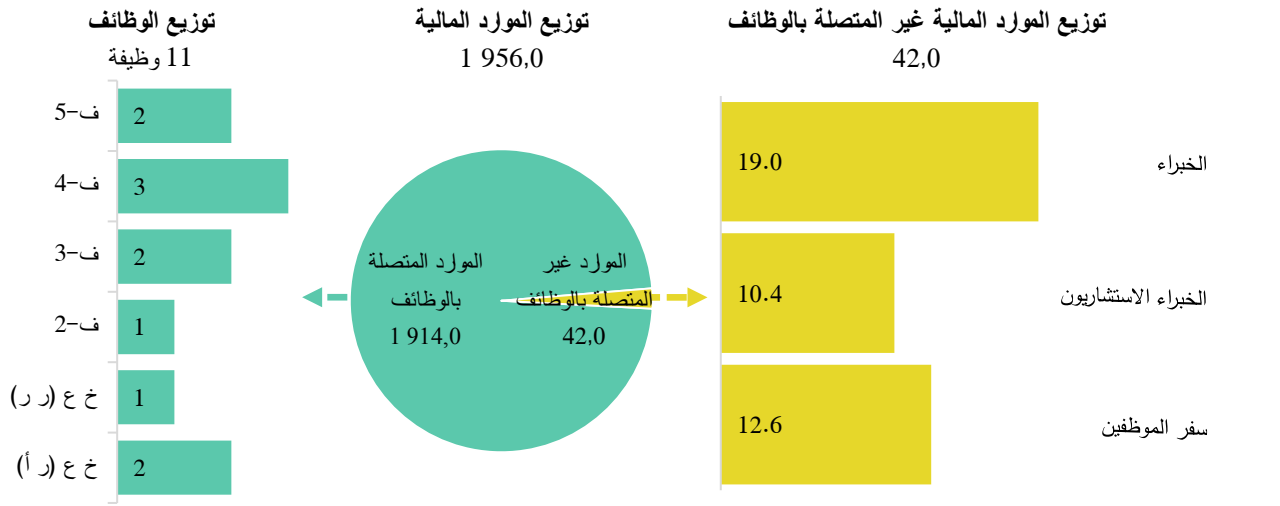

البرنامج الفرعي 5
الطاقة المستدامة

20-177 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 900 063 2 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-30 والشكل الخامس والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-30

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	2 292,9	2 040,9	–	–	–	–	–	2 040,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف	0,8	23,0	–	–	–	–	–	23,0
المجموع	**2 293,7**	**2 063,9**	–	–	–	–	–	**2 063,9**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	8	8	–	–	–	–	–	8
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	3	3	–	–	–	–	–	3
المجموع		**11**	–	–	–	–	–	**11**

الشكل الخامس والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

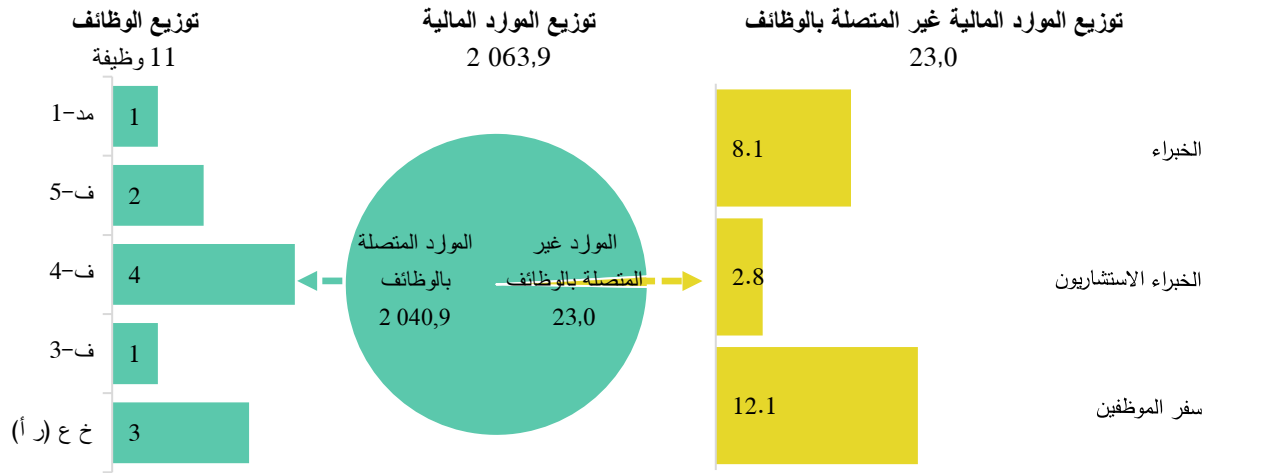

البرنامج الفرعي 6
التجارة

20-178 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 800 351 3 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-31 والشكل السادس والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-31

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	3 157,0	3 315,0	–	–	–	–	–	3 315,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	28,9	36,8	–	–	–	–	–	36,8
المجموع	**3 185,9**	**3 351,8**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**3 351,8**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	14	14	–	–	–	–	–	14
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	6	6	–	–	–	–	–	6
المجموع		**20**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**20**

الشكل السادس والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

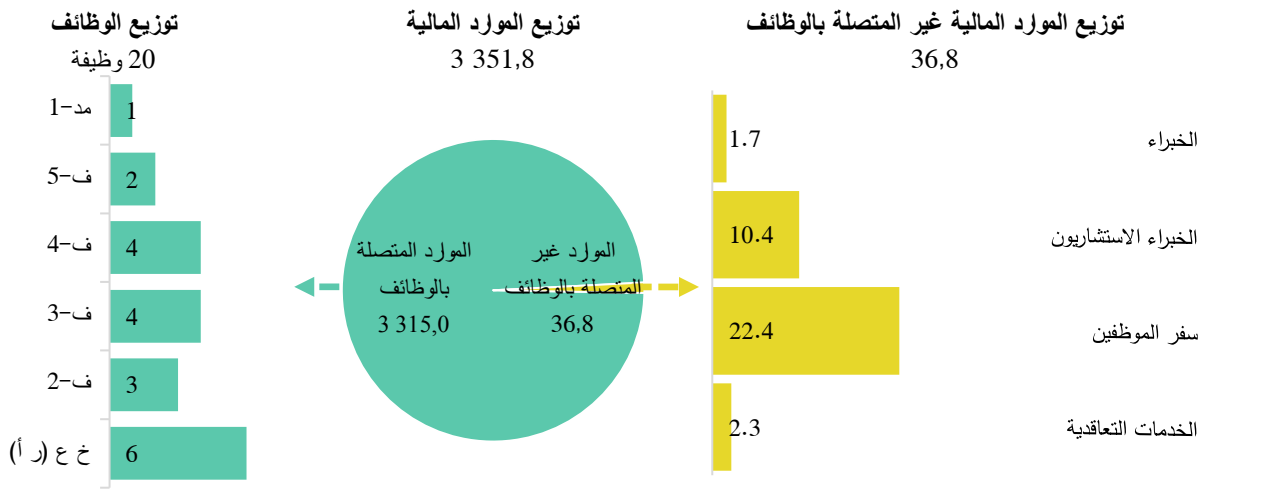

البرنامج الفرعي 7
الغابات والصناعة الحرجية

20-179 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 300 413 1 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-32 والشكل السابع والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-32

البرنامج الفرعي 7: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 302,1	1 395,0	–	–	–	–	–	1 395,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	13,0	18,3	–	–	–	–	–	18,3
المجموع	**1 315,1**	**1 413,3**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1 413,3**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	5	5	–	–	–	–	–	5
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	3	3	–	–	–	–	–	3
المجموع		**8**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**8**

الشكل السابع والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 7: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

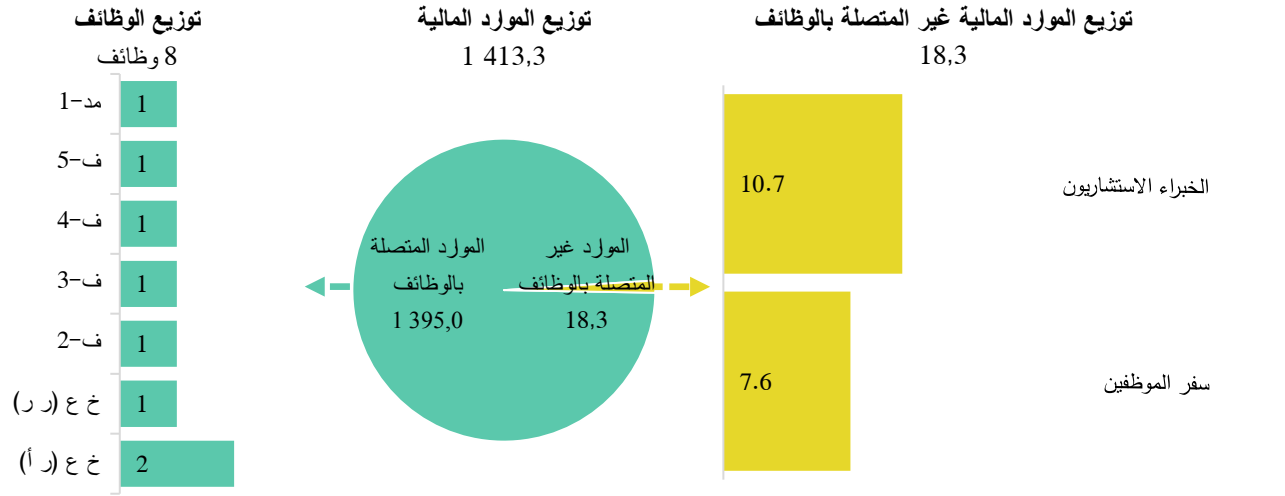

البرنامج الفرعي 8
الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

20-180 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 300 090 1 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-33 والشكل الثامن والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-33

البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات					
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 130,4	1 081,0	–	–	–	–	–	1 081,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	4,6	9,3	–	–	–	–	–	9,3
المجموع	**1 135,0**	**1 090,3**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1 090,3**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	4	4	–	–	–	–	–	4
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	3	3	–	–	–	–	–	3
المجموع		**7**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**7**

الشكل الثامن والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

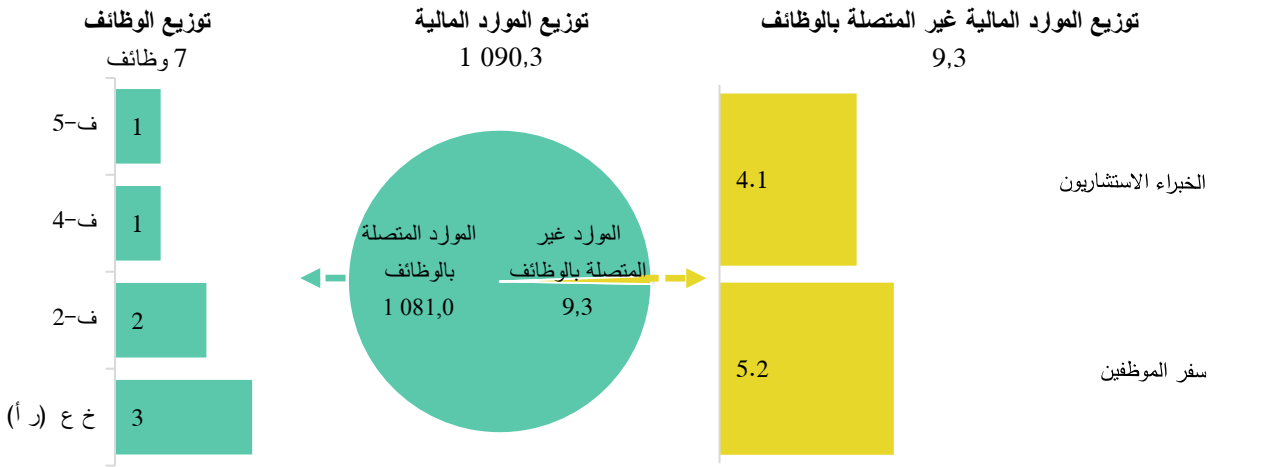

الدعم البرنامجي

20-181 تتألف شعبة إدارة البرامج وخدمات الدعم من مكتب المدير، ووحدة إدارة البرامج التي تندرج تحت عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة، ووحدة الإدارة العامة، ووحدة إدارة الشؤون المالية والميزانية، ووحدة إدارة الموارد البشرية، ووحدة نظم المعلومات. وستعمل الشعبة بكفاءة على الاستفادة من الترابط بين مهام إدارة البرامج والدعم البرنامجي داخل شعبة مكرسة واحدة. وسيتواصل تعزيز برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن طريق توحيد المهام المتصلة بالاستراتيجية، وإدارة البرامج، والرقابة، والتقييم، والإدارة المركزية للمخاطر، والدعم البرنامجي، وتنسيق برنامج التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك تقديم الدعم إلى البلدان المشمولة بنظام المنسقين المقيمين. وأخيرا، فإن إنشاء هذه الشعبة في 1 كانون الثاني/يناير 2021 سيعالج الهيكل الأفقي في الإدارة العليا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن طريق مساعدة الأمينة التنفيذية في أداء مهامها عن طريق الحد من خطوط المساءلة وتقديم التقارير مباشرة إليها. واستنادا إلى النموذج الناجح للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن مهام إدارة البرامج والدعم الإداري سيضطلع بها بكفاءة وفعالية أكبر من خلال وظيفة مركزية جديدة (مد-1) ممولة من موارد خارجة عن الميزانية في إطار شعبة موحدة جديدة لإدارة البرامج وخدمات الدعم.

20-182 وتشمل المسؤوليات العامة لشعبة إدارة البرامج وخدمات الدعم الجديدة المهام التالية:

(أ) يرأس مكتب المدير مدير، بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية، وينظم المدير جميع جوانب تخطيط البرامج والإشراف عليها وإدارتها؛

(ب) يرد في الفقرة 20-165 شرح لوحدة إدارة البرامج التي تندرج في إطار عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة؛

(ج) وحدة الإدارة العامة التي تتولى مسؤولية تنسيق وإدارة وتقديم الخدمات الإدارية العامة، بما في ذلك تنسيق وصياغة وإصدار جميع السياسات الإدارية؛ وإدارة السفر؛ وتنسيق وإدارة التطبيقات المركزية (بما في ذلك نظام أوموجا)؛ وإدارة حيز المكاتب؛ والإشراف والرقابة على إدارة الممتلكات؛ وتنظيم أنشطة الشراء. وتنسق الوحدة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات والدعم الإداري إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(د) وحدة إدارة الشؤون المالية والميزانية التي تتولى المسؤولية عن جميع جوانب الإدارة المالية وإدارة الميزانية، وإعداد الميزانية السنوية؛ والإبلاغ عن أداء الميزانية، بما في ذلك تجهيز المعاملات المالية والإبلاغ عنها وتقديم التوجيه لمديري البرامج؛ وإدارة برنامج المنح التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وإعداد بيان الرقابة الداخلية؛ وإدارة تفويض السلطة المالية في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتنسق الوحدة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات والدعم الإداري إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(هـ) وحدة إدارة الموارد البشرية، التي تتولى مسؤولية إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إدارة جدول ملاك الموظفين، واختيار الموظفين وتدريبهم، وإدارة أداء الموظفين، وإدارة برنامج التدريب الداخلي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وإدارة شؤون الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين من الأفراد، وتزويد الموظفين بخدمات الرفاه، وإدارة الجداول الزمنية والحضور، وترتيبات العمل المرنة، وتنفيذ السياسة الجنسانية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتولى الوحدة أيضا المسؤولية عن جميع المسائل المتصلة بنظام إقامة العدل داخل الأمانة. وتنسق الوحدة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات والدعم الإداري إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(و) وحدة نظم المعلومات، التي تتولى مسؤولية توفير نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتقدم وحدة نظم المعلومات خدمات استشارية إلى إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكفل تقديم حلول مناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وتنسق الوحدة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات إلى اللجنة

الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالحوسبة الشخصية والخدمات ذات الصلة مثل إدارة الحواسيب المكتبية، واستضافة البيانات وتخزينها، والتداول بالفيديو، وتقنية الاتصال اللاسلكي الواي فاي (wi-fi). وتبلغ قيمة هذه الخدمات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف نحو 600 000 دولار في السنة.

20-183 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2021 ما قدره 400 176 3 دولار وتعكس زيادة صافية قدرها 200 119 دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020. ويرد في الفقرة 20-158 (ب) شرح للزيادة المقترحة البالغة قيمتها 200 119 دولار. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-34 والشكل التاسع والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-34

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 827,4	1 897,7	–	–	85,5	85,5	4,5	1 983,2
الموارد غير المتصلة بالوظائف	933,2	1 159,5	–	–	33,7	33,7	2,9	1 193,2
المجموع	**2 760,6**	**3 057,2**	**–**	**–**	**119,2**	**119,2**	**3,9**	**3 176,4**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	7	7	–	–	1	1	14,3	8
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	5	5	–	–	–	–	–	5
المجموع		**12**	**–**	**–**	**1**	**1**	**8,3**	**13**

الشكل التاسع والعشرون من الباب 20

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

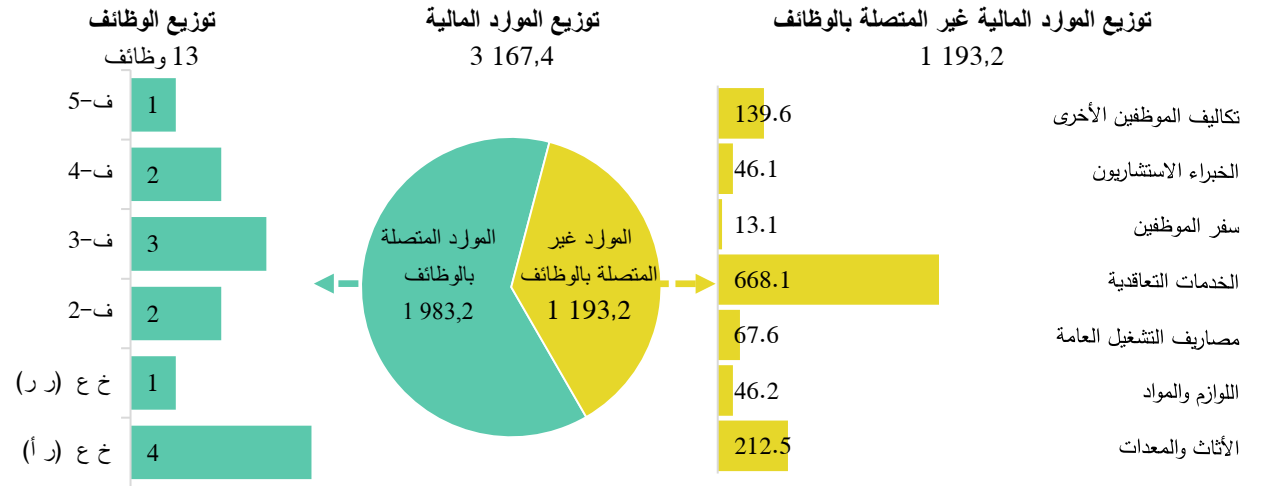

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021

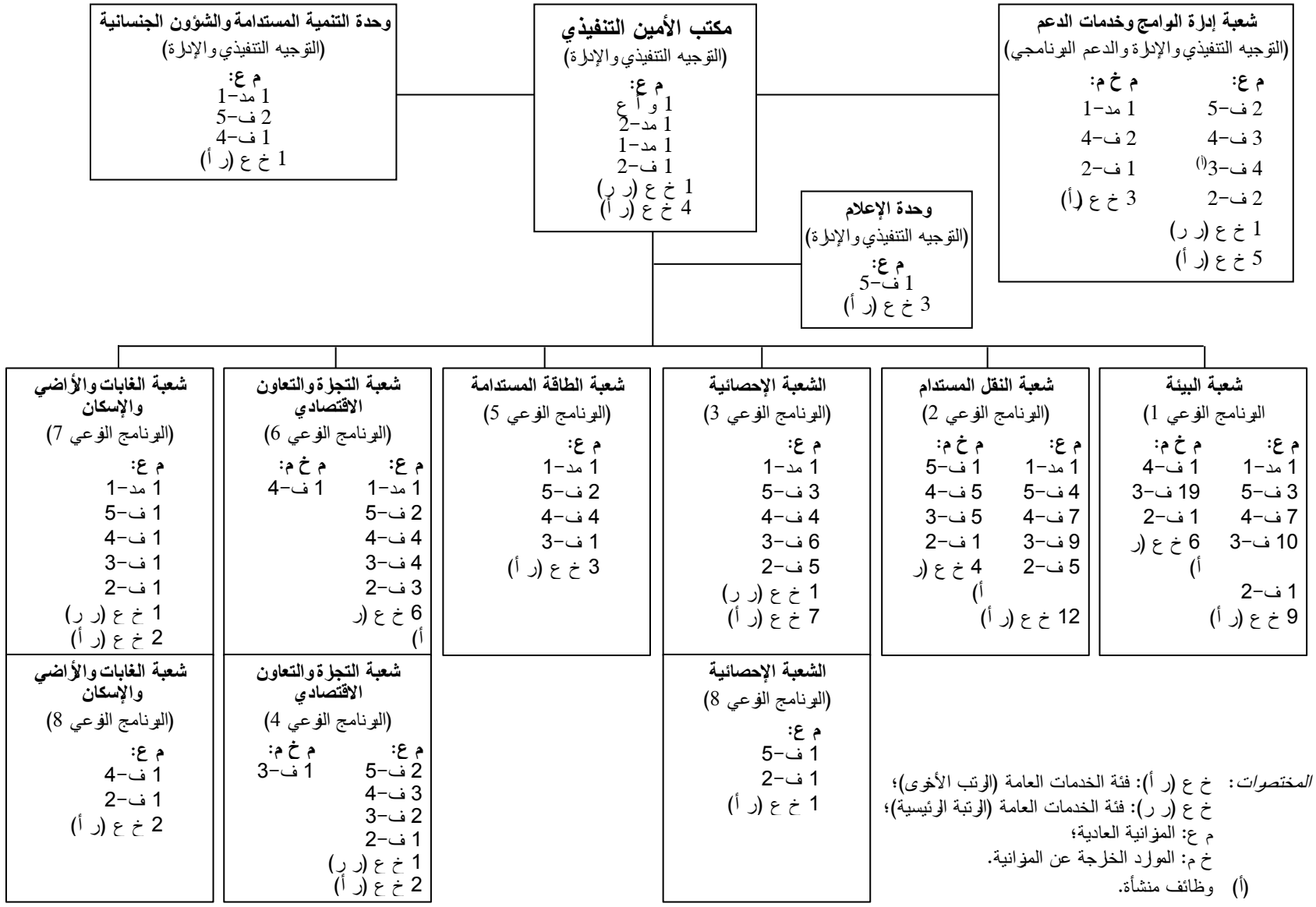

المختصرات: خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛
خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛
م ع: المرتبات العادية؛
خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية.

(أ) وظائف منشأة.

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية*

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/7)

توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تشجع اللجان الإقليمية على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها ومع نظام المنسقين المقيمين، وأن تطلب من الأمين العام أن يدرج معلومات مستكملة عن أي أنشطة وإنجازات ذات صلة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة خامسا-59).

ورد في الفقرتين 20-8 و 20-9 من هذا التقرير عرض للتعاون والتنسيق مع اللجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين والكيانات الأخرى.

ترحب اللجنة الاستشارية بمبادرة اللجنة الاقتصادية المتعلقة برقمنة مكتبتها ونظم التوثيق فيها، وكذلك النهج المتخذ لزيادة توزيع منشوراتها توزيعا إلكترونيا مع ضمان توافر البدائل في المناطق التي لا يصلها الإنترنت إلا بصورة محدودة. كما ترحب اللجنة بالتقدم المحرز في توسيع نطاق التوعية وزيادة توزيع منشورات اللجنة الاقتصادية. وترى اللجنة أنه ينبغي إجراء تحليل لتحديد ما إذا كانت نظم واستراتيجيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن تكرارها أو إعادة استخدامها في اللجان الإقليمية الأخرى وفي إدارات ومكاتب الأمم المتحدة، وهي واثقة من أنها سوف تتلقى معلومات مستكملة عن هذه المسألة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة خامسا-76).

خلافا للممارسة المتبعة في اللجان الإقليمية الأخرى، لا تشمل ميزانية اللجنة الاقتصادية لأوروبا موارد للخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والمكتبات، فهذه الخدمات تقدم من خلال ترتيب تمويل مباشر مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وعلى وجه الخصوص، يقدم المكتب الخدمات المتصلة بترجمة وطباعة ونشر وثائق ومنشورات الهيئات التداولية للجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك خدمات المكتبة. ولتخفيض التكاليف المتصلة بالمنشورات، لا تشمل برامج منشورات اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلا المنشورات التي صدر بها تكليف محدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الطبعات التي تصدر بلغتها والطبعات الورقية. وبالإضافة إلى ذلك، ولتيسير نشر المنتجات الفكرية للجنة الاقتصادية لأوروبا على نطاق أوسع وتخفيض تكاليف التوزيع، تتاح جميع وثائق ومنشورات الهيئات التداولية الصادرة عن اللجنة إلكترونيا على موقعها الشبكي.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مراجعة إدارة الصندوق الاستئماني للنقل البري الدولي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (AG2018/720/02)

ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تقترح على اللجنة الإدارية الخيارات الممكنة لآليات رصد وتقييم الوثائق المقدمة من المنظمة الدولية المأذون لها من أجل تعزيز الحوكمة في اتفاقية النقل البري الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمساءلة (1).

عُرض على نظر اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975، في دورتها المعقودة في شباط/فبراير 2020، وثيقة رسمية (ECE/TRANS/WP.30/AC.2/2020/8) تتضمن التوصيات المتعلقة بالآليات الممكنة لرصد وتقييم الوثائق المقدمة من المنظمة الدولية.

وتعتبر اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن التوصية قد نُفذت، في انتظار الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية*
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تعد معايير مرجعية مستكملة لمراكز التنسيق المعنية بالنقل البري الدولي لكي تنظر فيها اللجنة الإدارية وتوافق عليها من أجل ضمان الاتساق وتعزيز فعالية مراكز التنسيق (2).	عُرض على نظر اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي قصد الموافقة، في دورتها المعقودة في شباط/فبراير 2020، وثيقة رسمية (ECE/TRANS/WP.30/AC.2/2020/9) تضمنت المعايير المرجعية المستكملة لمراكز التنسيق المعنية بالنقل البري الدولي. وتعتبر اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن التوصية قد نفذت، في انتظار الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن توجه انتباه اللجنة الإدارية إلى ضرورة وضع إجراءات مناسبة بشأن ما يلي: (أ) تقييم المنظمات المؤهلة قبل اختيار المنظمة الدولية المأذون لها لعمليات النقل البري الدولي؛ (ب) والتقييم الدوري لامتثال المنظمة الدولية المأذون لها للشروط والمتطلبات المنصوص عليها (3).	خلصت اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975، في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى أن التوصية مهمة لنظام النقل البري الدولي وأنه يلزم إنشاء آلية مناسبة بشأن الجزأين (أ) و (ب) من التوصية. وطلبت اللجنة إلى أمانة الاتفاقية أن تعد وثيقة تتناول كلاً من (أ) و (ب). وقدمت إلى اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975 وثيقة رسمية (ECE/TRANS/WP.30/AC.2/2020/11) لكي تنظر فيها في دورتها المعقودة في شباط/فبراير 2020، وتضمنت الوثيقة الإجراءات الممكنة فيما يتعلق بما يلي: (أ) تقييم المنظمات المؤهلة قبل اختيار المنظمة الدولية المأذون لها لعمليات النقل البري الدولي؛ (ب) التقييم الدوري لامتثال المنظمة الدولية المأذون لها للشروط والمتطلبات المنصوص عليها. وتعتبر اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن التوصية قد نفذت، في انتظار الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تنقح توجيهها الداخلي بشأن إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية لكفالة قيام مجالس الإدارة المعنية، مثل اللجنة الإدارية في حالة اتفاقية النقل البري الدولي، بإجراء الاستعراض الأساسي للمشاريع المتصلة بالاتفاقيات والموافقة عليها (5).	التاريخ المستهدف: حزيران/يونيه 2020. في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدمت الأمانة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، خلال مشاورات غير رسمية بشأن سبل تعزيز عمل اللجنة، مشروع مقترح بشأن "الأنشطة والمشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية: فرص لمزيد من المرونة التشغيلية وزيادة الكفاءة في عملية الموافقة وتقديم التقارير". ومن بين ما شملته الوثيقة القيام بمتابعة لهذه التوصية. ولم توافق الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تعديل التوجيهات الحالية بشأن عملية الموافقة على المشاريع الخارجة عن الميزانية. واستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية الإجراء الذي بدأته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في كانون الثاني/يناير 2020 وخلص إلى أن التوصية لا تزال مفتوحة ريثما يرد مشروع اقتراح مقدم إلى الدول الأعضاء.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا طلب المشورة من مكتب الأخلاقيات بشأن التضارب الظاهر في المصالح الناشئ عن الترتيب الذي وضعته مع الشريك الخارجي بشأن مشروع النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي، بما في ذلك استلام الأموال من الشريك الخارجي، الذي أصبحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تخضع للمساءلة أمامه بموجب الاتفاق المتعلق بالمساهمات، على الرغم من الاضطلاع بالمسؤولية عن مساعدة المجلس التنفيذي في الإشراف على عمليات الشريك الخارجي وتقييم امتثاله لاتفاقية النقل البري الدولي (6).	أحاطت اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975 علما، في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بضرورة أن تلتمس اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشورة مكتب الأخلاقيات، وأكدت من جديد دعمها القوي لمواصلة مشروع النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي. وبعثت اللجنة الاقتصادية لأوروبا برسالة إلى المكتب في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، تناولت فيها المسألة المطروحة والتمست مشورته. واستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية الإجراء الذي بدأته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في كانون الثاني/يناير 2020 وخلص إلى أن التوصية لا تزال مفتوحة ريثما يرد رد من مكتب الأخلاقيات.
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن توجه انتباه اللجنة الإدارية إلى ضرورة القيام بما يلي: (أ) دراسة أسباب انخفاض مبيعات الدفاتر على مر السنين ووضع خطة عمل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك؛ (ب) ووضع ترتيب تمويل بديل مناسب لضمان استدامة عمليات الصندوق الاستئماني للنقل البري الدولي (7).	قُدمت وثيقة رسمية (ECE/TRANS/WP.30/2020/3) إلى الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل (WP.30) عقب قرار اتخذته اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975 بشأن هذه المسألة (تشرين الأول/أكتوبر 2019) لكي تنظر فيها في دورتها المعقودة في شباط/فبراير 2020، وتضمنت دراسة عن أسباب انخفاض مبيعات الدفاتر على مر السنين ووضع خطة عمل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك. وقُدمت وثيقة رسمية (ECE/TRANS/WP.30/2020/10) إلى اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975 لتنظر فيها في دورتها المعقودة في شباط/فبراير 2020، تضمنت ترتيب تمويل بديلا لضمان استدامة عمليات الصندوق الاستئماني للنقل البري الدولي. وتعتبر اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن التوصية قد نفذت، في انتظار الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تضع خطة عمل لتوفير التدريب والدعم اللازمين للبلدان التي انضمت إلى اتفاقية النقل البري الدولي من أجل تفعيل إجراءات النقل البري الدولي في تلك البلدان (10).	قُدمت وثيقة رسمية (ECE/TRANS/WP.30/AC.2/2020/2) إلى اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975 بشأن هذه المسألة لتنظر فيها في دورتها المعقودة في شباط/فبراير 2020، وتتضمن خطة عمل لتوفير التدريب والدعم اللازمين للبلدان التي انضمت إلى اتفاقية النقل البري الدولي من أجل تفعيل إجراءات النقل البري الدولي في تلك البلدان. وتعتبر اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن التوصية قد نفذت، في انتظار الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
مراجعة إدارة الصناديق الاستئمانية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (AG2018/720/01)	
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستعرض استراتيجيتها لتعبئة الموارد وخطتها المتعددة السنوات وأن تتخذ الخطوات المناسبة من قبيل: '1' إدراج مؤشرات أداء قابلة للتحديد والقياس الكمي في الاستراتيجية؛ '2' ووضع عملية لتتبع التقدم المحرز؛ '3' وإدراج أثر أنشطة تعبئة الموارد في تقريرها السنوي المقدم إلى اللجنة التنفيذية (1).	التاريخ المستهدف: كانون الأول/ديسمبر 2020. شرع الأمين التنفيذي في اتخاذ إجراءات على مستوى البرامج الفرعية، وستوضع في صيغتها النهائية في عام 2020، وستقدم استراتيجية منقحة لتعبئة الموارد إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليها.
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تتخذ الخطوات المناسبة لتحديث سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية مع اشتراط تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في أنشطتها (3).	التاريخ المستهدف: نيسان/أبريل 2021. يجري حاليا استعراض استراتيجية التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا (2007). وبما أن اللجنة وافقت على الاستراتيجية، فإن الصيغة المنقحة ستقدم إلى اللجنة للموافقة عليها في دورتها المقبلة، في نيسان/أبريل 2021.
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تقوم بما يلي: '1' وضع قائمة بخدمات التعاون التقني استنادا إلى الخبرة التقنية المتاحة؛ '2' وإنشاء عملية لتأمين مدخول للمشاريع لضمان أن تتدرج المشاريع ضمن الخبرة المتاحة لزيادة تعزيز فعالية أنشطتها في مجال التعاون التقني (6).	التاريخ المستهدف: كانون الأول/ديسمبر 2020. طلبت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تغيير تاريخ التنفيذ من 30 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويرجع ذلك إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا لا ترغب في الحكم مسبقا على نتائج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث ينبغي أن تؤخذ هذه النتائج في الاعتبار عند تحديد خدمات التعاون التقني التي ستقدمها اللجنة في المستقبل، بينما يستمر العمل في إصلاح العنصر الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستعرض الصناديق الاستئمانية ذات المساهمات المنخفضة و/أو التي لا نشاط لها، وأن تحدد ما إذا كان من الممكن إغلاقها ودمجها مع الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتحسين إدارة الصناديق الاستئمانية (9).	التاريخ المستهدف: كانون الأول/ديسمبر 2021. بعد الاستعراضات والمناقشات مع مديري البرامج المعنيين بشأن إغلاق أو دمج الصناديق الاستئمانية العامة ذات المساهمات المنخفضة أو التي تقوم بأنشطة ضئيلة أو لا تقوم بأي نشاط مع الصندوق الاستئماني للتعاون التقني، قرر المكتب التنفيذي أنه يمكن دمج أربعة صناديق استئمانية عند وضع الصيغة النهائية للالتزامات المتبقية في عام 2020 من أجل التقليل إلى أدنى حد من تعطيل الأنشطة الجارية. وأحاط مكتب خدمات الرقابة الداخلية علما بالتقدم الذي أبلغت عنه اللجنة الاقتصادية لأوروبا في كانون الثاني/يناير 2020 وطلب الإغلاق النهائي للتوصية.

المرفق الثالث

موجز التغيرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي

	الوظائف	*الرتبة*	*البيان*	*سبب التغير*
البرنامج الفرعي 2 النقل	(1)	خ ع (ر ر)	**إلغاء** وظيفة واحدة لكبير مساعدين إداريين	لم تعد الوظيفة المقترح إلغاؤها مطلوبة لأداء مهام كبير مساعدين إداريين في شعبة النقل المستدام، فقد أعيد توزيع العمل بالفعل على الوظائف الأخرى القائمة في الشعبة. والوظيفة معارة بشكل مؤقت في عام 2020 من البرنامج الفرعي 2، النقل، إلى الدعم البرنامجي لأداء مهام إدارية.
الدعم البرنامجي	1	ف-3	**إنشاء** وظيفة واحدة لموظف إداري	يتماشى اقتراح إنشاء وظيفة موظف إداري مع جهود الأمين العام الرامية إلى اجتذاب المواهب الشابة وتطويرها. وهذه الوظيفة ستعزز تنفيذ عملية الميزانية السنوية، والمراقبة المالية، والإبلاغ عن الأداء، وضبط الميزانية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لإطار تفويض السلطة لرؤساء الكيانات، يلزم تعزيز الإشراف والرقابة على إدارة الميزانية والشؤون المالية. وسوف تستوعب الوظيفة أيضا مهام وظيفة كبير المساعدين الإداريين، المعارة من البرنامج الفرعي 2، النقل، التي يقترح إلغاؤها.

مختصر: خ ع (ر ر)، فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).